

المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى  
دراسة وصفية تحليلية

إعداد

عمّار إلياس البوالصة

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد حسن عوّاد

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة  
في اللغة العربية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار، ٢٠٠٧

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة ( المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، دراسة وصفية تحليلية ) وأجيزت بتاريخ ١٠/٥/٢٠٠٧.

### التوقيع



### أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور محمد حسن عواد،  
مشرفاً  
أستاذ النحو العربي - اللغة العربية



الدكتور إسماعيل أحمد عمارة،  
عضواً  
أستاذ فقه اللغة والمسائبات - اللغة العربية




الدكتور محمود جقل الحديد،  
عضواً  
أستاذ مشارك فقه اللغة - اللغة العربية



الدكتور زهير أحمد المنصور،  
عضواً  
أستاذ البلاغة - اللغة العربية (جامعة مؤتة)

تعتمد كلية الدراسات العليا  
هذه النسخة من الرسالة  
التوقيع: التاريخ: ١٠/٥/٢٠٠٧



## الإهداء

- إلى والدي العزيز الذي دفعني بقلبه وروحه وإرادته إلى خوض غمار الدراسات العليا، ووقف معي في مشواري الطويل إلى هذا اليوم.
  - إلى والدتي التي أرى في عينيها شعاع الرجاء وعزم الأمل لتحقيق ما تبتغيه.
  - إلى زوجتي التي رافقت هذا العمل خطوة خطوة فكانت لي نعم العون والدافع.
  - إلى أشقائي وشقيقاتي الذين استمدّ منهم دائماً الأمل والعزم والتصميم.
  - إلى الأستاذ الدكتور يحيى عباينة الذي كان لي الأستاذ الناصح والأخ العزيز.
- إليهم جميعاً أقدم هذا الجهد لعله ينال رضاهم بعد أن نلت محبتهم.

عمار إلياس البوالصة

## شكر وتقدير

أشكر الأستاذ الدكتور محمد حسن عوَّاد على جهوده في متابعة هذه الدراسة من بدايتها إلى أن أصبحت على هذه الصورة التي ترونها.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة العلماء الأفاضل:

الأستاذ الدكتور إسماعيل عمايرة.

الدكتور محمود جقال الحديد

الأستاذ الدكتور زهير المنصور

على ما تفضلوا به من قراءة هذا العمل وتقديم الملاحظات التي ستغني هذا البحث.

وأشكر كلَّ من وقف معي في هذا العمل.

عمَّار إلياس البوالصة

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	فهرست المحتويات
و	الملخص
١	المقدمة
٤	التمهيد
٨	معاني الإعراب
١١	العلامات الإعرابية
١٧	الضمة والإسناد
١٩	الكسرة والإضافة
٢٠	الفتحة والمفعولية
٢٩	التقسيم الثلاثي للمنصوبات
٣٦	الفصل الأول: المفاعيل:
٣٧	المفعول به
٤٢	المفعول المطلق
٤٨	المفعول معه
٥٥	المفعول من أجله
٦١	المفعول فيه
٦٦	الفصل الثاني: المحمول على المفعول به:
٦٧	المنادى
٧٧	المتعجب منه
٨٢	الإغراء والتحذير
٨٨	الاختصاص
٩٤	الاشتغال
١٠٣	الفصل الثالث: المشبه بالمفعول في اللفظ:
١٠٤	الحال
١٠٨	التمييز
١١٣	اسم إن
١١٩	خير كان
١٢٣	المفعول دونه (المستثنى في الاستثناء التام الموجب)
١٢٩	اسم لا (من المبنيات)
١٣٤	الخاتمة
١٣٧	المراجع
١٤٥	الملخص باللغة الإنجليزية

## دراسة وصفية تحليلية

إعداد

عمّار إلياس البوالصة

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد

### ملخص

تناولت هذه الدراسة المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى الصادر عام ١٩٣٧، هادفة إلى الكشف عن رأيه في المنصوبات استناداً إلى نظريته إلى الفتحة، فقد رأى أنها ليست علماً على الإعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، وكان لهذا الرأي أثره في نظريته إلى المنصوبات، ممّا دفعه إلى إخراج كثير منها من باب المفاعيل، فوقفت هذه الدراسة على معالجته لهذه المنصوبات رابطة هذه المعالجة برأي القدماء، ومتابعة أثر هذا الكتاب في آراء من جاءوا بعده.

وقد كان لهذه الآراء امتداد في الفكر النحوي العربي، فقد تابعه مهدي المخزومي وأحمد عبد الستار الجوّاري وصاحب أبو جناح وغيرهم، كما عارضه عدد من النحويين، مثل محمد عرفة ومحمد حماسة عبد اللطيف.

واثبتت الدراسة المنهج الوصفي التفسيري الذي يعمد إلى جمع المادة وتصنيفها وتحليلها. وقد أظهرت الدراسة ثورة إبراهيم مصطفى على قضية العامل المحذوف وجوباً في المنصوبات، فأنتهى بذلك التقسيم التقليدي للمنصوبات، فبعد أن كان التقسيم يقوم على تصنيفها في ثلاثة أقسام، هي: المفاعيل والمحمول على المفعول به والمشبه بالمفعول، أصبح وفقاً لكتاب إحياء النحو يقسمها قسمين صريحين، هما: المفعول الذي يستند إلى قيم دلالية واضحة في التعبير عن علاقة المفعولية، ومنصوبات نصبت نصباً تداولياً صوتياً طلباً للخفة.

## المقدمة

يعدّ كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى من أهمّ الكتب التي صدرت في النصف الأول من القرن الماضي من حيث تأثيرها في الفكر اللساني العربي الحديث، وبخاصة قضية التركيب اللغوي النحوي، وتشكل القاعدة النحوية القديمة، والدعوة إلى تعديل هذه القاعدة انطلاقاً من النظرة إلى الحركات الإعرابية، فقد بحث فيه إبراهيم مصطفى عدداً من القضايا المهمة التي شكلت منطلقات للنظرية النحوية العربية منذ نشأتها، كقضايا الإسناد والإضافة والمنصوبات، ولما كان تأثير هذا الكتاب قد استمرّ مدّة طويلة في طرائق التفكير عند العلماء العرب الذين جاءوا بعده، فقد رأيت أن أبني دراستي على قضية المنصوبات من وجهة نظر المؤلف وامتدادات هذه القضية عند العلماء الذين جاءوا بعده.

واخترت لها عنوان (المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى)، وفي سبيل الكشف عن هذه القضية فقد تتبعته المؤلفات التي استندت إلى هذا الكتاب سواءً أكانت متأثرة به إيجاباً أم سلباً، فحصرت عدداً من هذه الكتب، ككتاب محمد عرفة النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، وكتاب مهدي المخزومي في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج الحديث، وكتب أحمد عبد الستار الجوّاري وهي نحو التيسير ونحو المعاني ونحو القرآن، وكتاب محمد حماسة عبد اللطيف العلامة الإعرابية، وكتاب داود عبده أبحاث في اللغة العربية، وكتاب إسماعيل عميرة نحو أفاق أفضل للعربية.

وتتبعته فيها آراء أصحابها تتبعاً كاملاً، وبعد أن تجمّعت لديّ المادة العلمية عملت على تصنيفها وفقاً للأبواب النحوية التي بحثها إبراهيم مصطفى، وكان لها تأثيرها الواضح في تفكير العلماء المشار إليهم.

وفي سبيل تحقيق غاية الدراسة وهي الكشف عن الفكر النحوي في باب المنصوبات عند إبراهيم مصطفى ومن تأثر به أو نقده: صنّفت المادة على وفق الترتيب الآتي:

التمهيد: قدّمت فيه الأطر العامة لمفردات كتاب إحياء النحو، مقدماً الأطر العامة تاركاً التفصيل إلى فصول الرسالة الأخرى، فتحدّثت فيه عن: حدّ النحو ووجهات البحث النحوي ومعاني الإعراب والعلامات الإعرابية ومعانيها: فالضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة والفتحة علم المفعوليّة، ثم عرضت بصورة موجزة التقسيم الثلاثي للمنصوبات.

وأما فصول الرسالة فقد جعلتها ثلاثة فصول: تحدّثت في الفصل الأول عن المفاعيل المعروفة وهي (المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه).

وأما الفصل الثاني فقد جعلته بعنوان المحمول على المفعول به الذي يشتمل على الأبواب التالية: (المنادى والمتعجب منه والإغراء والتحذير والاختصاص والاشتغال).

وأما الفصل الثالث فقد جعلته بعنوان المشبه بالمفعول باللفظ ويحتوي على: (الحال والتمييز واسم إنّ وخبر كان والمستثنى واسم لا النافية للجنس).

وأما الخاتمة فقد جعلتها لأبرز نتائج الدراسة، ثم أدرجت بعد ذلك ثبناً بمصادر الدراسة ومراجعتها.

ولمّا كان هدفي من عملي هذا هو إبراز رأي إبراهيم مصطفى في حركة الفتحة، وما ينطلق منها من أبواب نحوية من وجهة نظر القدماء، فقد اقتضى الأمر منّي أن أتابع رأيه ومقارنته مع آراء القدماء التي عمل على نقدها وتحليلها، وامتدادات هذا الرأي في فكر العلماء الذين تأثروا به، ومن هنا يمكن أن نصنّف مصادر الرسالة بالمحاور الرئيسية الثلاثة الآتية:

أولاً: كتاب إحياء النحو.

ثانياً: مصادر كتاب إحياء النحو نفسه، مثل: كتاب سيبويه، المقتضب، شرح الكافية، الهمع.

ثالثاً: الكتب التي تابعت إبراهيم مصطفى في فكره النحوي وتتبع فيه آراءه، نقداً أو قبولاً، ككتاب محمد عرفة النحو النحاة بين الأزهر والجامعة وكتاب عبد المتعال الصعيدي تجديد النحو وكتابي مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، وكتب أحمد عبد الستار الجوّاري: نحو المعاني، ونحو القرآن، ونحو التيسير، وكتب إبراهيم السامرائي: النحو العربي نقد وبناء، والفعل زمانه وأبنيته، ومن سعة العربية.

كما لم تغفل الدراسة مصادر المحدثين كالذين حللوا هذه الآراء مثل خليل عمارة ومحمد حماسة عبد اللطيف، وهم ليسوا من العلماء الذين اهتموا بتجديد القاعدة النحوية القديمة كما



فعل إبراهيم مصطفى، بل انطلقوا من منطلقات الحداثيّة كالتركيبيين الذين يمثلهم إبراهيم أنيس وتمام حسّان أو التحويليين كما في كتابات خليل عمايرة ومحمد حماسة عبد اللطيف.

ولم تغفل الدراسة أيضاً الإفادة من الدراسات السابقة التي انصبّت على كتاب إحياء النحو في النظرية والتطبيق. كما في دراسة عبد الله خليل، إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، ومحمد عرفة النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة.

وأما المنهج الذي اتبعته هذه الدراسة فهو المنهج الوصفي التفسيري، إذ كنت أقوم بتوصيف الظاهرة كما جاءت في كتاب إحياء النحو نفسه، ثم أعرض لامتداداتها عند من جاء بعده، محلاً هذه الآراء والامتدادات ومدعماً تحليلي هذا بما ورد في المصادر القديمة التي انطلق منها إبراهيم مصطفى، ومن جاء بعده، مفاضلاً بين هذه ما وسعني الأمر.

ويجدر أن أذكر أنّ مثل هذا الموضوع تعترضه صعوبات ليست هيئته، كحصر المصادر التي تأثر بها إبراهيم مصطفى والدراسات التي تأثرت بكتاب إحياء النحو، ومتابعة هذا التأثير والتأثير، في الكتب الكثيرة، ولا سيّما أنّ بعض هذه المصادر لم يكن يشير صراحة إلى إبراهيم مصطفى نفسه وإنّما كان يشير إلى آرائه.

وأخيراً...

فهذا هو عملي أضعه بين أيدي العلماء والباحثين، فإن كنت وفقت فبفضل الله وتوجيهات أستاذي المشرف، وإن تكن النتائج أقل من المتوخى فجهدي جهد بشري معرض للنقص، غير أنني أسأل الله أن يكون قد وفقني لتحقيق الهدف الذي سعيت لتحقيقه.

**التمهيد:**

- أبرز المسائل التي تناولها إبراهيم مصطفى.

- العلامات الإعرابية:

- الضمة والإسناد.

- الكسرة والإضافة.

- الفتحة والمفعولية.

- التقسيم الثلاثي للمنصوبات.

قام التقسيم العربي للمنصوبات على أساس نظرة العلماء العرب إلى ما تمثله الحركات الإعرابية من معانٍ، فالضمة علامة على الإسناد والكسرة علامة على الجرّ أو الإضافة، وأمّا الفتحة فهي عندهم علامة المفعوليّة، على الرّغم من إدراكهم أنّها أخفُّ الحركات الإعرابيّة. وقد أدّت هذه النظرة إلى تبني العلماء لفكرة مؤدّاهَا أنّ كلّ منصوب لا بدّ أن يكون مما تقضي إليه دلالة الفتحة وهي المفعوليّة، ولذا فقد صنّفوا كلّ منصوب في اللغة تحت ما يُعرف عندهم بأقسام المنصوبات، وهي:

#### ١- المفاعيل، وتشتمل على الأصناف الآتية:

المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه والمفعول من أجله والمفعول فيه (ظرفاً الزمان والمكان).

٢- المحمول على المفعول به: وقد جعلوا تحته عدداً من الأبواب التي أوحّت لهم حركات أو آخر أنماطها بأنّها مفعول به، كباب المنادى والمتعجب منه والإغراء والتحذير والاختصاص والاشتغال.

٣- المشبّه بالمفعول في اللفظ: ويشتمل على أبواب لم يتمكن النحويون من تصنيفها تحت المفعول الصريح أو ما يُحمّل على المفعول به، ولكنهم صنّفوها تحت باب المشبّه بالمفعول في اللفظ حتى لا يخرجوا عن القاعدة التي تقول إنّ كلّ منصوب لا بدّ أن يكون من المفاعيل.

وفي القرن الماضي برز أحد العلماء العرب وهو الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي خرج على هذا التقسيم الثلاثي، وذهب إلى أنّ الفتحة ليست علماً على المفعوليّة، بل هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب يحرّكون بها أو آخر الأنماط المستقلة.

وهذا الرأي جاء في كتاب إحياء النحو الصادر عام ١٩٣٧م، وهدف الأستاذ إبراهيم مصطفى من هذا الكتاب تغيير منهج البحث النحوي للغة العربية، ورفع إصر النحو عن المتعلمين، وأن يبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقرّبهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها<sup>(١)</sup>.

١- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو. مطبعة لجنة التّأليف والترجمة القاهرة ١٩٥٩ أ

وقد أشار بعض الدارسين إلى كتاب إحياء النحو ودوره في الدرس النحوي الحديث، فقال عبد الرحمن أيوب: "وكتاب إحياء النحو أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية"<sup>(١)</sup>. وقال عنه عز الدين مجدوب: "يمثل كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى الصادر سنة ١٩٣٧ أول مقاربة نقدية شاملة للتراث النحوي، وهو لذلك منعرج أساسي في تاريخ التفكير اللغوي العربي الحديث، بالنظر إلى من سبقه وخاصة بالنظر إلى من لحقه من الباحثين الذين سيردّون الكثير من أهدافه وأقواله"<sup>(٢)</sup>. وتوقع طه حسين لهذا الكتاب الخصومة؛ لأنّ النَّاس سيدهشون به، وكثير منهم سيضيقون به، وقد يتجاوزون الضيق إلى الخصومة العنيفة والإنكار الشديد<sup>(٣)</sup>.

وقد تضمّن الكتاب عدّة مسائل في النحو العربي، من أبرزها:

### أولاً: حدّ النحو:

يرى إبراهيم مصطفى أن النحاة يقصرون بحث النحو على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصة من خواصه وهي الإعراب والبناء في تحديدهم علم النحو بأنه "علم يُعرف به أواخر الكلم إعراباً وبناءً".

ويضع تعريفاً للنحو، فيقول: النحو — كما نرى — وكما يجب أن يكون — هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكلّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجملة، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدّي معناها<sup>(٤)</sup>.

1- أيوب، عبد الرحمن (١٩٥٧). دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت ج  
2- مجدوب، عز الدين (١٩٩٨). المنوال النحوي، قراءة لسانية جديدة. دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، تونس ط ١٣

3- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ج

4- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ١، رد عليه الأستاذ محمد عرفة بأن الأشموني في شرحه على الألفية عرّفه تعريفاً كاملاً إذ قال الأشموني: النحو هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب المتصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اشتقّ منها. ينظر: عرفة، محمد أحمد (د.ت). النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. مطبعة السعادة. ٢٨. انظر أيضاً الأشموني، نور الدين أبو الحسن بن محمد (ت ٩٠٠هـ). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٥  
٥/١

## ثانياً: وجهات البحث النحوي:

أساس بحث النحاة في الإعراب أنّ "الإعراب أثر يجلبه العامل". فكلّ حركة من حركاته، وكلّ علامة من علاماته، إنما تجيء تبعاً لعامل في الجملة، فإذا لم يكن مذكوراً ملفوظاً، فهو مقدر ملحوظ ويظنون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله، حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله<sup>(١)</sup>.

ورأوا أنّ الإعراب بالحركات وغيرها عوارض الكلام تتبدّل بتبدّل التركيب، على نظام فيه شيء من الاطراد، فقالوا: عَرَضَ حادث لا بدّ له من مُحدث، وأثرٌ لا بدّ له من مؤثر، ولم يقبلوا أنّ يكون المتكلم مُحدثَ هذا الأثر؛ لأنه ليس حرّاً فيه يحدثه متى شاء؛ وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً، وعلّة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعدّدوا هذه العوامل ورسوموا قوانينها<sup>(٢)</sup>.

وقد عاب على النحاة التقدير الذي يكون بجلب كلمات لتصحّح الإعراب، ولتكمّل نظرية العامل، ويُسمّى النحاة هذا التقدير بالتقدير الصناعي، وهو ما يراد به تسوية صناعة الإعراب، وبهذا التقدير والتوسع فيه، أضاع النحاة حكم النحو، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولاً باتّاءً، وكثّروا من أوجه الكلام، ومن احتماله لأنواع من الإعراب، يقدرّون العامل رافعاً فيرفعون، ويقدرّونه ناصباً فينصبون، لا يرون أنّ يتبع ذلك اختلاف في المعنى، ولا تبدل في المفهوم، وما دام التقدير يمدّهم بما شاءوا، فلهم أن يوجّهوا الكلام كلّ وجه، ثم لا تعجزهم الحجّة ولا يعوزهم التقدير<sup>(٣)</sup>. وهو يقصد بقوله: يقدرّونه رافعاً فيرفعون ويقدرّونه ناصباً فينصبون، بحثهم عن العامل المسبّب للرفع والنصب لا أنهم يرفعون وينصبون كما تدلّ عليه ظاهر العبارة.

ويرى أنّ أكبر ما يعنيه في نقد نظرية النحاة في العامل أنّهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظلّ على صورته<sup>(٤)</sup>.

وهو يحاول أن يبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية، وعن أثرها في تصوير المعنى. فإذا تمت له الهداية إلى هذا، وجده عاصماً يقيه من اضطراب النحاة، وحكماً يفصل في

1 - مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٢٢

2 - المصدر السابق ٣١

3 - المصدر السابق ٣٥-٣٦

4 - المصدر السابق ٤١

خصوصياتهم العديدة المتشعبة، ويقول: لم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها. ولكن ماذا تشير إليه من معنى<sup>(١)</sup>.

ويخلص إلى أنّ العربية تدلُّ بالحركات على المعاني المختلفة من غير أن تكون تلك الحركات أثراً لمقطع، أو بقية من أداة. ويكون ذلك في وسط الكلمة وأولها وآخرها<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: معاني الإعراب:

يقول: إنّ العربية تدلُّ بالحركات على المعاني المختلفة من غير أن تكون تلك الحركات أثراً لمقطع، أو بقية من أداة<sup>(٣)</sup>، وهذا من أصول العربية، فهذه العلامات الإعرابية إشارة إلى معان يقصد إليها، فتجعل تلك الحركات دوالاً عليها<sup>(٤)</sup>.

ولعلّ أهمّ ما توصل إليه إبراهيم مصطفى — كما يقول — بعد دراسته النحو سنوات طويلة، وبعد تتبع الكلام والبحث عن معان لعلامات الإعراب الآتي:

- ١- إنّ الضمّة علم الإسناد، ودليل أنّ الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويُتحدث عنها.
- ٢- إنّ الكسرة علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في كتاب محمد وكتاب لمحمد.

ويرى أنّ في ما يقرّره بشأن الجرّ لا يخالف النحاة في شيء منه. كذلك يرى أنّ الضمّة والكسرة لا تخرجان عن الدلالة على ما أشار إليه، إلا أن يكون ذلك في بناء أو نوع من الإتياع<sup>(٥)</sup>.

- ٣- إنّ الفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك؛ فهي بمثابة السكون في لغة العامة.

---

1 - مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٤١-٤٢  
 2 - المصدر السابق ٤٥  
 3- المصدر السابق ٤٥  
 4- المصدر السابق ٤٨  
 5- المصدر السابق ٥٠

ويقول هنا: "وفي تقرير هذا الأصل نجري في مخالفة النحاة إلى مدى أوسع ولكننا لا نزال نجد دليلاً في كلامهم، ونستمدّ الحجّة من أصولهم، غير أنّنا ننشر مهجوراً أو نبسط مطويّاً" (١).

ويرى أن النحو لا يعطيك عند المشكلة القول الباتّ والحكم الفاصل، فإذا عرض أسلوب جديد أو موضع دقيق لم يسعفك النحو بالقول الفصل، فاختلف الأقوال واضطراب الآراء وكثرة الجدل التي لا تنتهي إلى فيصل ولا حكم كل هذا أفسد النحو أو كاد، فلم يكن الميزان الصالح لتقدير الكلام، وتمييز صحيح القول من فاسده (٢).

والناظر في هذه النتائج التي توصل إليها يرى أنه سبق إلى أن الرفع علم الإسناد، ولكن أخذ عليه أنه قال: الضمّة علم الإسناد وأن موضعها هو المسند إليه المتحدث عنه (٣). لأنّ النحويين قالوا: الرفع علم الإسناد، يقول أحمد عبد الستار الجوّاري: "وقد يكون أدنى إلى الصواب ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في هذا الباب، إذ إنه يذهب إلى أن الضمّة علم الإسناد ولولا أنه اقتصر على الضمّة، وهي حقاً علامة الرفع الأصلية، لجاء مذهبه مطابقاً لحقيقة الحال في الرفع، ولكنه أغفل العلامات الفرعية كالواو والألف، فكان ذلك ثغرة في مقالته. ولو أنه قال الرفع للإسناد لكان ذلك أولى وأقرب إلى الحقيقة" (٤).

والحقيقة أنّ إبراهيم مصطفى قال في تقديمه للكتاب: إن الرفع علامة الإسناد (٥)، ولكنه في حديثه عن العلامات الإعرابية قال: إن الضمّة علم الإسناد (٦). ولعلّ الجوّاري لم يلتفت إلى إشارة إبراهيم مصطفى الواردة في المقدّمة، واعتمد على ما ورد في متن الكتاب وحده.

ويتفق إبراهيم مصطفى مع النحاة في جعل الكسرة علم الإضافة، يقول: "وما نقرّه الآن بشأن الجرّ لا نخالف النحاة في شيء منه" (٧). ويورد أقوال المتقدمين من أئمة النحاة (٨) فيذكر

1- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٧٨

2- المصدر السابق ب+ج

3- المصدر السابق ٥٣

4- الجوّاري، أحمد عبد الستار (١٩٨٤). نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي ٧٤

5- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو و

6- المصدر السابق ٥٣

7- المصدر السابق ٥٣

8- المصدر السابق ٧٢-٧٤

نصاً لسيبويه، وهو قوله: "والجرّ إنما يكون في كلّ اسم مضاف إليه، واعلم أنّ المضاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً"<sup>(١)</sup>.

ويورد نصّاً للمبرد، وهو قوله: "هذا باب الإضافة، وهي في الكلام على ضربين: فمن المضاف إليه ما تضيف إليه بحرف جرّ، ومنه ما تضيف إليه اسماً مثله، فأما حروف الجرّ التي تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها فمن وإلى... الخ"<sup>(٢)</sup>.

ونصّاً للإمام الحاجب، وهو: "والمجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف إليه، والمضاف إليه كلّ اسم نُسب إليه شيء بواسطة حرف جرّ لفظاً، أو تقديراً مراداً". قال شارحه المحقق رضي الدين: "بني الأمر أولاً على أن المجرور بحرف جرّ ظاهر مضاف إليه، وقد سَمَاه سيبويه أيضاً مضافاً إليه، ولكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم؛ فإنه إذا أُطلق لفظ المضاف إليه أريد به ما انجرّ بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من الأول للإضافة، وأما من حيث اللغة فلا شكّ أن زياداً في مررت بزيدٍ مضاف إليه، إذا أُضيف إليه المرور بواسطة حرف الجرّ"<sup>(٣)</sup>.

فهذه النصوص الثلاثة تبين لنا اتفاق إبراهيم مصطفى مع النحاة الأوائل في الجرّ.

أما نقطة الخلاف مع المتقدمين والمتأخرين فكانت في قوله: إن الفتحة ليست بعلم على إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة.

وساق إبراهيم مصطفى الأدلة على أن الفتحة ليست علم إعراب، وأنها أخفُّ الحركات. يقول: نجري في مخالفة النحاة إلى مدى أوسع، ولكننا لا نزال نجد دليلاً في كلامهم، ونستمدّ الحجّة من أصولهم غير أننا ننشر مهجوراً أو نبسط مطوياً.

وهذا ما حصل فعلاً، فقد كثرت الردود على ما جاء في هذا الكتاب، ولعلّ أقوى هذه الردود كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة للأستاذ محمد عرفة، فقد تناول كتاب إحياء النحو

1- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ) الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط ٤٤ . ٢٠٠٤ . ٤١٩/١

2- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ). المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب ١٩٦٣ . ١٣٦/٤

3- رضي الدين، محمد بن حسن الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ). شرح كافية ابن الحاجب، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١٩٩٨ . ٢٣٣/٢



مسألة مسألة محاولة تنفيذها استناداً إلى رأي إبراهيم مصطفى في نظرية العامل ورأيه في القدمات.

ويرى إبراهيم زبيدة أنّ المقصود بالإحياء، كما يفهم من دعوة الأستاذ إبراهيم مصطفى، يكون على أساس تحديد للوظائف الدلالية لحركات الإعراب في الأسماء، إذ حاول أن يعيد تبويب النحو؛ فاستغنى عن بعض أبوابه وأدمج عدداً منها في بعضها، وقدم فهماً جديداً لبعض ثالث<sup>(١)</sup>.

### العلامات الإعرابية

بدأت العلامات الإعرابية كتابياً بالنقط، وهي العلامات التي وضعها أبو الأسود الدؤلي؛ فهو أول من وضع العربية ونقط المصاحف، بطلب من زياد بن أبيه، فاختار أبو الأسود رجلاً من عبد القيس وقال له: خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضمتها، فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفله، فإن أتبعته شيئاً من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين. فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره<sup>(٢)</sup>.

ولما أضيف نقط الإعجام إلى نقط الشكل بعد ذلك، أصبح الأمر أشدَّ صعوبة<sup>(٣)</sup>، إلى أن جاء الخليل بن أحمد فوضع الحركات المأخوذة من الحروف، وهو أكثر وأوضح من نقط أبي الأسود وعليه العمل. فالفتح شكلة مستطيلة فوق الحرف والكسر كذلك تحته والضمّ واو صغرى فوقه والتوين زيادة مثلها<sup>(٤)</sup>. والعلامة الإعرابية حركة داخلية على الكلام بعد كمال بنائيه كما يقول الزجاجي، ويضيف: "من المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع، وذلك الحرف هو حرف الإعراب، فلو كان الإعراب حرفاً ما دخل على حرف. هذا مذهب البصريين"<sup>(٥)</sup>.

- 
- 1 - زبيدة، إبراهيم (٢٠٠٤). حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث دراسة تحليلية تقويمية، المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس، ليبيا ط ١٨.
  - 2 - الداني، أبو عمر، المحكم في نقط المصحف. تحقيق عزة حسن، دار الفكر، دمشق ط ١٩٨٦. ٣-٥ وانظر: عبد اللطيف، محمد حماسة (١٩٨٣). العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. كلية دار العلوم، القاهرة. ١٣٥
  - 3- عبد اللطيف، محمد حماسة، العلامة الإعرابية ١٣٦
  - 4- السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١ هـ). الإتيان في علوم القرآن. دار الفكر (د.ت). ١٧١/٢ وانظر عبد اللطيف، محمد حماسة، العلامات الإعرابية ١٣٦
  - 5- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت ٣٣٧ هـ). الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة ١٩٥٩. ٧٢

وهذا ما قال به ابن جني، فالحركات عنده أبعاض حروف، إذ يقول: "اعلم أن الحركات أبعاض حروف المدّ واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو. وقد كان متقدمو النحويين يسمّون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة"<sup>(١)</sup>.

ويضيف: "وإنما سُمّيت هذه الأصوات الناقصة حركات؛ لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجذب به نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجذب نحو الياء، والضمة تجذب نحو الواو، ولا يبلغ الناطق بها مدى الحروف التي هي أبعاضها، فإن بلغ بها مداها تكملت الحركات حروفاً، أعني ألفاً وياً وواواً"<sup>(٢)</sup>.

فابن جني ربط الحركات بحروف المدّ واللين، وسماها حركات؛ لأنها تحرك (تقلق) الحرف الذي تقترن به، وتجذب به إلي الحرف الذي هي بعضه. ورأي ابن جني هذا يدل على الحسّ المرهف بالأصوات الذي وصل إليه العلماء العرب في تلك الفترة المتقدمة.

وقد أثار اللغويون مسألة الحركات الإعرابية، وهي الحركات التي تنتهي بها الكلمات المتأثرة بالعوامل، وطرحوا تساؤلات كثيرة، منها:

هل الحركات الإعرابية أصلية في بنية الكلمة أم هي طارئة عليها؟

هل ظاهرة الإعراب خاصّة باللغة العربية دون غيرها من اللغات؟

هل تدلّ الحركات الإعرابية على المعاني؟

يكاد اللغويون القدامى والمحدثون يجمعون على أصالة الحركات الإعرابية وعلى دلالتها على المعاني، ما عدا قطرباً (ت ٢٠٦ هـ) من القدماء وإبراهيم أنيس وفؤاد ترزي من المحدثين وبعض المستشرقين<sup>(٣)</sup>، كما كان لإبراهيم مصطفى وتمّام حسّان بعض الآراء القريبة منهم.

1- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ). سر صناعة الإعراب، تحقيق أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية (د.ت.) ٢٨/١.

2- المصدر السابق ٣٦/١

3- ناقش د. إسماعيل عميرة آراء المستشرقين، وردّ ما زعموا في الإعراب. انظر: عميرة، إسماعيل، أحمد (١٩٩٢). المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية، دار حنين. عمان. ٦٨-٩٢

أما قطرب فقد نقل عنه صاحب كتاب الإيضاح في النحو القول الآتي: "إنما أعربت العرب كلامها؛ لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطنون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطنون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان"<sup>(١)</sup>.

وينسجم – من الناحية التصويتية – هذا الرأي مع ملحوظة الخليل وسيبويه التي ترى أن الحركات: الضمة والفتحة والكسرة زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به<sup>(٢)</sup>.

وهذا الرأي لم يسبقه إليه أحد، ولم يتبعه أحد من العلماء العرب حتى العصر الحديث عندما تنبى إبراهيم أنيس هذا الرأي ودافع عنه في كتابه (من أسرار اللغة)، يقول: سمع النحاة الأوائل حركات أواخر الكلمات من ضمّ وفتح وكسر، فخيّل إليهم أن وراء تلك الحركات سراً يتصل اتصالاً وثيقاً بالمعاني، فاستنبطوا قواعدهم وأصولهم التي استقرّ أمرها في أواخر القرن الثاني الهجري، وأصبحت موضع اعتزازهم، وشقت تلك القواعد على أصحاب اللغة من فصحاء العرب، لأنّها منتزعة ممّا تعودوه وألفوه ونشأوا عليه، ولأنّها تخالف في بعض ظواهرها القوانين الصوتية للغة العربية<sup>(٣)</sup>.

ويرى أن حركات الإعراب ليست من بنية الكلمة، وليست دلائل على المعاني، يقول: "فليست حركات الإعراب في رأيي عنصراً من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها، سواء في هذا ما يسمّى بالمبني أو المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون، وتبقى مع هذا، أو رغم هذا، واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً"<sup>(٤)</sup>.

١ - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ٧٠ - ٧١

٢ - سيبويه، الكتاب ٣٦٣/٤ أنيس، إبراهيم (١٩٦٦). من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط ٣ ٢٠٨

٣ - أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة ٢٥٣

٤ - المصدر السابق ٢٢٨

والأغلب أن هذا الرأي ينسجم مع نظرة النحاة العرب إلى حروف المعاني، فهي ساكنة في أصل وضعها وفقاً لرأيهم.

وقد تبع إبراهيم أنيس في رأيه في الإعراب فؤاد ترزي، إذ يقول: "ولسنا نعلم بالضبط الوقت الذي قرنت فيه الحركات الإعرابية بالمواقع المختلفة للكلم بشكل شامل، غير أننا نرجح أنّ النحاة عمدوا إلى ذلك منذ أخذوا يدنون النحو في القرن الأول والثاني للهجرة.....إننا نعتقد بأن الحركات إنّما وجدت في الأصل لغرض لفظي، هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض، ولكنها استغلت من النحاة لأغراض معنوية، في محاولة منهم لتقرير حركة واحدة للوضع الواحد، وما أمكن ذلك لضبط قراءة القرآن الكريم وتحديدها بصورة رئيسة"<sup>(١)</sup>.

والواقع أن للحركة الإعرابية أهمية في مجال: المعنى، إذ تساعد على مرونة التعبير تقديمياً وتأخيراً. ووصل الكلام، إذ يكون التسكين في آخر الكلمة عائقاً دون سلامة القول. وفصل الكلمة عن أختها، بما يميّز شخصيتها، ويحول دون اختلاط الكلام<sup>(٢)</sup>.

وكان إبراهيم مصطفى قد خرج على تفسير حالات الإعراب، قال: لقد أطلت تتبع الكلام، أبحث عن معانٍ لهذه العلامات الإعرابية، ولقد هداني الله إلى شيء أراه قريباً واضحاً، وأبادر إليك الآن بتلخيصه:

- إنّ الرفع علم الإسناد، ودليل أن الكلمة يتحدث عنها، (أي: يُسند إليها، وقد كان النحويون الأوائل يسمّون الخبر: المبني على المبتدأ)<sup>(٣)</sup>.

- إنّ الجرّ علم الإضافة، سواء أكانت بحرف أم بغير حرف.

- إنّ الفتحة ليست بعلم على إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة، التي يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم، فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة.

- إنّ علامات الإعراب في الاسم لا تخرج عن هذا إلا في بناء، أو نوع من الاتباع<sup>(٤)</sup>.

1 - ترزي، فؤاد حنا (١٩٦٩). في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت . ١٨٧  
2- عميرة، إسماعيل أحمد (٢٠٠٥). نحو آفاق أفضل للعربية، بحوث ومشروعات، داروائل للنشر، عمان ١٥٨  
3 - سيبويه، الكتاب ١/٣٢٨، ١/٣٣٠، ١/٣٦٦، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦ هـ).  
الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ٢ ١٩٨٧، ١/٦٤، عابنة، يحيى (٢٠٠٦). تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري. جدارا للكتاب العالمي عمان ط ١. ٧٢.

مما سبق نرى إبراهيم مصطفى يخالف النحاة في معنى الفتحة التي يرون أنها علامة المفعوليّة، وأدّت هذه النظرة إلى تبنّي العلماء لفكرة مؤدّاهَا أنّ كلّ منصوب لا بدّ أن يكون ممّا تقضي إليه دلالة الفتحة وهي المفعوليّة. في حين يخرجها إبراهيم مصطفى من الدلالة على المعنى.

أمّا تَمّام حسان فيقف موقفاً وسطاً في دلالة العلامة الإعرابية على المعنى، إذ يقول: "ولا أكاد أملّ ترديد القول: إنّ العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون تضافر القرائن"<sup>(٢)</sup>.

وفكرة التشكيك في حقيقة الإعراب لم يقلّ بها بعض العلماء العرب، بل قال بها بعض المستشرقين، ومنهم:

١- (كارل فوللرز)، الذي كان يرى أنّ النصّ القرآني قد كتب بإحدى اللهجات الشعبية التي لم يكن بها إعراب، وجاء الإعراب بعد ذلك<sup>(٣)</sup>.

٢- (باول كاله)، يرى أنّ القرآن كان يُقرأ بغير إعراب، وقام فريق من القراء لدراسة الشعر البدوي، واتخذوا المادة التي جمعت بهذه الطريقة أساساً للعربية النموذجية، التي ابتدعها النحويون، وكان الإعراب من مميزاتهما، ومن ثم أدخل الإعراب في قراءة القرآن<sup>(٤)</sup>.

٣- (مرسيل كوهين)، يرى أنّ القواعد المتشعبة الدقيقة وخصوصاً قواعد الإعراب، لم تكن مراعاة إلا في اللغة الأدبية، ولم تكن تراعى في لغة التخاطب<sup>(٥)</sup>.

ولقد رأى كثير من اللغويين في الرأي القائل: إنّ الحركات الإعرابية ليست دلالة على المعاني، خروجاً على العربية وقواعدها، ووجد هذا الرأي معارضة كبيرة من اللغويين؛ لأنّ

٤- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو (وز) ١- حسان، تَمّام (١٩٧٩). اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٢. ٢٠٧  
3- عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة ٣٧٧، الأنطاكي، محمد، الوجيز في فقه اللغة ٣١٥-٣١٦  
4- عبد التواب، رمضان (١٩٩٤). فصول في فقه اللغة. مكتبة الخانجي القاهرة ط٣. ٣٧٨، الأنطاكي، محمد (د.ت). الوجيز في فقه اللغة، دار الشرق ط٣. ٣١٦  
5- الأنطاكي، محمد، الوجيز في فقه اللغة ٣١٦

الإعراب من أهم خصائص العربية<sup>(١)</sup>، وأن دلالة علامات الإعراب على المعاني الوظيفية للكلمات هي أساس النحو، وعليه انبنى هيكله وقامت دعائمه<sup>(٢)</sup>.

وقد وقف اللغويون في وجه الآراء التي تتكر دلالة الحركات الإعرابية على المعاني، واستندوا إلى أدلة وشواهد كثيرة، لعلّ أبرزها:

١- إن الشعر العربي بأوزانه وقوافيه ومقاطعته يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإعراب<sup>(٣)</sup>، وقد أدرك العلاقة بين ظاهرة الإعراب والأوزان الشعرية المستشرق (نولدكه) عندما قال: "إن الصرامة المطلقة لبحور الشعر وقوافيه تضمن لنا صلاحية القوانين اللغوية في مجموعها لهذه الأشعار ... وإن لهجة شديدة الانحراف عن عربية النحاة لا يناسبها مطلقاً بحور الشعر المعروفة"<sup>(٤)</sup>.

٢- القرآن الكريم ورد معرباً بالتواتر، فالمسلمون مُجمعون على أن القرآن الكريم ورد إلينا متواتراً بمادته وصورته وألفاظه<sup>(٥)</sup>.

٣- لو كان الأصل في الحركات الإعرابية وصل الكلام فقط، كما قال قطرب وإبراهيم أنيس، لجاز خفض الفاعل ورفع أو نصبه مرة أخرى، وجاز نصب المضاف إليه، لأنّ القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً ليعتدل الكلام، وأي حركة تقوم بهذا الأمر، وفي هذا خروج عن أوضاع العرب وفساد الكلام<sup>(٦)</sup>، فالقول بأن الحركات إنما هي سدّ حاجة وصل الكلمات بعضها ببعض، وأنها ليست أعلاماً للمعاني التي قصد إليها المتكلم قول لم يحالفه التوفيق<sup>(٧)</sup>.

وقد بنى إبراهيم مصطفى كتابه إحياء النحو، على نظرية مؤدّاه أنّ في النحو العربي حركتين فقط تدلان على معنى، هما: الضمة وهي علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة. أما الفتحة

١- ياقوت، أحمد سليمان (١٩٩٤). ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية. ٨٢

٢- المصدر السابق ١٣٠

٣- عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة ٣٨٦، الأنطاكي، محمد، الوجيز في فقه اللغة ٣٢٤، ياقوت، أحمد، ظاهرة الإعراب في العربية ٢١٤، العلولا، منيرة بنت سليمان (١٩٩٣). الإعراب وأثره في ضبط المعنى. دراسة نحوية قرآنية. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية. ٧٥

٤- نولدكه، ثيودور (١٩٦٣). اللغات السامية. ترجمة عن الألمانية رمضان عبد التواب، مكتبة دار النهضة العربية. ٧٥

٥- السبوطي، الإتقان في علوم القرآن ٣٠/١ عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة ٣٨٥، الصالح، صبحي، (١٩٨٦). دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت ط ١١٩. ١١٩، الأنطاكي، محمد، الوجيز في فقه اللغة ٣٢٥، ياقوت، أحمد، ظاهرة الإعراب في العربية ٢١٣

٦- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ٧١، ياقوت، أحمد، ظاهرة الإعراب في العربية ٢٤٣

٧- المخزومي، مهدي (١٩٥٨). مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. مكتبة مصطفى البابي الحلبي ط ٢٥١.

فليست علامة إعراب، وقد قال في مقدمة الكتاب: لقد أطلت تتبع الكلام أبحث عن معان لهذه العلامات الإعرابية، ولقد هداني الله - وله خالص الإخبات والشكر - إلى شيء أراه قريباً واضحاً، وأبادر إليك الآن بتلخيصه:

١. إنّ الرفع علم الإسناد، ودليل أن الكلمة يُتحدّثُ عنها.
٢. إنّ الجرّ علم الإضافة، سواء أكانت بحرف أم بغير حرف.
٣. إنّ الفتحة ليست بعلم على إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة، التي يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت، فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة<sup>(١)</sup>.

وقال في موضع آخر من الكتاب: فأما الضمة؛ فإنّها علم الإسناد، ودليل أنّ الكلمة المرفوعة يراد أن يُسند إليها ويُتحدث عنها. وأمّا الكسرة، فإنّها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها. أمّا الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب<sup>(٢)</sup>.

وفي مقارنة هذين النصين نجده في المقدمة يقول: الرفع علم الإسناد والجرّ علم الإضافة، وفي وسط الكتاب يقول: الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة. وهو بهذا يجعل الرفع والضمة شيئاً واحداً، والكسرة والجرّ شيئاً واحداً، وهذا ما رفضه أحمد عبد الستار الجوارى، إذ قال: وقد يكون أدنى إلى الصواب ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى من أنه يذهب إلى أن الضمة علم الإسناد..... ولو أنه قال الرفع للإسناد لكان ذلك أولى وأقرب إلى الحقيقة<sup>(٣)</sup>.

### الضمة وعلم الإسناد

الضمة، وفقاً لتقرير النحاة العرب، أثقل الحركات الإعرابية لأنها الحركة الخاصة بالرفع<sup>(٤)</sup>، ونسب النحاة العرب القدماء عملية الرفع كلّها إلى حركة الرفع وهي الضمة؛ لأنّ المتكلم يرفع حنكه الأسفل إلى أعلى ويجمع شفثيه<sup>(٥)</sup>، فالرفع مصطلح صوتي يعني رفع الحنك الأسفل إلى أعلى عند النطق بالضمة، كما أن الضمّ أو الضمة مأخوذ من ضمّ الشفتين أو جمعهما أثناء نطق

1 - مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو (وز)،

2 - المصدر السابق ٥٠

3 - الجوارى، أحمد عبد الستار، نحو التيسير ٧٤

4 - الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت ٣٤٠ هـ). إعراب القرآن، تحقيق إبراهيم الأبياري، مؤسسة المصرية العامة، القاهرة ١٩٦٣. ١/١٩٥، عابنة، يحيى، تطور المصطلح النحوي ٥٧

5 - الزجاجي، الإيضاح ٩٣

الصوت المضموم<sup>(١)</sup>. ولهذا، نجد من النحاة من يسمي الضمّة (قبوة) لضمك الشفتين بها، واشتقاقها من القبو، وهو الجمع بالأصابع<sup>(٢)</sup>.

والرفع عند القدماء علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا، وأما المرفوعات فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب<sup>(٣)</sup>. وهذا ما قاله ابن الحاجب: فالمرفوعات ما اشتمل على علم الفاعلية. وفسر رضي الدين هذا القول بأن معنى الاشتمال على علم الفاعلية تضمّنه إياه، بحيث يكون علم الفاعلية أحد أجزائه. ومعنى الفاعلية كون الاسم عمدة الكلام<sup>(٤)</sup>. ويختار رضي الدين أن يقال: المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة<sup>(٥)</sup>.

ولعل رأي رضي الدين هذا هو ما قاله إبراهيم مصطفى في المقدمة، بأن الرفع أو الضمّة علم الإسناد، لأن الواو في جمع المذكر السالم وفي الأسماء الخمسة ما هي إلا الضمّة، ولكنها مدت فنشأ عنها لينها<sup>(٦)</sup>، فالواو إشباع<sup>(٧)</sup>.

ويوافق مهدي المخزومي أستاذه إبراهيم مصطفى في هذا الرأي؛ فهو يقول الرفع حالة إعرابية تعرض للكلمة حين يقع مسنداً إليه أو تابعاً للمسند إليه، وعلامته الدالة عليه هي الضمّة. وليس في العربية غير الضمّة رمزاً للإسناد، أما الواو في الأسماء الخمسة مثلاً فليست إلا ضمّة مطولة. أرادت العربية مظهرها لغوي خاص وهو تلين الكلمة<sup>(٨)</sup>.

أما أحمد الجوّاري فيوافق إبراهيم مصطفى في جانب من رأيه ويخالف في جانب آخر، فهو يرفض القول بأن الرفع علم الفاعلية؛ لأنه لا يصدّق على حقيقة الرفع كلها، لأن هناك أسماء ترفع دون أن يكون لها معنى الفاعلية مثل خبر المبتدأ. ولو فحصنا حقيقة المرفوعات كلها، لوجدناها تتفق في كونها واقعة موقع الإسناد، والإسناد طرفان: مسند ومسند إليه.

1 - مرعي، عبد القادر (١٩٩٣). المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر. جامعة مؤتة ط ١. ٩٨

2- الإسكافي، الخطيب أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٤٢١هـ). مبادئ اللغة، حقه وعلق حواشيه يحيى عبابنة وعبد القادر الخليل، وزارة الثقافة ط ١ ١٩٩٧. ٩٨

3 - الزمخشري، أبو القاسم محمد بن عمر (ت ٥٣٨ هـ). المفصل في علم العربية، تحقيق سعيد محمود عقيل دار الخليل، بيروت ط ١ ٢٠٠٣. ٢٤

4 - رضي الدين، شرح الكافية ١/١٦٠

5 - المصدر السابق ١/١٦٠

6 - مصطفى إبراهيم، إحياء النحو ١٠٩

7 - المصدر السابق ١١١

8 - المخزومي، مهدي (١٩٦٦). في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ١. ٦٦



ويخالفه في قوله: إنّ الضمة علم الإسناد، فلو أنه قال: الرفع للإسناد لكان ذلك أولى وأقرب إلى الحقيقة<sup>(١)</sup>.

والضمة علامة الإسناد – عند صاحب أبو جناح – فكلّ مسند إليه أو مخبر عنه أو محكوم عليه فعلامته الضمة أو ما ينوب عنها من واو أو ألف. أي إنّ الضمة علامة المسند إليه وتوابعه<sup>(٢)</sup>.

ويعارض أحمد ياقوت هذا التقسيم، فوضع جدول على رأسه عنوان الضمة ووضع كل ما هو مسند إليه فيه لا يناسب اللغة؛ لأن هناك منصوباً، ومع ذلك فهو مسند إليه وهو اسم إن<sup>(٣)</sup>.

وقد أثر هذا الأمر في تسمية (إنّ وأخواتها) بالمشبهات بالفعل، فعدا عن الناحية الشكلية؛ فـ (إنّ)، مكونة من ثلاثة أصول وأنها تنصب وترفع. فهي أيضاً تفيد في تحديد المسند إليه في الجملة التي لا بدّ أن تشتمل على مسند إليه، فجعلوا (إنّ) مع اسمها بمثابة المسند إليه.

وهكذا نجد لرأي إبراهيم مصطفى في دلالة الضمة على الإسناد مؤيدين ومعارضين. ومن الممكن أن يقول: إن الضمة علم الإسناد دون أن نعمم هذا الأصل، فنقول إن هناك حالات يأتي فيها المسند إليه منصوباً.

أو نأخذ برأي أحمد الجوّاري وهو أن الضمة علم المرفوعات.

### الكسرة والإضافة

مصطلح الكسر أو الخفض يعني عند علماء العربية القدماء انخفاض الحنك الأسفل عند النطق بالصوت المجرور أو المكسور وميله إلى أحد الجانبين<sup>(٤)</sup>.

والأصل الثاني الذي قرره إبراهيم مصطفى هو أنّ الكسرة علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء أكان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في كتاب محمد وكتاب لمحمد<sup>(٥)</sup>.

1 - الجوّاري، احمد عبد الستار، نحو التيسير ٧٤

2 - أبو جناح، صاحب(١٩٩٨). دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها. دار الفكر للطباعة، عمان، ط١. ٢٤-٢٣

3 - ياقوت، أحمد، ظاهرة الإعراب في النحو العربي ٧٦

4 - مرعي، عبد القادر، المصطلح الصوتي ٩٧

5 - مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٥٠

وهو بهذا الأصل لا يخالف النحاة في شيء منه، فهو يشهد بكلام سيبويه في هذا الأصل، يقول: "ما نقرر به بشأن الجر لا نخالف النحاة في شيء منه - حتى العبارة - فإنا حين ندل بالمضاف إليه على المجرور بالحرف وننوسّع في معنى الإضافة نأخذ ذلك من لسان النحاة المتقدمين، ونجري على اصطلاحهم<sup>(١)</sup>.

وينقل لنا نصّاً لسيبويه يقول فيه: "والجرّ إنما يكون في كلّ اسم مضاف إليه، واعلم أنّ المضاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً. وباسم لا يكون ظرفاً"<sup>(٢)</sup>.

ويقول الزمخشري: "لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة، وهي المقتضية للجرّ.... والعامل هنا حرف الجرّ أو معناه"<sup>(٣)</sup>.

ويقرّر الجوّاري أنّ هذا الأصل الذي وضعه الأقدمون وتابعهم فيه الأستاذ إبراهيم مصطفى ليس أصلاً مطّرداً بحال من الأحوال؛ فليس الجرّ أو الخفض علم الإضافة فحسب، وإمّا هو علم لحال أخرى قد تكون أكثر وأوسع تردداً في الكلام من الإضافة، وهي حالة الجرّ أو الخفض بالحروف<sup>(٤)</sup>.

ومع هذا الرأي يبقى الجرّ علم الإضافة، ولم يخالف إبراهيم مصطفى النحاة في هذا الأصل.

### الفتحة والمفعولية

الفتحة أخفّ الحركات<sup>(٥)</sup>، وهو أصل مقرر عند النحاة - كما يرى إبراهيم مصطفى - ويدل على خفة الفتحة بأمرين:

الأول: كثرة دوران الفتحة وغلبتها على غيرها من الحركات.

1 - مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٧٢

2 - المصدر السابق ٧٣، سيبويه، الكتاب ١/٤١٩

3 - الزمخشري، المفصل ١٠٥

4 - الجوّاري، أحمد عبد الستار، نحو التيسير ٩٧

5 - المبرد، المقتضب ٢/١٦١

الثاني: طبيعة الفتحة في نطقها، فالفتحة القصيرة أو الفتحة الطويلة وهي الألف لا تكلف الناطق إلا إرسال النفس حراً، وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناء<sup>(١)</sup>.

فالمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه<sup>(٢)</sup>.

فالفتحة والنسبة مصطلحان صوتيان مأخوذان من الفتح والنصب.

والفتحة علم المفعولية عند النحاة؛ قال المبرد: "اعلم أنه لا ينتصب شيء إلا أنه مفعول أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى"<sup>(٣)</sup>. وهذا ما قاله ابن الحاجب، فالمنصوبات عنده ما اشتمل على علم المفعولية<sup>(٤)</sup>.

ولهذا صنّف النحاة المنصوبات تحت ما تفضي إليه الفتحة وهو المفعولية. ولكي يستقيم لهم هذا الرأي قدّروا محذوفاً وتأولوا كثيراً في كلام العرب، فجلبوا جملاً كاملة ليست مما نطق العرب من أجل تسويغ حركة النصب في اسم من الأسماء المنصوبة.

وكانت أول ثورة على هذه التقديرات ما جاء في كتاب الرد على النحاة لابن مضاء؛ فقد اعترض على تقدير العوامل المحذوفة وقسمها ثلاثة أقسام:

١. قسم محذوف لا يتمُّ الكلام إلا به، وحذف لعلم المخاطب به كقولك لمن رأيتَه يعطي الناس. (زيداً) أي أعطِ زيداً<sup>(٥)</sup>.
٢. وقسم محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تامّ دونه، وإن ظهر كان عيباً كقولك: "أزيداً ضربته؟"<sup>(٦)</sup>. فالتقدير الذي ذهب إليه النحاة: (أضربت) زيداً ضربته) فإذا أظهرنا العامل المقدّر كان هذا الإظهار عيباً؛ لأنه يفكك الاستعمال التركيبي.
٣. وقسم مضمّر، إذا ظهر تغيّر الكلام عمّا كان عليه قبل إظهاره. كقولك: يا عبدَ الله، فعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمّر تقديره أدعو أو أنادي<sup>(٧)</sup>.

1 - مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٧٩

2 - الزجاجي، الإيضاح ٩٣

3 - المبرد، المقتضب ٢٩٩/٤

4 - رضي الدين، شرح الكافية ٢٦٤/١

5 - ابن مضاء، القرطبي(ت ٥٩٢ هـ). الرد على النحاة. تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف ط٣. ٧٨

6 - المصدر السابق ٧٩

أما إبراهيم مصطفى فقد قال: إن الفتحة لا تدلّ على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب<sup>(٢)</sup>.

وهو بهذا الأصل يخالف النحاة إلى مدى أوسع، ولكنه يرى أن دليله على هذا الأمر في كلام النحاة، ولكنه مهجور وهو يحاول نشره، ويقدم أدلته عليه<sup>(٣)</sup>.

وليستقيم رأيه هذا، حاول حصر أبواب النحو العربي في ثلاثة أقسام:

القسم الأول: هو الإسناد، والقسم الثاني: الإضافة، والقسم الثالث: الذي يخرج عن القسمين السابقين، وعلامته الفتحة، وهو ما ليس بمسند إليه ولا بمضاف إليه.

ويسوق الأدلة ليدلّل على صحّة ما يذهب إليه بأنّ الفتحة أخفّ الحركات، وأنّ الفتحة ليست بعلم إعراب، وفي الآتي تفصيل لرأيه:

### أولاً: الفتحة أخف الحركات:

يرى أن هذا أصل مقرر عند النحاة ويتردد في كلامهم، ويشهد بذلك:

١- كثرة دوران الفتحة وغلبتها على غيرها من الحركات. ويمثل لهذا بسورة الفاتحة فوجود الفتحة وحدها فيها أكثر من وجود الضمة والكسرة معاً<sup>(٤)</sup>.

٢- الفتحة القصيرة أو الفتحة الطويلة وهي الألف لا تكلف الناطق إلا إرسال النفس حُرّاً، وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناء في تكييفه. أما الضمة وامتدادها، وهو الواو فإنّ النطق بها يكلفك ضمّ الشفتين ومطّهما وتدويرهما. وكذلك الكسرة وامتدادها وهو الياء يكلفك أن تكسر مجرى الهواء وتحني طرف اللسان عند اللثة<sup>(٥)</sup>.

1 - ابن مضاء، الرد على النحاة ٧٩

2 - مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٧٨

3 - المصدر السابق ٨٧

4- المصدر السابق ٧٩

5- المصدر السابق ٧٩-٨٠

٣- الفتحة أخفُّ من السكون أيضاً وأيسر نطقاً، خصوصاً إذا كان ذلك في وسط اللفظ ودرج الكلام. ولا يعلم للنحاة مثل هذا الرأي، فهم يرون أن السكون أخفُّ من الحركات جميعها<sup>(١)</sup>. علماً بأنَّ السكون ليس بحركة، بل هو حالة انعدام الحركة.

### ثانياً: الفتحة ليست بعلم إعراب:

يرى أن الفتحة ليست بعلم إعراب، وأنها تخالف في ذلك أختيها الضمة والكسرة، ويدلُّ على ذلك بما يلي:

- ١- ما قرّره النحاة في أوجه الوقف على المتحرك الذي قبله ساكن، قالوا: إذا وقفت على كلمة قبل آخرها ساكن مثل: عمرو، وبدر، جاز لك نقل حركة الإعراب إلى هذا الساكن، إذا كانت ضمة أو كسرة أما إذا كانت فتحة فليس لك ذلك<sup>(٢)</sup>.
- ٢- الوقف بالروم ( وهو أن تنطق الحركة بصوت خفي يسمعه القريب بينما يحسب من كان بعيداً منك أنك قد وقفت مسكناً)<sup>(٣)</sup>. ولا يكون الروم عند الوقوف على ساكن، ولا على متحرك بالفتح، وإنما يكون في الضمة والكسرة<sup>(٤)</sup>.
- ٣- شاهد من علم القافية: يقول إبراهيم مصطفى: فقد رأيت أن العرب تحرص على الضمة والكسرة؛ وتلتزمهما، وتهجر من أجلهما القافية، وما فيه من انسجام، وإذا بدأ الشاعر قصيدته بالفتحة وبنى عليها قافيته، ثم جاء داعي الضمة أو الكسرة استجاب له ولم يبالي القافية<sup>(٥)</sup>. ومثل لذلك بقصيدة الأعشى التي بناها على الفتح، وقال في مطلعها:

رحلت سُميَّةً غدوةً أجمالها      غَضِبِي عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بِدَالِهَا

ثمَّ قال:

هذا النَّهَارُ بِدَالِهَا مِنْ هَمَّهَا      مَا بِبَالِهَا بِاللَّيْلِ زَالَ زَوَالِهَا<sup>(٦)</sup>

فالشاعر بنى قصيدته على الفتح ولما جاء داعي الضم استجاب له ولم يهتم بالقافية.

1- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٨١

2- المصدر السابق ٨٨

3- التهانوي، محمد، كشاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه أحمد حسن بسج دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨. ٢/٢٦٥، الخطيب، عبد اللطيف (٢٠٠٢). معجم القراءات. دار سعد الدين دمشق. ٤٤/١١

4- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٨٩

5- المصدر السابق ٩٣

6- الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر، بيروت ١٩٦٨. ٦٣ وانظر مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٩٣

أمّا أن تكون القافية رفعاً أو جرّاً ثم يدعو إلى النصب داع، فإن الشاعر لا يستجيب له، بل يمضي في قافيته، ملتزماً ما ينبغي لها من تماثل وانسجام<sup>(١)</sup>. ومثال ذلك قصيدة الفرزدق التي أولها:

عَزَفْتَ بِأَعْيَاشٍ وَمَا كِدْتَ تَعْرِفُ وَأُنْكَرْتَ مِنْ حَدْرَاءَ مَا كُنْتَ تَعْرِفُ<sup>(٢)</sup>

ثم قال:

وَعَضُ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْرَفًا<sup>(٣)</sup>

فرفع (مجلفاً) واستبقى حركة القافية، ولم يبال داعية النصب<sup>(٤)</sup>.

فهو يرى أن هذا هو السبب في رفع كلمة (مجلفاً).

٤- النصب على نزع الخافض:

ومعناه أن يكون من حق الكلام ذكر الجار، ثم يحذف لسبب ما، فتقلب الكلمة مفتوحة، وهم يعدّون ذلك نادراً شاذاً، على أنه في كلام العرب أوسع مما قرروا<sup>(٥)</sup>.

وكان لرأي إبراهيم مصطفى في العلامات الإعرابية، والفتحة بشكل خاص ردود كثيرة؛ بعضها مؤيد وبعضها معارض ورافض.

ومن الذين تابعوه في رأيه، أو بعض منه:

١- مهدي المخزومي<sup>(٦)</sup>، فهو يرى أن النصب حالة تعرض للكلمة حين لا تكون مسنداً إليه، ولا مضافاً إليه.

1 - مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٩٣

2 - الفرزدق، الديوان. شرحه وضبطه وقدم له علي الفاعوري، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١٩٨٧. ٣٨٣

3 - الفرزدق، الديوان ٣٨٦، وردت في الديوان (مجرفاً) ومعروفة في كتب النحو (مجلفاً)، وهذا لا يخل بالشاهد.

4 - مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٩٤

5- المصدر السابق ٩٧

6- جاء في تصدير كتاب في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث بقلم مصطفى السقا أن مهدي المخزومي استعار من أستاذه المرحوم إبراهيم مصطفى من كتابه إحياء النحو :  
أ- إخراج العطف والتوكيد من باب التوابع، وأن التوابع ثلاثة فقط: النعت والبيان وخبر المبتدأ.

والمنصوبات في العربية – كما يرى – نوعان:

أ- نوع يؤدي وظيفة إعرابية في أثناء الجملة، كالمفعولات والحال وغيرها من متعلقات الجملة.

ب- نوع لا يؤدي شيئاً من ذلك، ولكنه مفتوح الآخر، لأنه لا سبيل إلى تحريك آخره بغير الفتحة، ولأنّ الفتحة هي الحركات الخفيفة التي يستريح إليها العرب حين يريدون إلى تحريك آخر كلمة لا تدخل في نطاق إسناد ولا إضافة، ولا تحمل أيّ معنى إعرابي، وذلك كالمناديات المنصوبة، فليس في المنادى إسناد ولا إضافة، وليس المنادى من متعلقات الجملة، فالفتحة هي الحركة التي يلجأ إليها العرب إذا أرادوا إلى تحريك الكلمة الخارجة عن الإسناد والإضافة، ممّا كان من متعلقات الفعل، وممّا لم يكن من متعلقات الفعل<sup>(١)</sup>.

٢- أحمد عبد الستار الجوّاري، قال في الفتحة: هي حركة خفيفة سهلة لا يجد النطق فيها مشقة ولا جهداً بل هي في الواقع أخفّ الحركات. ولذلك ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أنها ليست بحركة إعراب ولا علماً لمعنى من معانيه، وإنما تلجأ إليها العربية حيث لا حاجة إلى ضم ولا إلى كسر. ولذلك كثر ورودها وغلب وجودها في آخر الألفاظ المعربة على وجه الخصوص<sup>(٢)</sup>.

ولكنه لا يقبل رأي إبراهيم مصطفى كلّها، يقول: "على أن هذا لا يعني أننا نسلم بما يراه الأستاذ إبراهيم مصطفى من أنّ الفتحة وهي علامة النصب الأصلية حركة ليست بذات معنى، ولا دلالة لها على موقع الاسم من الكلام، بل أننا يمكن أن نقبل من هذا الرأي شطراً غير قليل، وهو كونها أخفّ الحركات وأيسرها في النطق، ولذلك كثر دورانها في أكثر من معنى من معاني الإعراب"<sup>(٣)</sup>.

٣- صاحب أبو جناح، وافق إبراهيم مصطفى في رأيه في العلامات الإعرابية فقال: "معلوم أنّ البحث الاستقرائي للمعربات انتهى إلى تقرير حقيقة مفادها أنّ الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة. فالفتحة هي أخفّ الحركات، وهي بهذا أكثر شيوعاً من سواها. والفتحة ليست

ب- النصب ليس أثراً عاملاً، ولكن الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة لكل ما ليس داخلها في نطاق الإسناد أو الإضافة.

١- المخزومي، مهدي، في النحو العربي، ٧٠-٧١

٢- الجوّاري، أحمد عبد الستار، نحو التيسير، ٨٣

٣- المصدر السابق ٨٧

علامة إعرابية، لأنَّ عامة ما يندرج تحت حكم المنصوب لا يجمع بينه جامع، بخلاف المرفوعات والمجرورات، التي لا تخرج عن دائرتي الإسناد والإضافة. واللغة العربية تستعين بالفتحة في كثير من الحالات التي تعاملها بالنصب على الرغم من أنَّ حَقَّها ألا تنصب لو أنَّه وجدت حالات حركية غير الثلاث الشائعة المعروفة. فالفتحة لا تؤدي وظيفة معينة، إذ يفتح الاسم؛ لأنَّ الفتحة في درج الكلام أخفُّ من غيرها من الحركات. ولا تؤلف حالات النصب عادة إلا جعبة أو كيساً يتضمَّن كلَّ ما استعصى شرحه أو تعليقه، وتعود حالة النصب إلى توزيعية مجانية واعتباطية نراعيها بموجب قوانين صوتية خفية<sup>(١)</sup>.

أما المعارضون فهم من الكثرة بحيث لا يتسع المجال لذكرهم، وإن كانوا ينطلقون في الأغلب من مبدأ واحد وهو التمسك بآراء النحاة القدامى التي خرج عليها إبراهيم مصطفى. ومنهم:

١- محمد عرفة، وهو من أشدَّ المعارضين لرأي إبراهيم مصطفى، أو لنقل كل ما جاء في كتاب إحياء النحو، فقد ألف كتاباً أسماه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) تناول فيه المسائل التي طرحها إبراهيم مصطفى في كتابه، وحاول تفنيدها اعتماداً على آراء القدماء.

فقد تناول مسائل كتاب إحياء النحو مسألة مسألة، وكان في ذلك كله معارضاً لما جاء به إبراهيم مصطفى ومنتصراً للنحاة.

قال في خاتمة الكتاب: "لقد حشر كتاب إحياء النحو النحاة عراة يتوارون من الناس خزيًا واستحياء تنقرز منهم النفوس، وتتخطاهم العيون، وقد حشرهم كذلك ظلماً وجوراً، ولقد بعثهم كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة غراً محجلين، ولقد أضفى عليهم ثيابهم، وأسبغ عليهم دروعهم، فبدوا للناس كما هم ملء العيون والأسماع، وملء القلوب والصدور، وملء المغرب والمشرق، وملء الأرض والسماء، ولقد بعثهم كذلك صدقاً وعدلاً"<sup>(٢)</sup>.

٢- عبد المتعال الصعيدي، بدأ كتابه بعرض كتاب إحياء النحو، ثمَّ اتبعه بعرض كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. وبعد ذلك: بيَّن رأيه في كتاب إحياء النحو، إذ قال: "ولكنِّي أشهد

١ - أبو جناح، صاحب، دراسات في نظرية النحو العربي ٤٣

٢ - عرفة، محمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ٢٣٤



مع هذا أنّ الأستاذ محمد عرفة كفاني مشقة ما أريده؛ لأنّه أثبت أنّ أهم ما جاء في كتاب إحياء النحو، لا جديد فيه<sup>(١)</sup>.

٣- تَمَّام حَسَّان، العلامة الإعرابية عنده ليست أكثر من واحدة من قرائن كثيرة يتوقف عليها فهم الإعراب الصحيح. وإبراهيم مصطفى كما يرى تَمَّام حَسَّان اكتفى بهذا الفهم المبهم القاصر لطبيعة هذه الحركات وهو فهم يبدو قصوره وإبهامه إذا وضعناه في ضوء القرائن المختلفة<sup>(٢)</sup>، والعلامة الإعرابية أوفر القرائن حظاً من اهتمام النحاة فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سمّوها نظرية العامل وتكلّموا فيه عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات<sup>(٣)</sup>.

ويضيف: ولا أكاد أملّ ترديد القول: إنّ العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون تضافر القرائن، وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية، وبهذا يتضح أنّ العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها<sup>(٤)</sup>.

٤- إبراهيم السامرائي، رفض رأي إبراهيم مصطفى إذ قال: ورأي الأستاذ إبراهيم مصطفى غريب في بابه ولا يستند إلى سند علمي، فقد دلت المقارنات إلى أنّ الفتحة وجدت في حالة النصب في كثير من اللغات السامية، ولم يكن هناك سبب للفتحة المستحبة<sup>(٥)</sup>.

٥- حلمي خليل، قال: "جاء إحياء النحو لا تجديد فيه، رغم أنّه ادّعى التجديد، لأنّ أهمّ ما جاء فيه، حتى فيما يتصل بإلغاء نظرية العامل قديم، لأنّ محاولة التجديد إنّما تكون بالرأي الجديد، ولا يمكن أن تكون بالرأي القديم، لأنّه هو الذي يُراد إحداث التجديد فيه<sup>(٦)</sup>."

٦- عبد اللطيف، محمد حماسة، لم يرتض محمد حماسة تقسيم المعاني النحوية معنيين اثنين فقط، هما الإسناد والإضافة. ويضيف: "كأن الكلام ليس فيه إلا مسند إليه ومضاف إليه، أما

1 - الصعيدي، عبد المتعال (د.ت). النحو الجديد. دار الفكر العربي، المطبعة النموذجية، القاهرة ٧٩

2 - حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٥

3 - المصدر السابق ٢٠٥

4 - المصدر السابق ٢٠٦

5 - السامرائي، إبراهيم (١٩٨٣). الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة ط ٣. ٢٢٥

6 - خليل، حلمي (د.ت). العربية وعلم اللغة البنوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة

الجامعية، الإسكندرية. ٦٨

بقية المعاني النحوية فلا أهمية لها ولا دلالة عليها". وما يكون مسنداً إليه وليس مرفوعاً فإنه لا بد أن تلوي عنقه ويخضع للأصل الذي ينبغي أن يقرّر، وهكذا فعل النحاة الذين قالوا إنّ الرفع علم الفاعلية أو علم العمدية، ولكنهم لم يخطئوا العرب، ولم يستدلوا بما ورد من رفع اسم إن على أنهم مصيبون والعرب مخطئون، أو متوهمون بل اكتفوا بأن قالوا: إنّ غير الفاعل مشبّه به على سبيل التشبيه والتقريب فحسب<sup>(١)</sup>.

ويرى أن إبراهيم مصطفى: لم يفسر دلالة الجر في جمع المؤنث السالم في حالة النصب واجتاز هذه المسألة عابراً قائلاً: إنهم أغفلوا الفتحة فيه لأنها ليست بإعراب، وهو يعلم أنّ الكسرة لا تكون هنا للدلالة على الإضافة<sup>(٢)</sup>.

ويرى أيضاً أنّ تفسيره لإعراب الممنوع من الصرف تفسير متهافت، فقد رأى إعرابه بالفتحة في حالة الجر فراراً من توهم الإضافة<sup>(٣)</sup>.

٧- أحمد ياقوت، لا يوافق إبراهيم مصطفى فيما ذهب إليه من أنّ الفتحة ليست علامة إعراب، ولا تدلّ على معنى. فقال: رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى أنّ الفتحة ينضوي تحتها كثير من المعربات كالمفاعيل والاستثناء والتمييز، ومن التعسّف أو من المستحيل أن يضع كلّ هذه المعربات في جدول كما فعل في الإسناد والإضافة، لأنّه ليس هناك معنى تنضوي تحته كلّ هذه المعربات. فماذا يفعل الأستاذ؟ هرب من جدولة هذه المعربات تحت عنوان واحد بأنّ قال: إنّ الفتحة ليست علامة إعراب ولا تدلّ على معنى، وواضح وضوحاً لا يحتاج إلى بيان أنّ الفتحة علامة إعراب وتدلّ على معنى<sup>(٤)</sup>.

1 - عبد اللطيف، محمد حماسة، العلامة الإعرابية ٢٥٤

2 - المصدر السابق ٢٥٤

3 - المصدر السابق ٢٥٥

4 - ياقوت، أحمد، ظاهرة الإعراب في النحو العربي ٧٧

## التقسيم الثلاثي للمنصوبات

قام التقسيم الثلاثي للمنصوبات على أساس نظرة العلماء إلى ما تمثله الحركة الإعرابية من معنى، فالفتحة عند النحاة علم المفعولية<sup>(١)</sup>، وأدت هذه النظرة إلى البحث عن ناصب لكل منصوب، وأن كل منصوب لا بد أن يكون مما تفضي إليه دلالة الفتحة وهي المفعولية، قال المبرد: "اعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول، أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى"<sup>(٢)</sup>. ولذا صنّفوا كل منصوب في اللغة تحت الأقسام الثلاثة، وإذا ندرج هذه التقسيمات فإن ذلك لا يعني الموافقة عليها، ولكنها تقسيمات القدماء، وتم ترتيبها بهذه الصورة ليسهل دراستها، ومناقشتها بين القدماء والمحدثين، وفي هذا العرض السريع سنكون مع القدماء في تقسيمهم، وهذا التقسيم الثلاثي هو:

### أولاً: المفاعيل:

وتشمل المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه والمفعول له والمفعول فيه.

وذكر أبو حيان أن انقسام المفعول إلى: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول له، وفيه ومعه هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فزعموا أن الفعل إما له مفعول واحد، هو المفعول به وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولاً وإما مشبه بالمفعول<sup>(٣)</sup>. ويدخل رضي الدين المفعول فيه والمفعول له تحت المفعول به، فهما عنده مفعولان على نزع الخافض<sup>(٤)</sup>.

ويرى الجوّاري أنّ من وجوه التكلف أن النحاة سمّوا مفاعيل أسماء لها في التركيب مواقع أخرى، مثل المصدر المنصوب توكيداً لفعله أو بياناً لنوعه أو وصفاً أنه مفعولاً مطلقاً<sup>(٥)</sup>.

ويرفض تسمية المفعول المطلق مفعولاً، يقول: "وهو في الحق ليس بمفعول لأنه لم يقع عليه فعل الفاعل، وليس بمطلق، لأنه لم يقابله مفعول مقيد. وإنما يستحق صفة الإطلاق ما يسمى

1- رضي الدين، شرح الكافية ٢٦٤/١

2 - المبرد، المقتضب ٢٩٩/٤

3 - السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١ هـ). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة (د.ت) ٦/٣

4 - رضي الدين، شرح الكافية ١٩٢/١

5 - الجوّاري، أحمد عبد الستار (١٩٨٧). نحو المعاني، مطبعة المجمع العلمي العراقي. ٤٤.

المفعول به لأنه مطلق من قيد معاني حروف الجر، لأنه هو وحده المفعول كما يرى نحاة الكوفة<sup>(١)</sup>.

وقالوا في ظرف الفعل زماناً كان أو مكاناً أنه مفعول فيه ونشروا ذلك بأنه مفعول فيه الفعل، وهذا التوجيه ظاهر التكلف بين التعسف<sup>(٢)</sup>.

ورأيه هذا نابع من رفضه للعامل، فالجوارى من الدارسين الذين تبثوا أغلب آراء إبراهيم مصطفى ودافعوا عنها.

والجوارى لا يسلم برأي إبراهيم مصطفى في أن الفتحة حركة ليست بذات معنى ولا دلالة لها على موقع الاسم من الكلام. ولكنه يقبل من هذا الرأي شطراً غير قليل، وهو كونها أخف الحركات وأيسرها في النطق، ويرى أن كثرة الأسماء المنصوبة هو الذي يوحي بذلك ويشير إليه<sup>(٣)</sup>.

ومع ذلك تبقى هذه الأسماء تحمل دلالة (المفعول) وهو ما تعارف عليه النحاة وشاع في كتبهم، ورأيهم هذا جاء من دلالة الفتحة على المفعولية.

### ثانياً: المحمول على المفعول به:

ويشمل: المنادى والمتعجب منه والاسم المنصوب على الإغراء أو التحذير والاسم المنصوب على الاختصاص والاسم المشغول عنه.

### المنادى:

يرى بعض النحاة أن المنادى مفعول به وناصبه الفعل المقتر، وأصله أدعو زيدا فحذف الفعل واجب<sup>(٤)</sup>. وقال المبرد: بانتصاب المنادى على الحرف لسده مسد الفعل<sup>(٥)</sup>.

ومن تقدير النحاة نجد أن جملة النداء جملة فعلية ولهذا أدرجه تحت المفعول به.

1 - الجوارى، أحمد عبد الستار، نحو المعاني ٤٤

2 - المصدر السابق ٤٤

3 - الجوارى، أحمد عبد الستار، نحو التيسير ٨٧

4 - سيبويه، الكتاب، ٢٩١/١

5 - المبرد، المقتضب ٢٠٢/٤

## المتعجب منه:

المتعجب منه مفعول به عند النحاة، فقولك: ما أحسنَ عبدَ الله! بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ الله، وقال عنه المبرد: هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعوله وفاعله مبهم، ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال، ويلزم طريقة واحدة، لأنَّ معناه لزمه على ذلك، ففي قولك: ما أحسنَ زيداً، (ما) اسم مرتفع بالابتداء، و(أحسن) خبره وهو فعل، و(زيداً) مفعول به وتقديره: شيءٌ أحسنَ زيداً<sup>(١)</sup>.

ولهذا عدّه النحاة محمولاً على المفعول به.

## الإغراء والتحذير:

قال فيه السيوطي: من المنصوب مفعولاً به بإضمار فعل واجب الإضمار باب الإغراء<sup>(٢)</sup>. وقال في التحذير: من المنصوب على المفعول به بإضمار فعل لا يظهر باب التحذير<sup>(٣)</sup>.

والفعل المحذوف في الإغراء تقديره (الزم) وفي التحذير (احذر) وهما فعلا متعديان فالاسم المنصوب عندهم إذن مفعول به .

## الاختصاص:

يجري الاختصاص على ما جرى عليه النداء وليس نداء، وهو منصوب بفعل مضمر لم يظهر، قال سيبويه: هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء فيجيء لفظه على موضع النداء نصباً، لأن موضع النداء نصب<sup>(٤)</sup>، فهو مفعول به منصوب بفعل واجب الإضمار يقدر بـ ( أعني)<sup>(٥)</sup>.

فالاختصاص عندهم مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره (أخصّ) أو ( أعني).

1 - المبرد، المقتضب ١٧٣/٤

2 - السيوطي، الهمع ٢٦/٢

3 - المصدر السابق ٢٢/٢

4 - سيبويه، الكتاب ٢٣٣/٢

5 - السيوطي، الهمع ٢٨/٢

## الاشتغال:

يقوم الاشتغال على أنّ هناك اسماً منصوباً اشتغل فعله بنصب الضمير، وبما أنّ الفعل لا يعمل في اسمين في وقت واحد، قدر النحاة لهذا الاسم فعلاً يفسره ما بعده.

قال المبرد: المفعول الذي شغل الفعل عنه وانتصب بالفعل المضمّر، لأنّ الذي بعده تفسير له، نحو: أزيداً ضربته؟<sup>(١)</sup>.

فالاسم المشغول عنه إذن مفعول به منصوب بفعل مضمّر يفسره الفعل الذي بعده.

## ثالثاً: المشبه بالمفعول في اللفظ.

ويشتمل على أبواب لم يتمكّن النحاة من تصنيفها تحت المفاعيل أو ما يُحمل على المفعول به، وهي (الحال والتمييز واسم إنّ وخبر كان والمستثنى واسم لا).

## الحال:

ربط النحاة الحال بالمفعول لأنّها فضلة مثله، قال الزمخشري: "شبه الحال بالمفعول من حيث إنّها فضلة مثله، جاءت بعد مضي الجملة، ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنّها مفعول فيها"<sup>(٢)</sup>.

وقال المبرد: "الحال مفعول مع قيد مضمونه، إذ المجيء في (جاء زيد راكباً) فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكباً"<sup>(٣)</sup>.

فالحال تشبه المفعول من جهتين: الأولى أنّها فضلة تأتي بعد تمام الكلام. والثاني أنّ الفعل يقع فيها.

1 - المبرد، المقتضب ٧٦/٢

2 - الزمخشري، المفصل ٧٨

3 - رضي الدين، شرح الكافية ٢٦٤/١

## التمييز:

سمّى سيبويه التمييز مفعولاً، قال: "وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقوَ قِوَة غيره مما قد تعدّى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماءً وتفقتُ شحمًا، ولا تقول: امتلأتُهُ ولا تفقتُهُ"<sup>(١)</sup>.

وقد تلمّس النحويون وجه الشبّه بين التمييز والمفعول، فقالوا: يكون موقعه آخرًا كما أنّ المفعول كذلك، فإنّه فضلة؛ أي بعد استقلال الكلام بفاعله، ولذلك وجب أن يكون منصوباً<sup>(٢)</sup>.

## اسم إنّ:

قال المبرد في إنّ وأخواتها: هذه الحروف مشبّهة بالأفعال، وإنّما أشبهتها، لأنّها لا تقع إلا على الأسماء. وفيها المعاني من الترجّي والتّمّي والتشبيه، وهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، فتشبه من الفعل ما قدّم مفعوله، نحو: ضرب زيداً عمرو<sup>(٣)</sup>.

فلما كان بينها وبين الفعل هذا الشبّه، عملت عليه، فأعملت إعماله فالمنصوب بها مشبه بالمفعول، والمرفوع شبّه بالفاعل، إلا أنّها تشبه من الأفعال ما قدّم مفعوله على فاعله<sup>(٤)</sup>.

## خبر كان:

أطلق سيبويه على خبر كان مفعولاً به، إذ قال: "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد. فمن ثمّ ذكر على حدته ولم يذكر مع الأول، لأنّ حاله في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحال كإليه ثمّة. وسنبيّن لك إن شاء الله.

وذلك قولك: كان ويكون وصار وما دام، وما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر. تقول: كان عبدُ الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول من ظننت، وإن شئت قلت: كان أخاك عبدُ الله،

1 - سيبويه، الكتاب ١/٢٠٤

2 - البقري، أحمد (١٩٨١). في علم النحو، دراسة ومحاورة، مطبعة فينوس. ٢٣٨

3 - المبرد، المقنّضب ٤/١٠٨ - ١٠٩

4 - خضير، محمد أحمد (د.ت). قضايا المفعول به عند النحاة العرب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

فقدّمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لأثّه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحالّه في ضرب، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد<sup>(١)</sup>.

وهذا ما قاله المبرد: فهذه أفعال صحيحة كضرب، ولكنّا أفردنا لها باباً، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد<sup>(٢)</sup>. وكان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر<sup>(٣)</sup>.

فكان عندهم فعل متعدٍ إلى المفعول مثل: الفعل ضرب، واسمها يشبه الفاعل وخبرها يشبه المفعول.

### المستثنى:

تظهر علاقة المستثنى بالمفعول به من خلال بحث النحاة عن العامل في المستثنى.

فقد قال النحاة إنّ العامل في المستثنى الفعل بواسطة إلا فالتقدير في قولنا: حضر القوم إلا زيداً، حضر القوم أستثنى زيداً.

وقد اعترض كثير من النحاة على هذا التقدير فقالوا: لماذا نُقدّرُ أستثنى؟ وما المانع من تقدير فعل آخر مثل: امتنع فيصبح التقدير: حضر القوم امتنع زيداً.

فإذا كانت إلا نائبة عن الفعل (أستثنى) فلماذا جاء المستثنى مرفوعاً في الاستثناء المفرغ؟.

### اسم لا:

حمل النحاة (لا) النافية للجنس على إنّ، فاسم (لا) ملحق باسم إنّ، ونصبه مثل نصب اسم إنّ.

فتكون عاملة عمل (إنّ) وذلك إن أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، وتسمى حينئذ (لا التبرئة)<sup>(١)</sup>. فتتصب المبتدأ اسماً لها. وترفع الخبر خبراً لها<sup>(٢)</sup>.

1 - سيبويه، الكتاب ٤٥/١

2 - المبرد، المقتضب ٨٦/٤

3 - المصدر السابق ٨٧/٤



فإنّ تشبه الفعل ولذلك حملت عليه فأعملت إعماله فالمنصوب بها مشبه بالمفعول، وهكذا  
أعملوا اسم لا كما أعملوا اسم (إن).

---

1 - ابن هشام، عبد الله جمال الدين الأنصاري، (ت ٧٦١ هـ). مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة العصرية صيدا، بيروت ١٩٨٧ /١ ٢٣٧  
2 - ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت ٧٦٩ هـ). شرح ابن عقيل. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت. ٣٩٣/١

## الفصل الأول:

### المفاعيل:

- المفعول به
- المفعول المطلق
- المفعول معه
- المفعول لأجله
- المفعول فيه

## المفعول به

يصدق معنى المفعول عند الجوارى على المفعول به دون سواه من المفاعيل، يقول: ذهب النحاة في النصب عموماً إلى أنه علم المفعولية، ومعنى المفعولية هو التأثر بالفعل، والمفعول هو الذي ينتج عن قيام الفاعل بالفعل، ولو طَبَّقَ هذا المفهوم على الأسماء المنصوبة لوجدناه يصدق على ما يسمّى عند نحاة البصرة المفعول به ليس غير<sup>(١)</sup>.

لقد تبيّن ابن عصفور العامل في المفعول به، بقوله: المفعول به كلُّ فصلة انتصبت عن تمام الكلام، يصلح وقوعها في جواب من قال: بأيّ شيء وقع الفعل، أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه، والعامل فيه أبدأ الفعل أو اسم الفاعل أو الأمثلة التي تعمل عمله أو اسم المفعول أو المصدر المقدّر بأنّ والفعل، أو الاسم الموضوع موضع الفعل، وأعني بذلك الإغراء، والمصادر الموضوعات موضع الفعل وأسماء الأفعال<sup>(٢)</sup>.

وما قاله ابن عصفور في المفعول به شمل حدّ المفعول به وذكر العامل فيه، وقد فصلّ هذه العوامل؛ فذكر الفعل واسم الفاعل والمصدر المؤول والأسماء المنصوبة بأفعال مقدّرة وقصد بها الأسماء المنصوبة على الإغراء والتحذير، وهو بهذا يجعل المفعول به واسعاً يشمل منصوبات كثيرة، زيادة على نائب الفاعل؛ فقد ذكر من العوامل اسم المفعول، والمعروف أنّ اسم المفعول يرفع نائب الفاعل.

ويعدّ نائب الفاعل من المرفوعات، مع أنّهم قديماً عدّوه مفعولاً به، قال أبو حيان: "فالمفعول به منصوب إذا لم يُبين لما لم يُسمّ فاعله"<sup>(٣)</sup>.

والمفعول به نوعان: قياسي وسماعي. ويأتي القياسي مع الأفعال المتعدية، فيرتبط المفعول به مع الفعل المتعدي، ولا يتمّ معنى هذا الفعل إلا مع المفعول به. ويكون العامل فيه ظاهراً،

1 - الجوارى، أحمد عبد الستار، نحو التيسير ٨٤

2 - ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩ هـ). المقرّب. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨. ١٧٤

3 - أبو حيان، الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق ودراسة رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة ط ١٩٩٨. ١٤٦٦/٣

وهو واحد من العوامل التي ذكرها ابن عصفور في المقرّب. وهذا النوع لا يهمنّا كثيراً في هذه الدراسة.

وأما النوع الثاني فهو المفعول السماعي، وهي المفعولات التي حُذِفَ العامل فيها وجوباً، وهي أسماء منصوبة قيلت في سياقاتٍ معينة وأغلبها جاءت في الأمثال. وقد لجأ النحاة إلى تقدير أفعال لتحقيق عناصر الإسناد وتفسير الحركة الإعرابية، وهذا ما تراه في كثير من الأقوال. فحاول النحاة تسويغ الحركة الإعرابية وهي الفتحة هنا؛ فأعربوا أسماء كثيرة مفعولاً به لأنها تنتهي بالفتحة.

ويرى حسن عون أنّ ما سمّاه النحاة شاذّاً أو خارجاً على القواعد النحوية أو سماعياً يعتبر أثراً قديماً، قد بقي في اللغة بمثابة الرواسب، وينبغي أن نسقط كلّ هذه الأمثلة من حسابنا، إذا أردنا أن نضع النحو وضعاً جديداً، فلا ندع قواعده تتعثر بسببها<sup>(١)</sup>.

وهذا ما أخذه إبراهيم مصطفى على النحاة، فيرى أنّهم اهتموا بالنظر إلى الحركة الإعرابية ولم ينظروا إلى المعنى، فالمهم تفسير الحركة الإعرابية، فقدّروا كلاماً يُسوِّغ هذه الحركة ولكّنه في الوقت ذاته يبعد التركيب عمّا قيل فيه، يقول: لقد اضطرّ النحاة في سبيل تسوية مذهبهم، وطرد قواعدهم إلى التقدير وأكثروا منه؛ يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه، فيمدّهم التقدير بما أرادوا<sup>(٢)</sup>.

والمقدّر في الكلام نوعان – عند إبراهيم مصطفى –: ما يكون قد فهم من الكلام، ودلّ عليه سياق القول، فترى المحذوف جزءاً من المعنى. كأنك نطقت به، وإنما تخففت بحذفه، وأثرت الإيجاز بتركه وهذا أمر سائغ في كل لغة. بل هو في العربية أكثر لميلها إلى الإيجاز وإلى التخفيف بحذف ما يفهم<sup>(٣)</sup>.

1- عون، حسن (١٩٥٢). اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة نصية. مطبعة رويال، الإسكندرية ١٠٠

2- مصطفى، إبراهيم، أحياء النحو ٣٤

3- المصدر السابق ٣٥

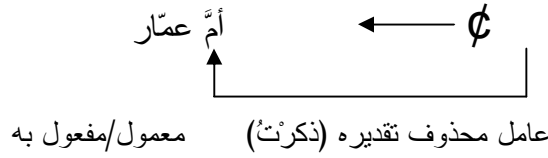
وأما التقدير الذي يعنيه إبراهيم مصطفى ويمكن أن تؤيده فيه، فهو الذي يكون باجتلاب كلمات لتصحيح الإعراب، ولتكمل نظرية العامل، ويسمى النحاة هذا النوع من التقدير، بالتقدير الصناعي، وهو ما يراد به تسوية صناعة الإعراب<sup>(١)</sup>.

ونجد ما قاله إبراهيم مصطفى عند أبي حيان الأندلسي؛ فيبين أمثلة على التقدير الذي يفهم من الكلام ويدل عليه سياق القول؛ يقول أبو حيان: "ويجوز الاقتصار على منصوب الفعل من مفعول به وغيره بحضور معناه نحو: (زيداً) لمن رأيتَه قد شرع في إعطاء، مثلاً، أي أعط زيداً، أو في ذكر رؤيا (خيراً) ولمن قطع حديثاً: حديثك. أي ذكرت خيراً وتمم حديثك. أو سببه نحو قوله:

إذا تَعَنَّى الحمامُ الورقُ هَيَّجَنِي      ولو تَسَلَّيْتُ عنها أمَّ عَمَّارٍ<sup>(٢)</sup>

أي ذكرت أمَّ عمار. لأن التهيج سبب للذكر<sup>(٣)</sup>.

ويظهر هذا الأمر كالاتي:



(أمَّ) اسم منصوب لم يذكر ناصبه، ولذلك وجب تقديره، فجلب النحاة فعلاً وفاعلاً (جملة) لتسويغ ناصبه.

ويعرض أبو حيان بعد ذلك النوع الثاني من التقدير وهو التقدير الذي عابه إبراهيم مصطفى، واكتفى أبو حيان بعرض التقديرات التي قدرها النحاة، يقول: إذا كان الاقتصار في مثل أو شبهه في كثرة الاستعمال فهو لازم، ومثال الاقتصار في مثل قولهم: "كلَّ شيء ولا شتيمة حرّ". أي ائت كلَّ شيء ولا ترتكب شتيمة حرّ. و"هذا ولا زعماتك". يقال لمخاطب كان

1 - المصدر السابق ٣٥

2 - البيت للناطقة الذبياني، الديوان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة ط ٢ (د.ت). ٢٠٣، برواية:

إذا تَعَنَّى الحمامُ الورقُ ذُكِرَنِي      ولو تَعَرَّيْتُ عنها أمَّ عَمَّارٍ

وهي رواية لا تخلّ بالشاهد.

3 - أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣/ ١٤٧٣-١٤٧٤

يزعم زعمات فلما ظهر خلاف قوله قيل له ذلك، أي: هذا الحق ولا أزعم زعماتك، أو لا أتوهم زعماتك<sup>(١)</sup>.

ولعل ما ذكره أبو حيان من أقوال النحاة في إعراب (خيراً) في قوله قال: (فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ)<sup>(٢)</sup>. وقوله تعالى: (انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ)<sup>(٣)</sup>. الدليل على ما قاله إبراهيم مصطفى من تعسف النحاة ومحاولتهم تسويغ الحركة الإعرابية. يقول أبو حيان: أي وائتوا خيراً لكم وهذا فيه خلاف، ذهب الخليل وسيبويه إلى أن هذه منصوبة بفعل مضمر يدل عليه الأول<sup>(٤)</sup>، وذهب أبو عبيدة والكسائي إلى أن هذه منصوبة على إضمار يكن<sup>(٥)</sup>، وذهب الفراء إلى أن "خيراً" منصوب باتصاله بالأمر، لأنه من صفات الأمر، وصرح بعضهم بأن انتصابه على أنه صفة لمصدر محذوف تقديره: انتهاء خيراً لكم. وقال الفراء: نرى الكناية عن الأمر تصلح قبل الخبر، تقول: اتق الله فهو خير لك. وزعم الكسائي أنّ النصب لخروجه من الكلام، قال: والعرب تقول بعد الكلام التام، فإن كان مطلوباً لغيره رفعوه، نحو أنته خيراً لك.

وجعل سيبويه من هذا القبيل قول ذي الرمة:

ديار مية إذ ميّ مساعفة  
ولا يرى مثلها عجم ولا عرب<sup>(٦)</sup>

قال: كأنه قال: اذكر ديار مية، ولكنه لا يذكر (اذكر) لكثرة ذلك في كلامهم<sup>(٧)</sup>.

فهؤلاء النحاة الذين يُعتدّ برأيهم لا يجتمعون على رأي واحد، وكلّ واحد هدفه تحليل النصب، ولهذا لجأوا إلى تقدير كلمات غير موجودة، فجاء مرة مفعولاً به ومرة خبراً ليكن، ومرة صفة لمصدر محذوف، وهذه التفسيرات والتعليقات برمتها لا تلتفت إلى الاستعمال اللغوي الحقيقي، بل تعنى بإخضاع النمط اللغوي للقاعدة النحوية.

1 - المصدر السابق ١٤٧٤/٣

2 - النساء ١٧٠

3 - النساء ١٧١

4 - سيبويه، الكتاب ٢٨٩/١، ٢٨٢

5 - رفض المبرد هذا الرأي، إذ قال: هذا خطأ في تقدير العربية، لأنه يضم الجواب ولا دليل عليه. المبرد المقتضب ٢٨٣/٣

6 - ذو الرمة، الديوان، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت ٢٠٠٦. ١٢، برواية:

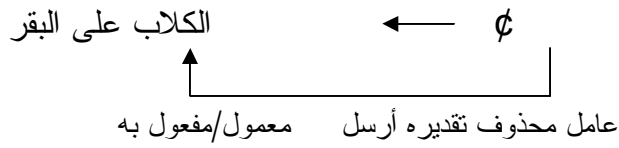
ديار مية إذ ميّ مساعفة  
ولا يرى مثلها عجم ولا عرب

والرفع في (ديار) يخلّ بالشاهد

7 - أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٤٧٤/٣-١٤٧٧

ومن يدرس كتب النحو يجد أسماء كثيرة منصوبة حذفتم أفعالها، قبلت في سياقات معينة معظمها أمثال، وقف عندها النحاة وحاولوا تسويغ الفتحة فقدروا أفعالاً متعدية لها. ومن ذلك قولهم: " الكلاب على البقر"<sup>(١)</sup> فيقدرون فعلاً هو "أرسل"، وأسأل: لماذا لا يكون: أطلق أو دع أو اترك ؟....؟.

ويظهر رأيهم كما يأتي:



وهذه الجملة وأشباهاها جاءت على هذه الصورة، فلا تقبل التغيير أو التقديم أو التأخير، ومثلها قولهم: (ضُبْعاً وَذَنْباً) إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل<sup>(٢)</sup>. وقول العرب: (أمرَ مبكياتك لا أمرَ مضحكاتك)<sup>(٣)</sup> أي : عليك أمر مبكياتك. ومثلها: (هذا ولا زعماتك) أي لا أتوهم زعماتك<sup>(٤)</sup>.

وفي هذه الجمل وأشباهاها يقول فاضل السامرائي: "في العربية جمل لا تتصرف، أي لا تقبل التغيير بتقديم أو تأخير أو بإدخال ناسخ أو عامل عليها أو بغير ذلك من أساليب التعبير المختلفة فهي تلزم حالة واحدة، ومن ذلك ما كثر استعماله حتى صار كالمثل، فيقال كما ورد، ولا تغيير عما سمع نحو "أهلاً وسهلاً" و "هذا ولا زعماتك"<sup>(٥)</sup>.

إن هذه الشواهد وردت في سياقات معينة، فقبلت في مواقف انفعالية لها ظروفها، ولو قارنا هذه الشواهد كما جاءت بحالتها بعد التقدير لظهر لنا الفرق ففي قولهم "أهلاً وسهلاً" تراهم يقدرون: صادفت أهلاً ونزلت سهلاً. وفي هذا التقدير استوفى النحاة عناصر الإسناد، ووجدوا تفسيراً للنصب، لأن كل منصوب لا بد له من ناصب. ولكن الجملة بصورتها المقدرة لا تراعي

1 - الميداني، أبو الفضل أحمد محمد النيسابوري، مجمع الأمثال، حققه وفصله وضبط غرائبه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجبل، بيروت ط ٢ ١٩٨٧. ٢٢/٣

2- سيبويه، الكتاب ٢٥٥/١

3- الميداني، مجمع الأمثال ٣٠/١

4- سيبويه، الكتاب ٢٨٠/١

5- السامرائي، فاضل صالح (١٩٩٨). الجملة العربية تأليفها وأقسامها، منشورات المجمع العلمي بغداد. ١٢٥

السياق. ومحاولة النحاة تسويغ الحركة، أضاعت الموقف الانفعالي الذي قيلت فيه هذه الأسماء. وعليه نقول إنها جمل غير إسنادية لا تحتاج إلى أفعال ليتم الإسناد.

### المفعول المطلق

قال الوراق: "اعلم أنّ المصدر ينصب لأنه مفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربتُ ضرباً، فقيل لك: ما فعلت؟ فقلت: أحدثت ضرباً. فقد بان لك أنّ المصدر مفعول، فلماذا انتصب"<sup>(١)</sup>.

فاين الوراق بين علة نصب المصدر؛ فهو عنده مفعول بتقدير: أحدثت، وبهذا التقدير يسوّغ النصب.

وقد عاب إبراهيم مصطفى على النحاة اهتمامهم بالعامل، وأنهم أخذوا يبحثون عنه، فإن لم يجدوه ظاهراً قدرّوه. يقول: أساس بحث النحاة في الإعراب أنّه أثر جلبه العامل، فكل حركة من حركاته، وكل علامة من علاماته إنّما تجيء تبعاً لعامل في الجملة، وإن لم يكن مذكوراً ملفوظاً فهو مقدّر ملحوظ، وأطالوا في شرح العامل وشرطه ووجه عمله حتى تكاد تكون نظرية عندهم في النحو كله<sup>(٢)</sup>.

وعلى رأي القدماء، ومنهم ابن الوراق فالمصدر مفعول، أمّا تسمية المطلق؛ فلأنّه غير مقيد بشيء كسائر المفعولات، كقيد المفعول به بالباء والمفعول فيه بفي والمفعول له باللام والمفعول معه بمع<sup>(٣)</sup>. ولهذا يرى المخزومي أنّ الجدير بأن يسمى (المفعول) من بين المفعولات إنّما هو ما سمّي بالمفعول المطلق، لأنّه هو الحدث الذي يحدثه الفاعل، أما غيره فليس جديراً بهذه

1- الوراق، أبو الحسن محمد عبد الله (ت ٣٨١ هـ) علل النحو تحقيق محمود محمد محمود نصار دار الكتب العلمية، بيروت ط ١ ٢٠٠٢. ٤٩٢

2 - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ٢٢

3 - الزمخشري، أبو القاسم محمد بن عمر (ت ٥٣٨ هـ). شرح الأنموذج في النحو، بشرح الأردبيلي جمال الدين محمد بن عبد الغني، حققه وعلق عليه حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٩٠. ٤١



التسمية ولكنها اصطلاح، ويرى أن لا مانع من أن نصلح على التسمية ما يتعدى إليه فعل الفاعل بالمفعول. أمّا الموضوعات الأخرى فمتعلقات الفعل يتعلّق به تعلقاً يراد به توكيده أو تعليقه أو بيان مكان إحدائه أو زمانه وهنّ جميعاً منصوبات، لأنهنّ خارجات عن الإسناد والتفريق بينهن ينبغي أن يقوم على أساس من إدراك ما لهنّ من وظائف<sup>(١)</sup>.

ونرى تأثر المخزومي بإبراهيم مصطفى في نصب المفاعيل، فهنّ جميعاً منصوبات لأنهنّ خارجات عن الإسناد.

ويخالف الجوّاري هذا الرأي، إذ يقول: "قال: النحاة في المصدر المنصوب توكيداً لفعله أو بياناً له أو وصفاً أنه مفعول مطلق، وزعموا أنه هو مفعول الفعل حقيقة. وهو في الحق ليس بمفعول، لأنه لم يقع عليه فعل الفاعل وليس بمطلق. لأنّه لا يقابله مفعول مقيد، وإنما يستحق صفة الإطلاق ما يسمى بالمفعول به، لأنّه مطلق من قيد معاني حروف الخفض أو الجرّ. ولأنّه وحده المفعول، كما يرى نحاة الكوفة"<sup>(٢)</sup>.

والجوّاري — كما هو معروف — من الدارسين الذين تأثروا بفكر إبراهيم مصطفى، فقد اعتمد عليه إلى حد كبير في كتابيه (نحو المعاني، ونحو التيسير). دون أن يضيف شيئاً كثيراً، بل إنّه عند الجانب التطبيقي في كتاب (نحو القرآن)<sup>(٣)</sup> قد اعتمد على فكره اللغوي أيضاً.

وستتناول هنا المصادر التي حذف فعلها، فنأخذ هذه المصادر المنصوبة كما هي، ولا داعي للبحث عن العامل فنقول مثلاً في: ويلّ زيد. مصدر منصوب أو مفعول مطلق منصوب دون الحاجة للبحث عن العامل.

ونجد لرأي إبراهيم مصطفى في المنصوبات التي حذف عواملها جذوراً عند السهيلي، إذ يقول: يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر. فهناك ضرب من الحديث لا يحتاج إلى الأخبار عن فاعله ولا إلى اختلاف أحوال الحدث، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده نحو (سبحان الله) فهو اسم ينبئ عن العظمة والتتزيه، فوقع القصد إلى ذكره مجرداً عن التقيدات بالزمان أو بالأحوال، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر نحو "إياك" ونحو، ويلّ زيد وويحه" وهما أيضاً مصدران لم يشتق منهما فعل. حيث لم يحتج إلى

1 - المخزومي، مهدي، في النحو العربي ١٠٥

2 - الجوّاري، أحمد عبد الستار، نحو المعاني ٤٤

3 - وهو من منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٧٤

الإخبار عن فاعلها، ولا احتيج إلى تخصيصها بزمان، فحكمهما حكم سبحانه الله ونصبهما كنصبه لأنه مقصود إليه<sup>(١)</sup>.

ورأي السهيلي جدير بالنظر، فـ (ويلَ زيد وويحه) مصدران لا فعل لهما، ولا يحتاجان إلى التخصيص بالزمان، وهما منصوبان وأتى بهما لغرض معين، وتقدير أفعال لهما يخرجهما عن هذا الغرض.

والنحاة يحاولون دائماً تقدير المحذوف، يقول أبو حيان: "يحذف عامل المصدر وجوباً لكونه بدلاً من اللفظ بالفعل، من المصادر التي تستعمل في الدعاء للإنسان أو عليه، فإن كان لهذه المصادر فعل، انتصبت به، وإن لم يكن لها فعل، قدر من معناه، فمن المتعدي (سقياً ورعياً) في الدعاء وكذا مرحباً وأهلاً وسهلاً، أي سقاك الله ورعاك ورحبت بلادك وأهلت وسهلت. وتحتل هذه الثلاثة. إضمار المصادفة. ومن اللازم في الدعاء عليه: بعداً وسحقاً وتعساً ونكساً وبؤساً<sup>(٢)</sup>.

ومما ليس له فعل من لفظه ذفرأ أي نتناً، وأفة وتفة وكذلك قذراً. والأف: وسخ الأذن والتفة: وسخ الأظفار<sup>(٣)</sup>.

وفي اللغة العربية مصادر منصوبة حذف عاملها وجوباً وقام المصدر مكانها، وبين هادي نهر هذه المصادر، وهي:

أ- ما لا فعل له، نحو: ويلَ زيد وويحه.

وفي هذه المصادر يقدر النحاة عاملاً من معناه، فيقدرون في: ويلَ زيد أحزنَ الله زيلاً ويله أو أهلكه أو عذبَه<sup>(٤)</sup>.

ب- ما له فعل، وهو نوعان:

1- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١هـ). نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام ط٢ ١٩٨٤. ٧٠-٧١  
2- أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣/١٣٦٠  
3- المصدر السابق ٣/١٣٦٠، وهو رأي نحوي شائع انظر السيوطي، الهمع ٢/١١٦-١١٧  
4- نهر، هادي (٢٠٠٤). التراكيب اللغوية، دار البيزوري العلمية. ١٥٤

١. ما وقع في الطلب: (وهو الوارد دعاء) نحو سقياً ورعياً والأصل سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً.

أو أمراً أو نهياً نحو قول قطري بن الفجاءة:

فصبراً في مجال الموت صبراً      فما نيل الخلود بمستطاع<sup>(١)</sup>

أو مقروناً باستفهام توبيخي نحو أهمالاً وقد جد المجد<sup>(٢)</sup>.

ومنه قول الشاعر:

أذلاً إذا شبَّ العدى نارَ حربهم      وزهواً إذا ما يجنحون إلى السلم<sup>(٣)</sup>

ففي (ذلاً) حذف عامل المصدر وجوباً لأنه مقرون باستفهام توبيخي.

٢. الواقع في الخبر، والمراد بالخبر ما ليس بطلب فيشمل الإنشاء غير الطلبي ويحذف العامل هنا في مواضع منها:

أ- في مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها كقولك: شكراً لا كفراً وصبراً لا جزعاً. والتقدير: أشكرك شكراً لا أكفر كفراً وكذا في صبراً<sup>(٤)</sup>.

ب- أن يكون لمصدر تفصيلاً لعاقبه مضمون ما قبله، نحو قوله تعالى (فشدوا الوثاقَ فإمّا ممّا بعدُ وإمّا فداء)<sup>(٥)</sup>.

ج- أن يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره<sup>(٦)</sup>. فالمؤكد لنفسه، نحو: له عليّ دينار اعترافاً. والمؤكد لغيره، نحو: أنت ابني حقاً<sup>(٧)</sup>.

1- البيت لقطري بن الفجاءة انظر ابن هشام، عبد الله جمال الدين الأنصاري، (ت ٧٦١ هـ). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت ط ١٩٨٠. ٣٩/٢

2- نهر، هادي، التراكيب اللغوية ١٥٥

3- البيت بلا نسبة في الهمع ١٢١/٢

4- نهر، هادي، التراكيب اللغوية ١٥٥

5- محمد ٤

6- نهر، هادي، التراكيب اللغوية ١٥٤-١٥٦

7- السيوطي، الهمع ١٢٣/٢

ومن ينظر في هذه المصادر يجد التقديرات التي تحدّث عنها إبراهيم مصطفى ظاهرة. فالنحاة في سبيل تسوية حركة النصب في المصادر المنصوبة قدّروا أفعالاً لها، فقدّروا: ويل زيد: أحزن الله زيدا ويله أو أهلك الله زيدا ويله أو عذب الله زيدا ويله، وقدّروا في ويح زيد رحم الله زيدا ويحه.

وبهذه التقديرات وجد النحاة ما يسوّغ النصب ويشكّل جملة فيها عناصر الإسناد، ولكن نجد في هذه التقديرات إفساداً للمعنى؛ لأنها تبتعد عن المعنى الذي أراده المتكلم.

وهذه الألفاظ وردت عن العرب منصوبة، ولأنها مصادر قالوا منصوبة على المصدرية، لأنهم لم يجدوا لها تخريجاً آخر غير المفعول المطلق، فهي مصادر ومنصوبة. قال فاضل السامرائي: إنّ في العربية الفاظاً جامدة من حيث الإعراب، فلا تتصرف في إعرابها، بل تقع في موقع إعراب واحد لا تفارقه إلى موقع آخر، ومن هذه الألفاظ المصادر غير المتصرفة، وهي لا تقع إلا منصوبة على المصدرية أي المفعولية المطلقة. فلا تقع في موضع رفع أو موضع جرّ وذلك نحو: سبحان الله ومعاذ الله ومنها ويله وويحه في حالة الإضافة فإنها تلتزم حالة النصب<sup>(١)</sup>، ولأنّ وجه الرفع قد بطل بآئه لا خبر لها<sup>(٢)</sup>.

ومن هنا واجه النحاة قضية تحديد الناصب في المصادر المنصوبة التي لم يذكر فعلها، فحاول البحث عن هذا الناصب، لأنّ لكلّ منصوب ناصب في رأيهم، وفي هذا يقول الجوّاري: ناصب المصدر في عرف النحاة لا بدّ أن يكون فعلاً من لفظه أو من معناه، وهنا يقع النحاة في مأزق آخر؛ هل يمكن أن ينوب المعمول عن العامل فيه<sup>(٣)</sup>.

ويتساءل الجوّاري هنا: أو ليس النائب ممّا لا يصح أن يجتمع مع ما ينوب عنه وإلا بطلت النيابة؟ ويخرج من هذا التساؤل برأي يقول فيه: لو أنّ النحاة لاحظوا أنّ هذا الأسلوب في الكلام أسلوب إنشائي، وأنّ هذا المصدر لا يختلف في مقامه هذا عن فعل الأمر، ولو اعترفوا بهذا الأسلوب جزءاً من أساليب الطلب والأمر لاستراحوا وأراحوا<sup>(٤)</sup>.

فبهذه الطريقة يخرج النحاة من هذا المأزق ويبتعدون عن التقديرات والتأويلات التي تبرر النصب ولكنها تبعد الكلام عن معناه.

1 - السامرائي، فاضل، الجملة العربية ١٢٨

2- المبرد، المقتضب ٢٢١/٣

3 - الجوّاري، أحمد عبد الستار، نحو التيسير ١٢٦

4 - المصدر السابق ١٢٦

ويتابع مهدي المخزومي أستاذه إبراهيم مصطفى في الفتحة، ف (صبراً) في قول الشاعر:  
فصبراً في مجال الموت صبراً      فما نيل الخلود بمستطاع

إنّما نصب هذا المصدر، أي (صبراً) لأنه أرسل إرسال الأمر ولم يرد به أن يكون مُحدثاً  
عنه<sup>(١)</sup>.

والجوّاري والمخزومي من الذين تبثّوا أفكار إبراهيم مصطفى ودافعوا عنها، ولهذا لا نجد  
غرابية في رأيهما في المصادر المنصوبة التي حذف فعلها وجوباً، وذلك عندما قالوا: يجب أن  
يعامل هذا المصدر معاملة الأمر. والمفعول المطلق عندهم منصوب لأنه خارج عن الإسناد  
والإضافة.

### المفعول معه

المفعول معه: هو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى (مع)، المضمّن معنى المفعول به<sup>(١)</sup>.

ومن أبرز الإشكالات التي تعترض النحاة في المفعول معه مسألة العطف والمصاحبة، بمعنى: متى يعرب الاسم التالي للواو معطوفاً على الاسم الذي قبله ومتى يعرب مفعولاً معه؟.

وقد بيّن الرماني الواو العاطفة والواو غير العاطفة، فالواو تكون عاطفة جامعة كقولك: قام زيدٌ وعمرو. فيحتمل أن يقوم كل واحد منهما قبل صاحبه، ويحتمل أن يقوموا معاً في وقت واحد؛ ويجوز أن تكون جامعة غير عاطفة نحو قولك: استوى الماء والخشبة، أي مع الخشبة، فحذفت مع وجيء بالواو، فأوصلت الفعل إلى ما بعدها وهو الذي يسمّى المفعول معه<sup>(٢)</sup>.

فالمشترك بين واو العطف وواو المعية الجمع بين الاسمين السابق واللاحق لها مع اختلاف في المعنى. فالاسم بعد واو العطف يشترك مع الاسم الذي قبلها في الفعل. في حين لا يكون هذا مع واو المعية.

ويربط ابن جنّي بين واو المعية وواو العطف، يقول: أمّا الواو مع المفعول معه في نحو: "قمت وزيدا" فجارية هنا مجرى حروف العطف. والدلالة على ذلك أنّ العرب لم تستعملها

1- ابن عصفور، المقرّب ٢٢٥

2- الرماني، علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ). معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٣ ٥٩-٦٠

قطّ بمعنى " مع " إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لصلحت. ألا ترى أنّك إذا قلت: قمت وزيداً، أي: مع زيد، قد كان يجوز لك أن تقول فيه: قمت وزيد، فتعطف زيدا على ضمير الفاعل. وكذلك قولهم: لو ثركت الناقةً وفصيّلها لرضعها، قد كان يجوز لك أن تعطف فتقول: " وفصيّلها" فترفع على العطف<sup>(١)</sup>.

وابن جني مع الكوفيين في هذا الرأي؛ لأنهم ذهبوا إلى أنّه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو " قمت وزيد" في حين ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر، وأجمعوا على أنّه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنّه يجوز العطف من غير قبح<sup>(٢)</sup>.

ومع القول بجواز العطف في هذه المسألة إلا أنّ للمعنى أثراً كبيراً في العطف أو المصاحبة، فالعكبري قال بوجوب النصب في الحديث النبوي " بعثت أنا والساعة"، فالواو فيه بمعنى (مع)، والمراد به المقارنة، ولو رفع لفسد المعنى، لأنّ تقديره يكون بعثت أنا وبعثت الساعة وهذا فاسد في المعنى؛ إذ لا يقال بعثت الساعة ولا في الوقوع<sup>(٣)</sup>.

وورد في الشعر نصب الاسم بعد الواو بوجود الضمير المؤكد للضمير المتصل في قول الشاعر:

فكونوا أنتم وبني أبيكم      مكان الكلبيين من الطحال<sup>(٤)</sup>

فقد نصب (بني) على أنّه مفعول معه، ولم يرفعه بالعطف على اسم (كان) الذي هو واو الجماعة، مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل<sup>(٥)</sup>.

ويرى إبراهيم مصطفى أن تمسكّ النحاة بفلسفة العامل أولجهم في مأزق، فقالوا في نصب الاسم بعد الواو على المصاحبة أو عطفه على الاسم السابق: إن المفعول معه إنما ينصب "بما من الفعل وشبهه سبق"؛ فإذا لم يكن قبله فعل أو شبهه لم ينصب وكانت الواو

1 - ابن جني، سر صناعة الإعراب ١/١٢١

2 - الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت ٥٧٧هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي ط ٤ ١٩٦١ مسألة ٦٦ ، ٢/٤٧٤-٤٧٥

3- العكبري، أبو البقاء (ت ٦١٦ هـ). إعراب الحديث النبوي. تحقيق حسن الشاعر (د.ن) ط ١ ١٩٨٠ . ٦٩

4- البيت بلا نسبة في الكتاب ١/٢٩٨

5- ابن هشام، أوضح المسالك ٥٤-٥٥

عاطفة، وإذا ورد عن العرب ما هو منصوب مما لم يسبقه فإيماً ذلك لأنّ العرب قد نوت العامل وطوته فوجب التقدير<sup>(١)</sup>.

وينتقد النحاة إذ يقول: " على أنهم في سبيل الوفاء بأصلهم قد اغفلوا المعنى، وأضاعوا فرق ما بين إعراب وإعراب، وضع ووضع"<sup>(٢)</sup>.

فالنحاة - في رأيه - تمسكوا بالقواعد التي وضعوها دون الالتفات إلى المعنى، لأنّ جواز الرفع والنصب في بعض الحالات يفسد المعنى، ويعرض لذلك شواهد شعرية أجاز فيها النحاة الرفع والنصب، بينما يرفض هذا الأمر ويرى وجهاً واحداً فيها. ومنها قول الشاعر:

فما أنا والسّير في متلف<sup>(٣)</sup>

ينصب السير، والنحاة يجيدون الرفع ويختارونه، ويضعفون النصب ومثله قول الشاعر مسكين الدارمي:

فمالك والتدد حول نجد وقد غصت تهامة بالجنود<sup>(٤)</sup>

فيرى أن المعنى في البيتين على النصب، لأن الاستفهام وما فيه من استنكار أو تعجب إنما هو كما بين الاثني، ولا يصوره أن يجيء الاسم رفعاً، لأنه إذا لا يؤدي معنى المصاحبة وإذا بطلت بطل الاستفهام كله، وضاع ما فيه من معنى<sup>(٥)</sup>.

وبين حالات يجب فيه الرفع ويمتنع النصب لأن المعنى يتطلب ذلك، وإن كان قبل الواو ضمير منفصل، كقول المخبّل السعدي:

يا زبرقانُ أبا بني خلف ما أنت - ويب أخيك - والفخر<sup>(٦)</sup>

فالنحاة يرتضون الرفع ويجيزون النصب أيضاً، وليس فيه إلا الرفع ليدل على معناه، فإنه استفهامان، كأنه قال: ما أنت وما الفخر، ولا يصور هذا إلا العطف<sup>(١)</sup>.

1 - مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ١٦٠

2 - المصدر السابق ١٦٠

3- وهو صدر بيت وعجزه: يعبرُ بالذکر الضابط، والبيت لأسماء بن الحارث الهذلي، ديوان الهذليين ١٩٥/٢

4- لم أعثر عليه في الديوان الذي جمعه وحققه عبدالله الجبوري وخليل عطية عام ١٩٧٠

5- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ١٦١

6- سيبويه، الكتاب ٢٩٩/١



وبناء على هذا كله يرى أن على النحاة فهم المعنى؛ لأن كل إعراب له موضع ويجب أن يفتن له النحاة ليفهم الكلام على وجهه وليسلك به سبيله.

ويخلص من هذا العرض إلى الفصل فيها، ليعطي الحكم، يقول: "وفصل القضية في هذا الباب، أنك إذا أردت معنى المصاحبة، وكانت الواو في معنى (مع) وجب النصب، وكان ذلك سائراً على أصلنا. فإنّ الاسم بعد هذه الواو من تمام الحديث، ليس بمتحدث عنه ولا بمضاف، فحكمه النصب. وإذا لم ترد معنى المصاحبة أو المعية – كما هو الاصطلاح – فإنها واو العطف"<sup>(٢)</sup>.

وبيّن أنّ هذا الرأي ليس جديداً لأنه سبق إليه، فقد صرح به بعض المحققين من النحاة، ومنهم رضي الدين في شرح الكافية، إذ قال: "والأولى أن يقال: إنّ قصد النص على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا"<sup>(٣)</sup>.

وكذلك قول الدماميني الذي نقله الخضري في حاشيته عن ابن عقيل، إذ يقول: "وأعلم أنّ المعنى يختلف بالرفع والنصب، لأنّ النصب نص في المعية والرفع لمطلق الجمع، كما هو شأن الواو العاطفة، فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى، فالوجه أن يقال: إن قصدت المعية نصياً فالنصب، أو بقاء الاحتمال والإبهام فالرفع، أو لم يقصد شيء جاز الأمران ولعلّ هذا الأخير محمل كلامهم"<sup>(٤)</sup>.

وأرى أنّ إبراهيم مصطفى لم يأت بجديد في باب المفعول معه، فالمهم عنده هو المعنى، وهذا رأي النحاة، وهو لا ينكر ذلك بدليل استشهاده برضي الدين والدماميني.

وهذا ابن عصفور في شرحه جمل الزجاجي يسبق إبراهيم مصطفى فيما ذهب إليه، إذ يقول: هناك قسم لا يجوز فيه إلا أن يكون مفعولاً معه، نحو: كيف أنت وزيداً، فلا يجوز هنا

1- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ١٦١

2- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ١٦٢

3- رضي الدين، شرح الكافية ٤١/٢

4- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ١٥٩-١٦٣

إذا أردت معنى الجمع إلا النصب، لأنك لو قلت: زيدٌ لكان التقدير كيف أنت وكيف زيد؟ فيكون سؤالاً عن كل واحد منهما على انفراد فيتغير المعنى<sup>(١)</sup>.

ويقول عبد الله خليل إن بعض الباحثين لاحظوا أنّ آراء إبراهيم مصطفى في هذا الباب لا تضيف شيئاً جديداً، فهي في مجملها مستخلصة من أقوال الأقدمين. ثم إنّها لا تخدم غاية التيسير التي من أجلها صنّف الباحث كتابه إحياء النحو، بل ذهبوا إلى أنّ بعض آراء الأقدمين تفضل آراءه<sup>(٢)</sup>.

وقد نوافق عبدالله خليل في رأيه هذا، وإبراهيم مصطفى — كما سبق — لم ينكر أنّه سبق إلى هذا الرأي، وإثماً أراد من باب المفعول معه أن يبين أنّ الاسم إذا كان منصوباً فهو من تمام الحديث وليس متحدثاً عنه أو بمضاف، وإذا كان مرفوعاً فهو متحدث عنه ومسند إليه من غير أن يبحث عن العامل في الرفع أو النصب. وهذا هو التيسير الذي أراده إبراهيم مصطفى.

ومن الباحثين الذي تبنا رأي إبراهيم مصطفى القائل: بأنّ الفتحة ليست علامة إعراب، صاحب أبو جناح، فالفتحة عنده ليست علامة إعراب، لأنّها لا تختص بفصيحة معينة من الأسماء ولا بمعنى من معاني الإعراب، فهي تأتي مع المفعولات جميعاً، مع أنّ المفعولات لا يربط بينها رابط معين من معنى أو حكم سوى حالة النصب التي تعمّها جميعاً<sup>(٣)</sup>.

ويرى أنّ ما سمّي بالمفعول معه نصب؛ لأنّه ليس مسنداً إليه فيرفع، ولا مضاف إليه فيجر، فالواو التي وقع بعدها لا تفيد العطف أو المشاركة. أي لا تؤدي وظيفة نقل الحكم الإسنادي القائم فيما قبلها إلى ما بعدها. بل تفيد المصاحبة فقط، أي إنّ الحدث الذي صدر عن الاسم السابق لها، وقع في معية اسم آخر بعدها، دون أن تقع مشاركة للأول في العلاقة الإسنادية، وليس بالمضاف إليه، فتحرك بالجر، وعليه فهو يسير مع رأي الكوفيين في تفسير نصب المفعول معه<sup>(٤)</sup>.

1 - ابن عصفور، علي بن مؤمن، (ت ٦٦٩هـ). شرح جمل الزجاجي. تحقيق صاحب أبو جناح، العراق ٤٦٩/١٩٨٠، ٢

2 - خليل، عبدالله أحمد (١٩٩٤). إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء ط ١. ٥٧

3 - أبو جناح، صاحب، دراسات في نظرية النحو ٢٤-٢٥

4 - المصدر السابق ٥٨-٥٩

وقد ذهب الكوفيون إلى أنّ المفعول معه منصوب على الخلاف، لأنّه إذا قال: استوى الماء والخشبة، لا يحسن تكرير الفعل: استوى الماء واستوت الخشبة. والفعل (استوى) فعل لازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء.

ورأي البصريين في هذا الباب فيه تعسف. لأنهم يعتمدون على التقدير، فالمفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، وذهب الزجاج إلى أنّه منصوب بتقدير عامل والتقدير: ولا بس الخشبة. وما أشبه ذلك لأنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو<sup>(١)</sup>.

وينقض صاحب أبو جناح ما ذهب إليه البصريون في تفسير نصب المفعول معه بأنّه بتأثير الفعل الذي قبل الواو بتوسط الواو، بأمرين:

الأول: أنّ جملة المفعول معه لا تقتضي دائماً فعلاً.

الثاني: أنّ الفعل لازم في (استوى الماء والخشبة) ولا يمكن تعديته إلى اسم آخر يعمل فيه النصب.

ويرى أنّ تفسير الزجاج بأنّ النصب بفعل تقديره لابس أو نحوه ينقضه أنّه لا يطرد في تفسير النصب في نحو: كيف أنت وأخاك؟ أي كيف الأمر بينك وبين أخيك؟<sup>(٢)</sup>.

ويرى إبراهيم السامرائي أنّ المفعول معه مسألة ضعيفة، فحيث لا يمكن إجراء العطف عمدوا إلى القول بالمعية والاسم منصوب على المفعوليّة المقيدة بـ (مع)<sup>(٣)</sup>.

ويتساءل كيف تكون الواو عاطفة في قولنا: سرّتُ أنا وزيدٌ. ومفيدة للمعية في قولنا: سرّتُ وزيداً. وهي نفسها لم تتبدل في الجملتين؟ وإذا كانت (ماءً بارداً) في قول الشاعر:

1 - الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٣٠ ٢٤٨/١

2 - أبو جناح، صاحب ، دراسات في نظرية النحو ٥٩

3 - السامرائي، إبراهيم(١٩٩٧). النحو العربي نقد وبناء، دار عمار، عمان ط١. ١٠٦

علقتها تيناً وماءً بارداً<sup>(١)</sup>

منصوباً على أنه مفعول معه، فلا بدّ أن يكون ناصبُهُ على ما قرّروا الفعل (علفتها). وهل يستقيم قولنا علفتها ماء بارداً؟

ويخلص إلى أنّ هذا الباب لا يمكن أن يؤلّف موضوعاً نحوياً سليماً<sup>(٢)</sup>.

وهذا الرأي ينفرد به إبراهيم السامرائي، فلم يطالب أحد غيره بحذف المفعول معه — على ما أعرف — ولا نجد ضرورة لحذفه لأننا بحاجة إلى التمييز بين المعية والعطف.

وأرى أنّ ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من أنّ باب المفعول معه هو الأقرب لمنطق اللغة، لأنّه يهتم بالمعنى وهو رأي سبق إليه كما قال. وعليه فالمفعول معه منصوب لأنّه ليس بمسند إليه ولا بمضاف.

وعلى الرغم من آراء النحاة وتشعبها في باب المفعول معه إلا أنّ المتكلم أو السامع قادر على تحديد المراد بالاسم بعد الواو، فيعرف إذا كان المقصود به المعية أو العطف وإن لم تظهر الحركة عليه، لأنّ الحسّ اللغوي عنده قادر على هذا التحديد، كما أنّ علاقة المفردات بالسياق الخارجي يفيد في هذا التحديد أيضاً.

1 - هذا البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين، وقد اختلفوا في هذا الشطر؛ فقالوا: هو صدر بيت وتمامه: حتى شئت همالة عيناها. وقالوا هو عجز بيت وصدره: لم حططت الحلة عنها وارداً. انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٥٦/٢، ابن هشام، عبد الله جمال الدين الأنصاري، (ت ٧٦١ هـ). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. ٢٤٠، ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٥٩٥/١

2 - السامرائي، إبراهيم، النحو العربي، نقد وبناء، ١٠٦

### المفعول من أجله<sup>(١)</sup>

حرص النحاة البصريون على أن يسمّوا كلّ الأسماء المنصوبة أو أغلبها مفاعيل، وتكفّوا لذلك تأويلاً أو تخريجاً يتمكنون به من إجراء قاعدتهم العامة وهي أنّ النصب علم المفعولية<sup>(٢)</sup>.

ولعلّ ذلك أوضح ما يكون في سبب الفعل الذي يسمّيه نحاة البصرة المفعول له أو المفعول لأجله؛ وذلك لأنّ المفعول نتيجة وهذا سبب، والسبب بالطبع سابق النتيجة، بل هو موجدها وموجد من يقوم بها؛ ومثال ذلك قول القائل: حضرت امتثالاً لأمرِك؛ فكلمة (امتثالاً) سبب للحضور، وعلة لفعل المتكلم – وهو الفاعل – إياه، وليس بمفعول أن تكون نتيجة لوقوع الفعل من الفاعل<sup>(٣)</sup>.

ورأي الجوّاري هذا يستحقّ التوقف عنده، لأنّه يرفض تسمية المصدر الذي بيّن سبب حدوث الفعل مفعولاً له، لأنّ هذا المصدر سبب والمفعول نتيجة، والسبب موجد النتيجة.

والنحاة يعرفون المفعول له بأنّه: كلّ مصدر معتلّ لحدث مشارك له في الزمان والفاعل<sup>(٤)</sup>. فهو علة الإقدام على الفعل وهو جواب له<sup>(٥)</sup>.

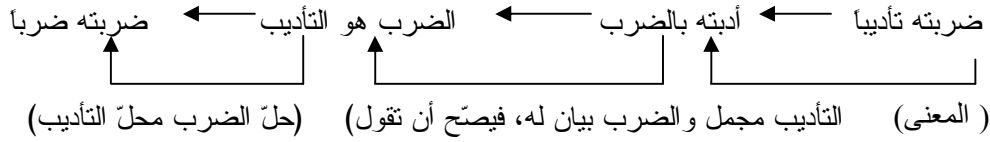
- 
- 1 - ترد في كتب النحو ثلاث تسميات هي: المفعول له والمفعول لأجله والمفعول من أجله وهي بنفس المعنى. انظر ابن هشام، أوضح المسالك ٤٣/٢ وابن هشام، شرح شذور الذهب ٢٢٧
  - 2 - الجوّاري، أحمد عبد الستار، نحو التيسير ٨٥
  - 3 - المصدر السابق ٨٦
  - 4 - ابن هشام، عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت ٧٦١ هـ). شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا، بيروت ١٩٨٨. ٢٤٧
  - 5 - الزمخشري، المفصل ٧٦

فالمفعول له كل فضلة، تنصب بالفعل أو ما جرى مجراه على تقدير لام العلة<sup>(١)</sup>. فلا يطلق مصطلح المفعول له إلا على المصدر المنصوب المفيد تعليلاً<sup>(٢)</sup>.

والمفعول له قريب من المفعول المطلق في شروطه، ويفارقه في التعليل، لأنّ المفعول المطلق لا يكون كذلك، لأنّ الشيء لا يكون علة لنفسه<sup>(٣)</sup>.

ولأنّ المفعول له مصدر فقد تشابه مع المفعول المطلق، وهذا ما جعل الزجاج يسمّي المفعول له مفعولاً مطلقاً، لبيان النوع، وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلاً وبياناً له، كما في (ضربته تأديباً)، فإنّ معناه: أدبته بالضرب والتأديب. والتأديب مجمل والضرب بيان له، فكأنك قلت: أدبته بالضرب تأديباً. ويصحّ أن يقال: الضرب هو التأديب، فصار مثل: ضربتُ ضرباً كون مضمون العامل هو المعمول<sup>(٤)</sup>.

ويظهر رأي الزجاج كالتالي:



ويظهر بوضوح التعسف في التأويل والتقدير في هذا الرأي، فالزجاج يحاول جاهداً أن يجعل المفعول له مفعولاً مطلقاً؛ وإذا استطاع أن يصل بهذا التحليل إلى هذه النتيجة، فهل يُعمّم هذا على المفعول له؟

وليس كلُّ مصدر معلل لحدث يكون مفعولاً له، فالنحاة وضعوا شروطاً للمفعول له، وهي:

١. أن يكون مصدر<sup>(٥)</sup>، فإنّ لم يكن غير ذلك لم يجز نصبه لبيان السبب<sup>(٦)</sup>.

1 - ابن عصفور، المقرب ٢٢٧

2 - نهر، هادي، التراكيب اللغوية ٥٢

3 - السيوطي، الهمع ١٣٢/٢

4 - رضي الدين، شرح الكافية ٣٠/٢

5 - سيويوه، الكتاب ٣٦٧/١، ابن السراج، الأصول في النحو ٢٠٦/١

6 - الأنطاكي، محمد (١٩٧١). المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت ط٣. ١١١/٢

٢. أن يكون معللاً لفعله، قال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأثمه موقع له، لأثمه تفسير لما قبله لم كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهما"<sup>(١)</sup>.
٣. أن يكون المعلل به حدثاً مشاركاً له في الزمان<sup>(٢)</sup>. أمّا إذا اختلف زمن الحدثين، فلا يجوز نصب المصدر مبنياً للسبب<sup>(٣)</sup>، ولم يشترط ذلك سيبويه، ولا أحد من المتقدمين فيجوز عندهم: أكرمتك أمس طمعاً غداً في معروفك<sup>(٤)</sup>.
٤. أن يكون المعلل مشاركاً له في الفاعل<sup>(٥)</sup>، فلا يقال: أرسلت زيدا إلى المدرسة طاباً للعلم. لأن المرسل وطالب العلم شخصان مختلفان، ولذلك نجرّ في هذه الحالة<sup>(٦)</sup>.
٥. وزاد بعضهم: أن يكون من أفعال النفس، لا من أفعال الجوارح الظاهرة، نحو: جاء خوفاً ورغبة، فلا يجوز جاء زيد قراءة للعلم ولا قتالاً لكافر<sup>(٧)</sup>.
٦. وأضاف السيوطي شرطاً وهو: ألا يكون من لفظ الفعل، فإن كان فمفعول مطلق، لأن الشيء لا يكون علّة لنفسه<sup>(٨)</sup>.

وإذا نقص من هذه الشروط شيء لم يصل إلى فعله إلا بلام التعليل<sup>(٩)</sup>. ومثال ما استوفى الشروط في قوله تعالى: (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ)<sup>(١٠)</sup>. فالحذر: مصدر منصوب ذكر علّة لجعل الأصابع في الأذن، وزمنه وزمن الجعل واحد، وفاعلها أيضاً واحد، وهم الكافرون، فلما استوفيت هذه الشروط انتصب<sup>(١١)</sup>.

ووقف النحاة عند قول العرب: أمّا العبيد فذو عبيد، وأمّا العبد فذو عبد، فقد وردت كلمة (العبيد) بالنصب، فحملوها على المفعول له، وفيها يقول سيبويه: "وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: أمّا العبيد فذو عبيد، وأمّا العبد فذو عبد. يجرّونه مجرى المصدر سواءً، وهو قليل

1 - سيبويه، الكتاب ١/٣٦٧  
 2 - ابن هشام، شرح شذور الذهب ٢٢٧  
 3 - الأنطاعي، محمد، المحيط في أصوات العربية ١١٢/٢  
 4 - السيوطي، الهمع ١٣٢/٢  
 5 - ابن هشام، شرح شذور الذهب ٢٢٧  
 6 - الأنطاعي، محمد، المحيط في أصوات العربية ١١٢/٢  
 7 - أبو حيان، ارتشاف الضرب ١٣٨٢/٣  
 8 - السيوطي، الهمع ١٣٢/٢  
 9 - ابن عصفور، المقرب ٢٢٧، ابن هشام، شرح قطر الندى ٢٤٧  
 10 - البقرة ١٩  
 11 - ابن هشام، شرح قطر الندى ٢٤٧

خبِيث؛ وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا الجماء الغفير بالمصدر، وشبهوا خمستهم بالمصدر، كأنهم هؤلاء أجازوا: هو الرجلُ العبيدُ والدرهم، أي: للعبيدِ والدرهم، وهذا لا يتكلم به، وإنما وجهه وصوابه الرفع. وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس، ولا أعلم الخليل خالفهما. وقد حملوه على المصدر، فقال النحويون: أمّا العَلَمَ والعبيدَ فذو علمٍ وعبيدٍ، وهذا قبيح، لأنك لو أفردته كان الرفع الصواب. فخبِيثُ إذ أجري غير المصدر كالمصدر.... وإنما جاز النصب في (العبيد) حين لم يجعلهم شيئاً معروفاً بعينه؛ لأنه يشبهه بالمصدر والمصدر قد تدخله الألف واللام وينتصب<sup>(١)</sup>.

ف(العبيد) ليس مصدراً، وجاء منصوباً ومبيناً العلة، ووافق سيبويه النحاة في إعرابه مفعولاً له، ولكنه كان مضطراً لذلك، لأنّ تسويغ النصب حملهم على ذلك، إضافة لتضمن الكلام معنى التعليل، ومع ذلك، قال سيبويه فيه: "وهو قليل خبيث"، "وهذا لا يتكلم به"، "إنما وجهه وصوابه الرفع"، "وهذا قبيح"، "فخبِيثُ إذ أجري غير المصدر كالمصدر". ومن هذه الأقوال نرى حيرة النحاة واضطرابهم في إعراب (العبيد) مفعولاً له، وفيه يقول السيرافي: كان المبرد لا يجيز النصب ولا يرى له وجهاً، وكان سيبويه يجيز النصب على ضعفه، وكان الزجاج يتأول في نصب (العبيد) تقدير الملك، والملك مصدر، كأنه قال: أمّا ملك العبيد، كما تقول: أمّا ضرب زيد فأنا ضاربه<sup>(٢)</sup>. فتقدير الزجاج على حذف مضاف تقديره أمّا ملك العبيد<sup>(٣)</sup>.

فهذه التأويلات والتقديرات من أجل تسويغ النصب، وهذا ما عابه إبراهيم مصطفى على النحاة، لأنهم اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم، وطرد قواعدهم إلى التقدير، وأكثروا منه، يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه فيمدّهم التقدير بما أرادوا<sup>(٤)</sup>.

ولنأخذ قوله تعالى: (يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا)<sup>(٥)</sup>، فقد تناول ابن هشام في المغني هذه الآية، ودرسها في باب المنصوبات المتشابهة، وقال: ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله، من ذلك: "يريكُم البرق خوفاً وطمعاً". فالمصدرية على تقدير (فتخافون خوفاً وتطمعون

1- سيبويه، الكتاب ١/٣٨٩-٣٩٠

2- سيبويه، الكتاب ١/٣٨٩

3- أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣/١٥٧٤

4- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٣٤

5- الرعد ١٢



طمعاً). والحال على تقدير خائفين وطماعين. والمفعول لأجله على تقدير لأجل الخوف والطمع<sup>(١)</sup>.

ومن هذه التقديرات نرى أنّ همّ النحاة تسويغ الحركة الإعرابية وإن اختلف المعنى، وإذا قلنا: إنّ (خوفاً وطمعاً) مفعولان له فإننا نخلّ بشرط من الشروط التي وضعها النحاة للمفعول له وهو: أن يكون المعلّل مشاركاً له في الفاعل.

ومن النحاة من يرى أنّ المشاركة في الفاعل ليست ضرورية، مثل ابن خروف وفاضل السامرائي ف(خوفاً وطمعاً) مفعولان له مع أنّ فاعل الإرادة هو الله والخوف من المخاطبين<sup>(٢)</sup>.

ولم يقبل الدكتور محمد حسن عواد هذه الاحتمالات في (خوفاً وطمعاً)، إذ يقول: فالقول بأثهما واقعان موقع الحال على التأويل بالوصف مردود؛ لأنّ الأصل في الحال الوصف، ولا مانع هنا أن يكون الحال موضع الجملة، وأمّا القول بأنّ هذين المصدرين مفعولان لهما، فمردود أيضاً؛ لأنّ المفعول له هو المصدر القلبي، وهو علّة، الإقدام على الفعل، ويشترط في هذا المصدر أن يكون مقارناً للفعل في الوجود والفاعل، فإن انخرم شرط من هذه الشروط خرج عن حدّ المفعول له وجرّ بحرف جر، ولم يبق غير المفعول المطلق<sup>(٣)</sup>.

فمن خلال الرجوع إلى شروط كلّ منصوب خرّج الدكتور محمد حسن عواد هذين المصدرين من الحال والمفعول لأجله. مخالفاً بذلك ابن هشام.

وفي بحث النحاة عن العامل في المفعول لأجله قالوا: إنّ العامل هو الفعل الذي قبله، لازماً كان أو متعدياً، لأنّ الفعل محتاج إليه كاحتياجه إلى الظرف، وكما حذف حرف الجر في الظرف جاز هنا<sup>(٤)</sup>. وتعدّى الفعل اللازم كالمتعدي، لأنّ العاقل لما كان لا يفعل شيئاً إلا لعلّة، وهي علّة الفعل وعذر لوقوعه، كان في الفعل دلالة عليه، فلما كان فيه دلالة عليه تعدّى إليه<sup>(٥)</sup>. وهذا

1 - ابن هشام، مُعْنَى اللَّيْبِ ٥٦٢/٢

2 - السامرائي، فاضل صالح (١٩٨٨). المفعول له بين شروط النحاة وواقع اللغة، مجلة آداب المستنصرية، العدد ١٦ . ٤٦

3- عواد، محمد حسن (١٩٨١). رأي في المفعول المطلق. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني عدد مزدوج ١٣، ١٤ كانون أول. ١٨٣

4 - العكبري، أبو البقاء (ت ٦١٦ هـ). اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق غازي مختار طليعات، دار الفكر المعاصر، بيروت ط ١ ١٩٩٥. ٢٧٧/١، الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت ٥٧٧ هـ). أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجبل، بيروت ط ١ ١٩٩٥، ١٧٣

5 - الأنباري، أسرار العربية ١٧٣

الفعل غير مشتق من المفعول له، وإنما يُذكر لأنه عذر لوقوع الأمر. نحو قولك: فعلت ذلك حذارَ الشرِّ، وجنتك مخافة فلان؛ فمجيئك غير مشتق من مخافة، فليس انتصابه انتصاب المصدر<sup>(١)</sup>.

وفي هذا العامل نرى أمرين:

الأول: الفعل اللازم تعدى إلى المفعول له لأنّ في الفعل دلالة عليه.

الثاني: أنّ هذا الفعل غير مشتق من المفعول له حتى لا يعرب مفعولاً مطلقاً.

ونرى أنّ تسمية المصدر المبيّن للغرض من وقوع الفعل مفعولاً له اعتمدت على التقدير والتأويل، فليس كل مصدر في اللغة يستحقّ النصب، فكذلك ليس كل مصدر منصوب يفترض أن يسمّى مفعولاً، ويشترك مع المنصوبات الأخرى في الحكم<sup>(٢)</sup>.

ولو أخذنا برأي إبراهيم مصطفى لاسترحنا وأرحنا، فالاسم خارج من الإسناد والإضافة فحقّه النصب.

1 - ابن السراج، الأصول في النحو ٢٠٦/١

2 - أبو جناح، صاحب، دراسات في نظرية النحو العربي ٢٥

### المفعول فيه

قرّر النحاة أنّ ظرفي المكان والزمان مفعول فيه، وسمّيت بذلك لأنّ الأفعال تقع فيها وتحلّها ولا تؤثر فيها في كالإناء، والذي يطلق عليه (الظرف) عند النحويين ما حَسُنَ فيه إظهار (في) وليست في لفظه؛ لأنّ الحرف الموضوع لمعنى الظرفية (في)، فإن لم تكن، ودلّ الاسم عليها صار مسمّى بها<sup>(١)</sup>، فالظرف منصوب عندهم على معنى حرف الجر الذي هو (في)، وإذا ظهر

---

1 - العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٧١، انظر الأنباري، أسرار العربية ١٦٦

وعمل الجر لم يسمّوه ظرفاً، وكان اسماً بمنزلة سائر الأسماء المجرورة<sup>(١)</sup>. فحكم الظرف  
النصب لفظاً أو محلاً، والعامل فيه هو المتعلق الذي يتعلّق به<sup>(٢)</sup>.

والاسم قد لا يكون ذُكِرَ لأجل أمر وقع فيه، ولا هو زمان ولا مكان، وذلك كـ(زيداً) في  
ضربت زيداً<sup>(٣)</sup>.

ولأنّ الظرف يأتي في الغالب منصوباً، وضعه النحاة تحت ما تفضي إليه دلالة الفتحة وهي  
المفعولية، وبما أنّ الفعل وقع في زمان الفعل أو مكانه سمّوه مفعولاً فيه، لأنّ معنى المفعولية  
التأثر بالفعل.

ويرى الجوّاري أنّ النحاة تكلفوا الجهد في توجيه المسائل حتى يجعلوا كلّ اسم من الأسماء  
المنصوبة مفعولاً للفعل على طريقة ما، فمن ينظر في كتبهم يدرك أنّ هذا المفهوم للمفعولية لا  
يمكن أن ينطبق على هذه الأسماء انطباقاً حقيقياً، ولا سيّما حين يفتقد الفعل من الكلام فينكفون  
لتقديره وتأويل عمله بالغ التكلف<sup>(٤)</sup>، والذي دفعهم إلى هذا هو الناحية الشكلية التي تنطلق من  
نظرتهم إلى الفتحة.

وبعد تمحيص كلام النحاة في مسألة النصب على المفعولية وجده الجوّاري متهافتاً لا يقوم  
في وجه النقد ولا يسلم من وجوه كثيرة من الضعف والالتواء<sup>(٥)</sup>.

ويضع الظرف في معنى الوصف أو البيان الذي لا يطابق الموصوف، ولا يأتي في معنى  
المفعولية، لأنّه لا يتضح — كما يرى — إلا في ما يسمّى المفعول به<sup>(٦)</sup>.

والجوّاري متأثر برأي إبراهيم مصطفى في المنصوبات، فلا يرضى تعميم معنى المفعولية  
على الأسماء المنصوبة.

1- الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ) المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان دار الرشيد  
للنشر، الجمهورية العراقية ١٩٨٢. ٦٣٢/١.  
2- الراجحي، عبده (١٩٨٨). التطبيق النحوي، دار النهضة، بيروت. ٢٤٠  
3- ابن هشام، شرح شذور الذهب ٢٣١  
4- الجوّاري، أحمد عبد الستار، نحو التيسير ٨٥  
5- المصدر السابق ٨٦  
6- الجوّاري، أحمد عبد الستار، نحو التيسير ٨٧

وتقبل جميع أسماء الزمان النصب على الظرفية، ولا فرق في ذلك بين المختصّ منها والمعدود والمبهم، ويقصد بالمختصّ ما يقع جواباً لمتى كيوم الخميس، فالمبهم ما لا يقع جواباً لشيء منها كالحين والوقت<sup>(١)</sup>.

أمّا أسماء المكان فلا ينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مبهماً، والمبهم أنواع:

أحدها: الجهات الست، والثاني: أسماء مقادير المساحات كالفرسخ والميل. والثالث: ما كان مصنوعاً من مصدر لعامله، وهو جلست، قال الله تعالى: (وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ)<sup>(٢)</sup>، ولو قلت: "ذهبت مجلسَ زيد" أو "جلست مذهبَ عمرو" لم يصح لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله<sup>(٣)</sup>.

وظرفا الزمان والمكان من المنصوبات، والنصب عند النحاة علامة المفعولية، قال المبرد: اعلم أنّه لا ينتصب شيءٌ إلا على أنّه مفعول. أو مشبّه بالمفعول في لفظ أو معنى، فإن قلت: سرتُ يومَ الجمعة، وجلستُ مكانَ زيد، فإنما فعلت السيرَ والجلوسَ في هذا الزمان وهذا المكان. فالزمان والمكان مفعول فيهما، وفي قولك: ضربت زيداً يومَ الجمعة في الدار، فأنت لم تصنع بالدار واليوم شيئاً. ولكن لو قلت: هدمتُ الدارَ وبنيتُ الدارَ لكانت مفعولة بمنزلة زيد، لأنك فعلت فعلاً أوصلته إليها<sup>(٤)</sup>.

فالمفعول فيه: ما يدل على زمان وقوع الحدث أو مكانه، فالفعل يقع فيه.

وبحث النحاة عن عامل النصب في المفعول فيه، فهو منصوب وكلُّ منصوب لا بدّ له من ناصب، ولهذا قالوا: منصوب بالفعل أو معناه.

يقول المبرد: "اعلم أنّ الظروف متضمنة للأشياء. فما كان منها معه فعل أو شيء في معنى الفعل فمجراه مجرى المفعول. فإن أطلقت الفعل عليه نصبته، وإن جعلته له أو شغلته عنه رفعته، ونصبه إذا انتصب على أنّه مفعول فيه. فأما ما يكون في معنى الفعل فينتصب به نحو

1 - ابن هشام، شرح قطر الندى ٢٥٠

2 - الجن ٩

3 - ابن هشام، شرح قطر الندى ٢٥١

4 - المبرد، المقتضب ٢٩٩/٤

قولك: الملك لك يوم الجمعة، لأن معناه تملك، وزيد في الدار يومنا هذا، لأنّ معناه الاستقرار، وزيدُ صديقُ عبدِ الله اليوم، لأنّ معناه يؤاخيه في هذا اليوم<sup>(١)</sup>.

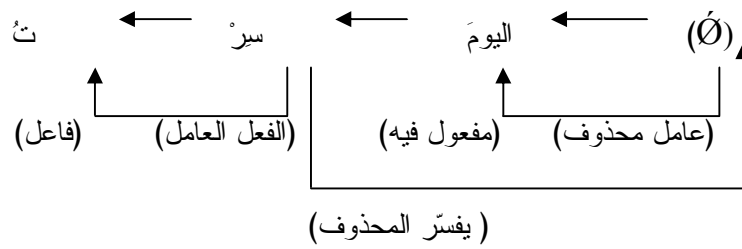
والنحاة إن لم يجدوا فعلاً يكون عاملاً للنصب في الظرف، قدرّوه، أو حاولوا البحث عن عامل غيره، فقالوا: معنى الفعل. فنرى المبرد يقدرّ الناصب معنى الفعل الذي لم يذكر في الجملة، فنصب (يوم) الجمعة في قولك: الملك لك يوم الجمعة بمعنى (تملك).

وهذا الرأي يراه أبو جناح مضحكاً، لأنّ النحاة حاولوا البحث عن العامل، وحينما لم يجدوا، احتالوا بما يضحك، فقالوا: إنّ الظروف تعمل بها روائح الأفعال<sup>(٢)</sup>.

والزمخشري يقول: إنّ الظرف منصوب بعامل مضمّر كقولك في جواب مَنْ يقول لك: متى سرت؟ يوم الجمعة. أي سرتُ يوم الجمعة<sup>(٣)</sup>.

ويضمّر عامل النصب على شريطة التفسير كما صنّع في المفعول به<sup>(٤)</sup>. تقول: اليوم سرتُ فيه. وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله؟، مقدراً: أسرت وأينطلق عبد الله يوم الجمعة<sup>(٥)</sup>. والعامل في هذه الحالة ممتنع الإظهار<sup>(٦)</sup>.

ويظهر هذا الرأي في المخطط كالتالي: اليوم سرتُ فيه.



والقول في عامل النصب في الظرف الواقع خبراً يبيّن لنا التقديرات والتأويلات التي لجأ النحاة إليها لتسوية النصب في الظرف.

1 - المبرد، المقتضب ٤/٣٢٨-٣٢٩

2 - أبو جناح، صاحب، دراسات نقدية في نظرية النحو العربي ٢٩

3 - الزمخشري، المفصل ٧٢

4 - يقصد المنصوب على شريطة التفسير الاسم المنصوب على الاشتغال.

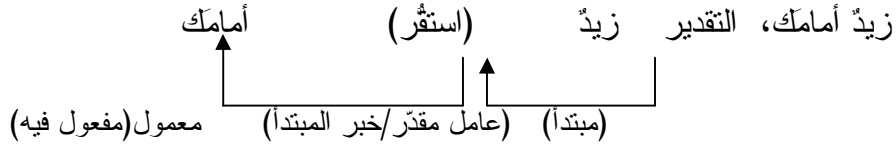
5 - الزمخشري، المفصل ٧٢

6 - رضي الدين، شرح الكافية ٢/٢٨

فذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ. نحو: "زيدٌ أمامك، وعمرو وراعيك". وذهب البصريون إلى أنّه ينتصب بفعل مقدّر. والتقدير: زيدٌ أمامك — زيدٌ استقرّ أمامك.

ورأي ثالث منسوب لثعلب يرى فيه أنّ الظرف ينتصب لأنه الأصل في قولك: "أمامك زيدٌ" حلّ أمامك. فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل<sup>(١)</sup>.

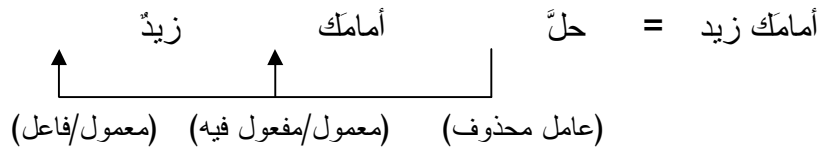
وأما البصريون فقد لجأوا للتقدير لتسوية النصب ويظهر رأيهم كالتالي:



يحقق هذا التقدير عند البصريين أمرين: أولهما: تسوية النصب في (أمامك)، وثانيهما: تحقيق عناصر الإسناد في الجملة. فعند تقدير (استقرّ) استوفت الجملة ركنيها (المسند والمسند إليه)، ونصب هذا الفعل المفعول فيه.

ولعلّ رأي البصريين في تقدير فعل أقرب إلى منطق اللغة من رأي ثعلب، الذي قال فيه: إنّ الأصل في قولك أمامك زيد. حلّ أمامك. فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل.

فثعلب يقول: إنّ الفعل كان موجوداً في الأصل وعليه تكون جملة:



ونرى من هذه العلاقة أنّ كلمة (زيد) فاعل (حلّ) وهكذا تتحول الجملة من اسمية إلى فعلية.

ويرى أبو جناح أنّ رأي ثعلب تفسير معنى وليس تفسير إعراب، وقدّر الفعل (حلّ) توضيحاً لمقتضى دلالة الظرفية المرتبطة بالحلول؛ ولهذا لم يُثبت له محلاً في الظرف<sup>(١)</sup>.

وما دامت جملة (زيدٌ أمامك) تفيد معنى يحسن السكوت عليه، فإنّ علينا أن نقبلها دون البحث عن عامل لنصب الظرف، ويكون هو الخبر لتمام المعنى في الجملة، ونقول: إنّها جملة لا تتطوي على علاقة إسنادية<sup>(٢)</sup>.

فالجملة في أقصر صورها هي أقل قدر الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه. سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر<sup>(٣)</sup>.

ويرى أبو جناح أنّ العناء في البحث عن عامل للنصب في الأسماء المنصوبة هو جهد ضائع، كان ينبغي أن يوقره النحاة على أنفسهم وعلى دراسي اللغة، وأنّ الحركات دوال على معان، وأنّ الفتحة ليست حركة إعرابية وليست لها دلالة على طائفة يعينها من الأسماء المنصوبة.

فالتسليم بهذه الحقيقة — كما يرى — يوقر علينا كثيراً من العناء وعلى لغتنا كثيراً من التكلفة والتزويد<sup>(٤)</sup>.

1 - أبو جناح، صاحب، دراسات نقدية في نظرية النحو ٤٥  
2 - المصدر السابق ٤٨  
3 - أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة ٢٦١  
4 - أبو جناح، صاحب، دراسات نقدية في نظرية النحو ٣٤



## الفصل الثاني:

### المحمول على المفعول به:

- المنادى
- المتعجب منه
- الإغراء والتحذير
- الاختصاص
- الاشتغال

المنادى عند البصريين ومن وافقهم منصوب لفظاً أو محلاً؛ لأثمه مفعول به، وفعله لازم الإضمار دلّ عليه حرف النداء، وسدّ مسدّه، وهذا مذهب سيبويه<sup>(١)</sup> والجمهور؛ فحرف النداء سدّ مسدّ الفعل في اللفظ فقط دون العمل، أمّا العمل فللفعل المضمّر<sup>(٢)</sup>.

فالعامل في نصب المنادى فعل محذوف، لا يظهر، وتقديره أَدْعُو أو أَنَادِي، وقد سدّ مسدّ حرف النداء<sup>(٣)</sup>. وفي إضماره يقول ابن جني: "لو تجشّم إظهاره فقيل: أَدْعُو زَيْدًا وَأَنَادِي زَيْدًا، لاستحال أمر النداء، فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصحّ فيه تصديق ولا تكذيب"<sup>(٤)</sup>.

فإظهار الفعل ينقل النداء من الإنشاء إلى الخبر، ويخرج به عن الغاية التي وضع لها. أمّا المبرد وابن جني فقالا: إنّ ناصب المنادى هو حرف النداء؛ قال المبرد: "إنّ المنادى منصوب بـ (يا) لأثها تنوب عن الفعل"<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن جني: "أعملوا (يا) في الاسم الصريح وهي حرف، و(يا) لها خاصة في قيامها مقام الفعل ليست لسائر الحروف، وذلك أنّ (يا) نفسها هي العامل الواقع على المنادى، وحالها في ذلك حال أَدْعُو وَأَنَادِي في كون كلّ واحد منهما هو العامل في المفعول"<sup>(٦)</sup>.

وذكر السيوطي الآراء في ناصب المنادى في (الهمع)، وهي:

- ١- منصوب بفعل لازم الإضمار يقتدر بـ (أنادي) أو (أدعو).
- ٢- الناصب معنوي وهو القصد.
- ٣- الناصب حرف النداء.
- ٤- حروف النداء أسماء أفعال بمعنى (أدعو)، كـ(أفّ) بمعنى(أتضجر)، وليس ثمّ فعل مقدر.
- ٥- إنّ حروف النداء أفعال.

---

1- سيبويه، الكتاب، ١٨٢/٢  
 2- إبراهيم، إبراهيم حسن، (١٩٧٨). أسرار النداء في لغة القرآن الكريم، مطبعة الفجالة الجديدة، ٣٢.  
 3- سيبويه، الكتاب ٢٩١/١  
 4- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ). الخصائص. تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ٤، ١٨٧/١٩٩٠، ١  
 5- المبرد، المقتضب ٢٠٢/٤  
 6- ابن جني، الخصائص ٢٧٨/٢-٢٧٩

٦- النداء منه ما هو خبر لا إنشاء، وهو النداء بصفة، نحو: يا فاسق، ويا فاضل؛ لاحتمال الصدق والكذب<sup>(١)</sup>.

والناظر في هذه الآراء يرى تشدّد النحاة في تقدير العامل في نصب المنادى، فالمهمّ عندهم تعليل النصب بأيّ طريقة ليكون المنادى مفعولاً به.

ورأي جمهور النحاة القدامى أنّ ناصب المنادى فعل مضمر تقديره أنادي أو أدعو، وبهذا تتحقق عناصر الإسناد، ولكنهم بهذا التقدير يُخرجون النداء من الإنشاء إلى الخبر، ويفقد الغاية التي وجد لها. فقولنا: يا عبد الله لا تساوي أدعو عبد الله.



(حرف نداء) (منادى منصوب) # (جملة فعلية) (مفعول به منصوب)

(العامل فعل محذوف ناب عنه حرف النداء) (العامل الفعل أدعو)

فالجملّة الأولى لا تساوي الثانية، لا في دلالتها على النداء ولا في العلاقات القائمة بين مكوّنات كلّ جملة من الجملتين.

أمّا إبراهيم مصطفى فيقول: "المنادى ليس بمسند ولا بمضاف، فحقّه النصب على الأصل الذي قرّرناه، وهو منصوب في كلّ أحواله إلا حالة واحدة يضمّ فيها، وهي أن يكون - كما يقول النحاة - علماً مفرداً أو نكرة مقصودة"<sup>(٢)</sup>.

ويُعَمِّمُ إبراهيم مصطفى هذا الرأي على جميع المنصوبات، لأنّ الفتحة عنده ليست علماً على الإعراب، بل هي الحركة الخفيفة المستحبّة. ونواقفه في أنّ المنادى ليس بمسند ولا بمضاف، ولكن لا بدّ من وضعه في قواعد تضبطه. كذلك يجب أن نميّز بين العلم المعرفة والنكرة، فقوله: هو منصوب إلا حالة واحدة وهي أن يكون علماً مفرداً أو نكرة مقصودة. يحتاج إلى مراجعة،

1- السيوطي، الهمع ٣٢/٢-٣٣

2- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٦١

فالعَلْمُ المفردُ يختلف عن النكرة المقصودة، فهما ليسا حالة واحدة، بل هما حالتان؛ فالفرق واضح بين: يا زيدُ ويا رجلُ.

ومن النحاة القدامى الذين أنكروا وجود العامل في المنادى ابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ) وابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، يقول ابن الطراوة: "حروف النداء عاملة عند بعضهم، والذي يظهر لي أنّ (يا) تصويت بالمنادى، نحو (ها)، والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره، وكل مقصود إلى ذكره مجرداً عن الإخبار عنه منصوب، ويدلّك على أنّ حرف النداء ليس بعامل وجود العمل في الاسم دونه نحو: صاحب زيد، أقبل. وقوله تعالى: (يُوسُفُ أَعْرَضُ عَنْ هَذَا)<sup>(١)</sup>. وإن كان مبنياً عندهم، فإنّه بناء كالعمل، ألا تراه يُنعت على اللفظ كما يُنعت المُعْرَبُ، ولو كان حرف النداء عاملاً لما جاز حذفه وبقاء عمله"<sup>(٢)</sup>. فحرف النداء غير عامل عند ابن الطراوة، والمنادى منصوب بالقصد إلى ذكره. كما يرفض القول بعمل حرف النداء، لأنّه يجوز حذفه ويبقى الأمر على حاله، وهذا ما يتفق معه إبراهيم مصطفى.

أمّا ابن مضاء فقد ذكر من أقسام المحذوفات في صناعة النحاة، المضمّر الذي إذا ظهر تغيّر الكلام عمّا كان عليه قبل إظهاره، مثل: يا عبدالله. يقول: وعبدالله عندهم منصوب بفعل مضمّر تقديره أدعو أو أنادي، وهذا إذا أظهر تغيّر المعنى وصار النداء خبراً<sup>(٣)</sup>. وابن مضاء يخالف ما ذهب إليه النحاة في ناصب المنادى، وقد وافقه إبراهيم مصطفى فيما ذهب إليه.

وإذا وافقنا النحاة فيما ذهبوا إليه بأنّ حرف النداء بدل من الفعل أدعو الناصب للمنادى، فلماذا يبقى منصوباً مع حذف حرف النداء؛ فنقول: عبدالله، أقبل. وعبدالله هنا منادى منصوب. فالنصب يتحقّق بوجود حرف النداء وعدم وجوده. فهل يعمل حرف النداء وهو محذوف؟

يرى النحاة أنّ حرف النداء ينوب عن الفعل وهو محذوف، لأنّه يعتمد على قوة القرائن، ففي حذف حرف النداء يقول إبراهيم حسن: الغرض من حرف النداء امتداد الصوت وتنبيه المدعو، وهي نائبة عن أدعو تخفيفاً واختصاراً، فكان حقها أن تذكر دائماً في اللفظ، حتى لا يؤدي حذفها إلى إجحاف بحذف الفعل وما ناب عنه معاً، فيكون كالجمع في الحذف بين العوض والمعوض

1- يوسف، ٣٩

2- السهيلي، نتائج الفكر، ٧٧-٧٨

3- ابن مضاء، الرد على النحاة، ٧٩-٨٠

منه، أو يكون اختصاراً للمختصر. بيد أن العرب حذفوا الحرف أحياناً في اللفظ اعتماداً على قوة القرائن الدالة عليه التي يصير بها كالمفوظ به تماماً<sup>(١)</sup>.

ويرى فاضل السامرائي أنّ الغرض من حذف حرف النداء الفراغ بسرعة الوصول إلى المقصود، فقد يقتضي المقام ذكر المنادى رأساً وعدم إضاعة أي وقت في ذكر حرف النداء لئلا تقوت الفرصة<sup>(٢)</sup>.

ويعلل سيبويه حذف الفعل العامل بكثرة الاستعمال، فصارت أداة النداء بدلاً من اللفظ بالفعل، فحذف (أدعو) لأتلك إذا قلت: يا فلان، علم أنك تريده<sup>(٣)</sup>.

وفي حذف الفعل قال ابن هشام: "ولمّا علموا أنّ الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً، أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاءً بأمرين. أحدهما: دلالة قرينة الحال والثاني: الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه وهو (يا) وأخواتها"<sup>(٤)</sup>. وهو يقصد بقوله: الضرورة، دواعي الاستعمال اللغوي في البيئة اللغوية.

وقال السيوطي: وللزوم إضماره أسباب: الاستغناء بظهور معناه، وقصد الإنشاء – وإظهار الفعل يوهم الإخبار – وكثرة الاستعمال، والتعويض منه بحرف النداء. ويقدر بـ (أنادي) أو (أدعو) إنشاء، هذا مذهب الجمهور<sup>(٥)</sup>.

مما سبق نرى أنّ النحاة قالوا بوجود فعل محذوف نصب المنادى، ولا يجوز إظهار هذا الفعل. وهذا الفعل المضمّر هو القسم الثالث من أقسام المحذوفات عند ابن مضاء، يقول: هو مضمّر إذا ظهر، تغيّر الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: (يا عبدالله)، وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم عبدالله، وعبدالله عندهم منصوب بفعل مضمّر تقديره أدعو أو أنادي. وهذا إذا ظهر تغيّر المعنى وصار النداء خبراً<sup>(٦)</sup>.

وهذه المضمّرات التي لا يجوز إظهارها، لا تخلو أن تكون معدومة في اللفظ، موجودة في نفس القائل، أو تكون معدومة في النفس، كما أنّ الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ، فإن كانت

1- إبراهيم، حسن، أسرار النداء في لغة القرآن الكريم ١٨

2- السامرائي، فاضل، الجملة العربية، ١١٦

٣- سيبويه، الكتاب ٢٩١/١

٤- ابن هشام، شرح شذور الذهب ٢١٥

٥- السيوطي، الهمع ٣٢/٢

6- ابن مضاء، الرد على النحاة ٧٩-٨٠

لا وجود لها في النفس ولا الألفاظ الدالة عليها وجود في القول، فما الذي ينصب إذن؟ وما الذي يضر؟ وهذه المضمرة جزء من الكلام بها يتم، وإذا حذف يكون الكلام ناقصاً<sup>(١)</sup>.

فحذف الفعل واجب لكثرة الاستعمال ودلالة قرينة الحال والاستغناء بظهور معناه، وإظهاره يوهم الإخبار ويبعده عن الإنشاء. والسؤال الذي يُطرح: هل جاء الفعل في كلامهم في النداء كثيراً ليحذف لكثرة الاستعمال؟ وأين نجد مثل هذه الكثرة التي يتحدث عنها سيبويه؟ فالأسباب التي وضعها النحاة لتعليل حذف الفعل وجوباً في النداء غير مقنعة، وقولهم: إن إظهاره يوهم بالإخبار ويبعده عن الإنشاء، يبين لنا الفرق بين (يا عبدالله) و(أدعو عبدالله).

قال سيبويه: "زعم الخليل - رحمه الله - أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبدالله ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام، كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك. ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرو، وتركوا التثوين في المفرد كما تركوه في قبلُ"<sup>(٢)</sup>. وقال في نصب النكرة: "قال الخليل - رحمه الله -: إذا أردتَ النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة؛ لأنَّ التثوين لحقها فطالت فجعلت بمنزلة المضاف، لما طال نصب ورد إلى الأصل"<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان السبب في نصب المضاف والشبيه بالمضاف طول الكلام، فأين الطول في النكرة حتى تتصب؟ فكلمة (رجل) في قولك: يا رجلاً ويا رجلاً واحدة، فلماذا نصبت في الأولى ولم تتصب في الثانية وهما نكرتان؟ ولماذا نقول: إنَّ التثوين جعلها طويلة، ونحن نريد أن نعلل نصبها قبل أن تتصب؟ فالتثوين هو الذي أكسبها الطول.

وعلة بناء المنادى المفرد فيما نقله سيبويه عن الخليل أنهم رفعوا المفرد كما رفعوا (قبلُ وبعدُ)<sup>(٤)</sup>.

وجاء في شرح رضي الدين على الكافية: "وإنما بُني المفرد لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى، لكاف الخطاب الحرفية، وكونه مثلها إفراداً وتعريفاً، وذلك لأنَّ (يا زيداً)

1- ابن مضاء، الرد على النحاة ٨٠-٨١

٢- سيبويه، الكتاب ١٨٢/١-١٨٣

٣- المصدر السابق ١٩٩/٢

4- المصدر السابق ١٩٩/٢

بمنزلة (أدعوك)، وهذه الكاف مشابهة للكاف في ذلك لفظاً ومعنى. وإيما قلنا ذلك لما تقرر أن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف بوجه، أو الفعل، ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني<sup>(١)</sup>.

وقال الأنباري: إن المنادى المفرد المعرفة مبني لوجهين:

الأول: أنه أشبه كاف الخطاب من ثلاثة أوجه، هي: الخطاب والتعريف والإفراد.

الثاني: أنه أشبه الأصوات، لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت، والأصوات مبنية، فكذلك ما أشبهها<sup>(٢)</sup>.

ومعنى الإفراد أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، والتعريف أن يكون مراداً به معين<sup>(٣)</sup>.

فالعلة تدور حول كاف الخطاب الاسمية في قولك: أدعوك، فهذه الكاف مبنية، وكذلك المنادى المفرد مبني لمشابهتها، أو مشابهة (قبل) و(بعد) المنقطع عن الإضافة، والتعسف في التقدير واضح هنا، فلماذا اختار النحاة الكاف وقيل، ولم يختاروا اسماً صريحاً، ليستقيم عندهم القول بأن المنادى مفعول به، فعندهم (يا زيد) يساوي (أدعو زيدا).

وإذا كان المنادى المفرد مبنياً فلماذا كانت حركة بنائه الضمة؟

يرى الأنباري أن السبب في ذلك لثلاثة أوجه:

الأول: أنه لو بني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف، ولو بُني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى النفس، وإذا بطل بناؤه على الفتح والكسر تعين بناؤه على الضم؟

الثاني: أنه بني على الضم فرقاً بينه وبين المضاف، لأنه إن كان المضاف مضافاً إلى النفس كان مكسوراً، وإن كان مضافاً إلى غيرك كان منصوباً، فبني على الضم لئلا يلتبس بالمضاف،

1- رضي الدين، شرح الكافية ٣١٥/١

2- الأنباري، أسرار العربية ٢٠٤

3- ابن هشام، شرح قطر الندى ٢٢٢

لأن الضم لا يدخل المضاف<sup>(١)</sup>، وهو ما استند إليه إبراهيم مصطفى في تعليل بناء المنادى العلم المفرد على الضم.

الثالث: أنه بُني على الضمّ لأته كان غاية يتم بها الكلام وينقطع عندها أشبه (قبلُ وبعدُ) فبنوه على الضمّ، كما بنوهما على الضمّ<sup>(٢)</sup>.

ويرى النحاة أنّ تقدير فعل محذوف سدّ مسدّه حرف النداء يشكّل جملة فعلية، هي أَدْعُو عبدَ اللهِ في يا عبدَ اللهِ، وأدعو زيدا في يا زيدا.

أمّا إبراهيم مصطفى فيرى أنّ المنادى المفرد بُني على الضمّ للتفريق بين وبين المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، فهو يرى أنّ المنادى المعين أو المعرف يُمنع التتوين لتعيينه، فإذا بقي للاسم بعد حذف التتوين حكمه وهو النصب، اشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم، لأنها تُقلب في النداء ألفاً، تقول: يا غلامي، يا غلاماً، وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها، فيقال: يا غلام، يا غلاماً، ففروا في هذا الباب من النصب والجر إلى الضمّ، حيث لا يشتبه بياء المتكلم<sup>(٣)</sup>.

ويظهر رأي إبراهيم مصطفى في المخطط الآتي:

#### المفرد:

يا غلاماً ← يا غلاماً ← يا غلاماً ← يا غلاماً

الأصل ← يمنع التتوين ← تحذف الألف وتبقى الحركة ← فروا من النصب والجر إلى

الضم حيث لا يشتبه بياء المتكلم القصيرة مشيرة إليها

#### المضاف إلى ياء المتكلم:

يا غلامي ← يا غلاماً ← يا غلاماً ← يا غلاماً

الأصل ← تقلب الياء في باب النداء ألفاً ← تحذف الألف وتبقى الحركة

القصيرة مشيرة إليها

1 - الأنباري، أسرار العربية ٢٠٤

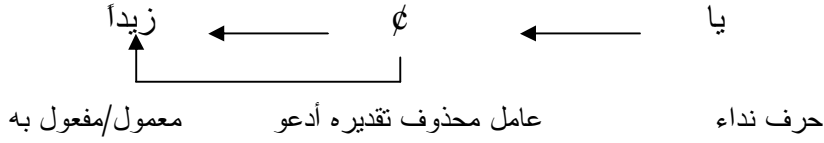
2 - المصدر السابق ٢٠٥

3 - مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٦٢

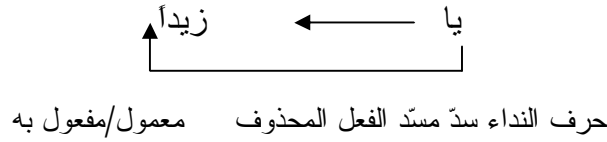


فانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدّر، وأصله يا أدعو زيدا، فحذف الفعل واجب<sup>(١)</sup>. وقال المبرد بانتصاب المنادى على الحرف لسدّه مسدّ الفعل<sup>(٢)</sup>.

ويظهر الأمر عند سيبويه كالاتي:



وعند المبرد يظهر كالاتي:



وعلى وفق المذهبين فإنّ (يا زيدا) جملة، وليس المنادى أحد جزأها، فعند سيبويه جزء الجملة، أي الفعل والفاعل مقدّران، وعند المبرد حرف النداء سدّ مسدّ أحد جزأي الجملة، وهو الفعل، والفاعل مقدر، والمفعول به واجب الذكر، إذ لا نداء بدون منادى<sup>(٣)</sup>.

من تقدير النحاة هذا نجد أنّ النداء جملة فعلية ولهذا أدرجوه تحت المفعول به، ولكن أين هذه الجملة التي لا يظهر فيها الفعل مطلقاً، وإذا حاولنا إظهاره تغيرت الجملة من إنشائية إلى خبرية وانتقلت من النداء إلى معنى بعيد عن المعنى الذي قصد إليه المتكلم.

ويرفض إبراهيم مصطفى هذه التقديرات، فالمنادى ليس بمسند ولا بمضاف، فحقه النصب<sup>(٤)</sup>.

والنداء عند عبد الرحمن أيوب من الجمل غير الإسنادية، فقد قسّم الجملة العربية إلى جملة إسنادية وجملة غير إسنادية، فالإسنادية ما توافر فيها الإسناد والإفادة، أمّا غير الإسنادية فتشمل النداء ونعم وبئس والتعجب، وهذه الجمل لا يمكن أن تُعدّ من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة

1- سيبويه، الكتاب ١/٢٩١

2- المبرد، المقتضب ٤/٢٠٢

3- رضي الدين، شرح الكافية ١/٣١٢

4- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٦١

لها بجمل فعلية. وقال: إنّ للحرف معنى في ذاته فحرف النداء له أهمية كبيرة في الدلالة على معنى النداء<sup>(١)</sup>.

فالنداء جملة عند عبد الرحمن أيوب، ولكنها جملة غير إسنادية، أي لا يوجد فيها مسند ومسند إليه، فالحرف أعطى معنى النداء، أمّا مهدي المخزومي – تلميذ إبراهيم مصطفى – فيقول: "والمنادى مركب لفظي، يستخدم لتأدية غرض لغوي خاص، وليس فيه إسناد ولا إضافة، ولا مفعوليّة، فحقّه النصب"<sup>(٢)</sup>. ويقول في موضع آخر: "وحقّ المنادى أن ينصب لأثّه مفعول (ادعو) أو (ادعوا) التي نابت (يا) عنها كما زعموا، ولا لأنّ هناك عاملاً يقتضي نصبه، بل ينصب لأثّه لم يدخل في إسناد ولا إضافة، وكلّ ما كان كذلك نصب في وصل الكلام، غير أنّ المنادى المفرد وهو ما لم يكن مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف يلزم الضمّ لئلا يشتبه بغيره لو حرّك بفتحة أو كسرة"<sup>(٣)</sup>. وهو في رأيه هذا يتفق مع إبراهيم مصطفى.

ويرفض تمام حسّان تقدير الفعل في أسلوب النداء، لأنّ النداء من الأساليب المُعتمِدة على قرينة الأداة، وهي قرينة لفظية تابعة لقرائن التعليق<sup>(٤)</sup>.

ويرى أحمد الجوّاري أنّ تقدير العامل فعلاً من قبيل أدعو أو أنادي عبث بأسلوب النداء، لأنّ ذلك يخرج عن طبيعته، إذ إنّ أسلوب النداء كما هو ظاهر ليس خيراً وإثماً هو أشبه بالإنشاء، وتقدير الفعل يخرج عن طبيعته<sup>(٥)</sup>.

ومن الآراء الأخرى التي وافقت رأي إبراهيم مصطفى في نصب المنادى رأي هادي نهر الذي رأى أنّ النداء مركب لفظي ليس فيه معنى فعل متعدّ، وليس فيه إسناد، وأنّ حركة المنادى ليست أثراً لعامل، ولكنها حركات لا بدّ لها من وصل الكلام، وإنّ من حقّ المنادى أن يكون منصوباً لأثّه ليس مسنداً إليه فيرفع ولا بمضاف فيجر، وحروف النداء تدلّ على التنبيه أصالة لا نيابة<sup>(٦)</sup>.

- 
- 1- أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي ١٢٩
  - 2- المخزومي، مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبيق ٣٠
  - 3- المصدر السابق ٢١٨-٢١٩
  - 4- حسّان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٩
  - 5- الجوّاري، أحمد عبد الستار، نحو التيسير ١٢٦
  - 6- نهر، هادي، التراكيب اللغوية ٢٥٥-٢٥٦

فهذه الآراء جميعها تدور في فلك رأي إبراهيم مصطفى وتتكسر ما قام به النحاة القدامى من تقدير وتأييل للنداء، لأنّ ذلك يبعده عن دوره، ويخرجه من الإنشاء إلى الخير.

وباب النداء متشعب كثير الفروع، لأنّه أسلوب متكامل، وقد عدّه النحاة فرعاً على المفعول به، لأنّهم وجدوا بعض أنماطه منصوبة، ولذلك أقاموا قاعدتهم على اعتبار أنّ النداء ممّا يُحمل على المفعول به، وهذه النظرة تتطرق من نظريتين، هما: نظرية العامل التي تفرض وجود عامل ناصب للمنادى المنصوب، ونظرية الإسناد، فلا بدّ أن تكون جملة النداء جملة سوّية بأن تشتمل على عنصري الإسناد (المسند والمسند إليه) فإن لم يكونا موجودين فلا مناص من تقديرهما<sup>(١)</sup>.

ونقف هنا مع رأي باحث درس أسلوب النداء بين اللغة العربية واللغات السامية الشمالية الغربية، وجاء رأيه هذا موافقاً لرأي إبراهيم مصطفى ومن تبعه، فهو يرى أنّ لا ضرورة لما جاء به النحاة العرب في محاولتهم تسوية مسألة نصب المنادى، حيث ذهبوا مذاهب في المنادى، وكلّها اجتهادات وآراء لا دليل عليها. ولا ضرورة أيضاً لمسألة العامل في المنادى، مكتفين بالقول بأنّ المنادى منصوب وكفى، ولا داعي إلى القول بأنّ العامل في النصب هو الفعل المحذوف أو (يا) أو غير ذلك، وأن يكون الذي عمل النصب هو المتكلم لا شيء غيره، كما رأى ابن مضاء<sup>(٢)</sup>.

فهذا الباحث بعد أن درس آراء النحاة في ناصب المنادى وصل إلى هذا الرأي، وهو— كما أرى — أسلم الآراء لأنّها ترقى باللغة عن التأويل والتعسف الذي يبعدها عن مقصدها، ويضع المتعلم في حيرة، فلماذا نبقى في قيد العامل في كل ما ندرسه؟ ولماذا يجب أن يكون هناك ناصب لكلّ منصوب؟

1 - الكناعنة، عبد الله محمد (٢٠٠٧). الصراع بين التراكيب النحوية، دراسة في كتاب سيبويه، دار الكتاب الثقافي، إربد. ٩٣

2- شحاتة، قباري محمد عبده (١٩٩٠). أسلوب النداء بين اللغة العربية واللغات السامية الشمالية الغربية، رسالة ماجستير، جامعة عين الشمس. ٧١

## المتعجب منه

التعجب تعبير عن انفعال يعرض للنفس عند استعظام أمر خفي سببه، وخرج الشيء من عادته، ولهذا قيل: إذا عُرِفَ السبب بطل العجب<sup>(١)</sup>، ويرى النحاة أن (ما) تكون في التعجب تشخيصاً لشيء مجهول، فهو يوحي بشيء من ذلك، وهي لهذه المعاني التي توحى بها جاز لها أن تقع في موضع الابتداء<sup>(٢)</sup>.

وللتعجب صيغتان هما: ما أفعله وافعل به.

وقد كثرت آراء النحاة في هاتين الصيغتين؛ فاختلَفوا في إعراب (ما)، وفي (أفعل) هل هو اسم أم فعل<sup>(٣)</sup>؟ وهذا شيء من التفصيل لصيغة ما أفعله، لأنهم يعربون المتعجب منه مفعولاً به<sup>(٤)</sup>، عمل فيه الفعل الجامد (أفعل). وفيه يقول سيبويه: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكُّنه. وذلك قولك: ما أحسنَ عبدَ الله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ الله ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به. ولا يجوز أن تُقدِّمَ عبدَ الله وتؤخَّرَ (ما) ولا تزيل شيئاً عن موضعه، ولا تقول فيه ما يحسن ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا"<sup>(٥)</sup>.

وقال المبرد: "هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم، ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة؛ لأنَّ المعنى لزمه على ذلك، وهو باب التعجب وذلك قولك: ما أحسنَ زيداً وما أكرمَ عبدَ الله. ف(ما) اسم مرتفع بالابتداء، و(أحسن) خبره وهو فعل، و(زيداً) مفعول به، فتقديره: شيءٌ أحسنَ زيداً، إلا أنَّ معنى التعجب دخله مع (ما) ولا يكون ذلك في شيء غير (ما)"<sup>(٦)</sup>.

1- رضي الدين، شرح الكافية ٢٢٨/٤، ابن شقير البغدادي، أبو بكر أحمد بن الحسين ت (٣١٧ هـ). المحلى في وجوه النصب، تحقيق فائز فارس مؤسسة الرسالة، بيروت دار الأمل إربد ط ١٩٨٧. ٢٠، ابن عصفور، المقرَّب ١٠٨

2- علوش، جميل (٢٠٠٠). التعجب، صيغته وأبنيته، دراسة لغوية نحوية مقارنة. أزمنة للنشر، ط ١، ١٨،

3- كما توقعوا عند صيغة (أفعل به)؛ وقالوا: هل (أفعل) فعل أمر أم فعل ماضٍ؟ والاسم المجرور هل هو في محل رفع فاعل أم في محل نصب مفعول به؟

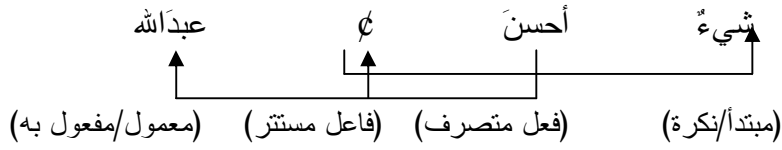
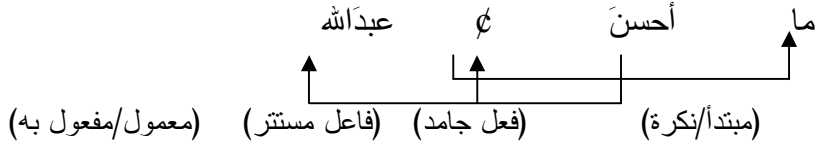
4- المتعجب منه عند الكوفيين مشبَّه بالمفعول به. انظر ابن هشام، أوضح المسالك ٢٧٣/٢

5- سيبويه، الكتاب ٧٢/١

6- المبرد، المقتضب ١٧٣/٤

ويرى الأنباري زيادة (ما) دون غيرها في التعجب؛ لأنها في غاية الإبهام، يقول: "زيدت (ما) في التعجب دون غيرها لأنّ (ما) في غاية الإبهام، والشيء إذا كان مبهماً كان أعظم في النفوس لاحتماله أموراً كثيرة، فلهذا كانت زيادتها في التعجب أولى من غيرها"<sup>(١)</sup>.

ويظهر رأي النحاة السابق كالاتي:



والناظر في النصوص الثلاثة السابقة الذكر يتوقف عند أمور تحتاج إلى تفسير وتوضيح، منها: أنّ فعل التعجب يعمل عمل الفعل، ولكنه لا يتصرف تصرف غيره من الأفعال، وأنّ (ما أحسن عبدالله) تشبه (شيء أحسن عبدالله)، ويلزم طريقة واحدة فلا يجوز التقديم والتأخير؛ لأنّ المعنى لزمه على ذلك، وقوله: شيء أحسن عبدالله تمثيل ولم يتكلم به، و(ما) في غاية الإبهام، ومع ذلك فهي في محل رفع مبتدأ.

هذه أمور محيرة للدارس فـ (أفعل) فعل وإن كانت العلامة الجوهرية للأفعال وهي الحدث المقترن بالزمن غير موجودة فيه، ويفسر سيبويه صيغة التعجب الإنشائية بجملة فعلية خبرية تبعدها تماماً عن التعجب، ولتدارك هذا الأمر يقول: هذا تمثيل ولم يتكلم به. أي إنّ هذا تفسير للمعنى من أجل الإعراب، وتفسير العلاقات التركيبية التي تنطلق من القاعدة وحدها.

وقد نَفَّقُ مع الأنباري في زيادة (ما) دون غيرها في التعجب؛ لأنها في غاية الإبهام، ومعنى التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه<sup>(٢)</sup>، فالإنسان يتعجب من الأمر الغريب عليه الذي لم يتعوده.

1- الأنباري، أسرار العربية ١١٥  
2- رضي الدين، شرح الكافية ٢٢٨/٤

ويرى إبراهيم مصطفى أنّ النحاة بحثوا عن العامل، فإن لم يجدوه قدّروه، وقالوا: عَرَضَ حادث لا بدّ له من مُحدث، وأثر لا بدّ له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلّم مُحدّثَ هذا الأثر، لأنه ليس حرّاً فيه يحدثه متى شاء؛ وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً، وعلّة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعدّوا هذه العوامل<sup>(١)</sup>.

فهو يرفض هذه التقديرات التي تُخرج الكلام عن معناه، فالتعجب أسلوب خاص، ورد عن العرب بهذه الصورة وعلينا أن نتعامل معه بهذه الصورة، لا أن نلجأ إلى التقدير والتأويل. فالمتعجب منه منصوب لأنّه خارج من الإسناد والإضافة.

ويرفض مهدي المخزومي، تلميذ إبراهيم مصطفى، تحليل التعجب إعرابياً، يقول: — (ما أفعله) بناء لفظي نُسي استعماله القديم، وصار يستعمل في التعجب، ومن العبث تحميله ما لا يحتمل، ومن غير المجدي تحليله إعرابياً كما تحلل المركبات الإسنادية، فإنّ تحليله كذلك يحيله إلى تعبير آخر لا دلالة فيه على التعجب، وينبغي للنحاة أن يشيروا إليه، ويضبطوا لفظه كما ورد في الاستعمال ويبينوا وظيفته، والمواد الفعلية التي يصاغ منها، أمّا إلزام أنفسهم بتفسير (ما) وإعادة ضمير مستتر في (أفعل) عليها، والبحث عن مسوغات الابتداء فتكلّف ينبغي أن يريحوا أنفسهم وتلاميذهم من عنائه<sup>(٢)</sup>.

وتبع إبراهيم السامرائي إبراهيم مصطفى في رأيه في التعجب؛ فقد تناول في كتابه (النحو العربي نقد وبناء) باب التعجب، وقال: إنّ التعجب أسلوب من الأساليب كالتمني والترجّي وما أشبه ذلك، ولا يمكن أن تكون جملة (شيءٌ أحسنَ زيداً) تفسيراً لجملة التعجب الإنشائية (ما أحسنَ زيداً)<sup>(٣)</sup>.

ويرى أنّ النحاة ذهبوا في متاهات بعيدة عن العلم اللغوي في دراسة التعجب؛ فأسلوب التعجب إنشائي ولكنهم فسّروه بجملة خبرية، ولم يصلوا إلى هذا التفسير إلا ليحلّوا المشكلة الإعرابية<sup>(٤)</sup>، ويضيف: "إنّ (ما) عندهم نكرة تامة بمعنى شيء، وهي مبتدأ ولم أستطع أن أهتدي إلى هذه الفكرة وإلى تمامها وإلى تأويلها بشيء، ثم لم أستطع الاهتداء إلى كونها مبتدأ. ألا ترى

1- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٣١

2- المخزومي، مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبيق ٢١٦

3- السامرائي، إبراهيم، النحو العربي نقد وبناء ١١٦

4 - السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته ٧٢

أنّ (ما) هذه لا صلة إسناد لها بما بعدها من جملة التعجب، إذ لا يكون الخبر وصفاً للمبتدأ كما زعموا<sup>(١)</sup>.

ويقول: إنّ قول النحاة بأنّ (ما) التعجبية نكرة تامة بمعنى شيء ليس إلاّ تسويغاً للابتداء بنكرة، لأنّ (ما) موعلة في الإبهام، ولا تصلح أن تكون مسنداً إليه، فتشكّل علاقة إسنادية مع فعل التعجب بوجود طرفي الإسناد، كجملة (قام زيدٌ) و(زيدٌ قائمٌ)، وحسب تفسير النحاة فلا يمكن إدراك طبيعة الإسناد في جملة التعجب الخبرية<sup>(٢)</sup>.

ويرى أن الأصلح للعربية والنحو العربي أن يقتصر في هذا التركيب على القول بأنّ ذلك أسلوب التعجب الذي يتألف من (ما) التعجبية متلوّة بفعل على (أفعل) أو بـ (أشد) ونحوها، متلوّة بالمصدر في حالات أخرى. وأنّ هذا الفعل من الأفعال الخاصة غير المتصرفّة التي جاء بناؤها لتكون مادة صالحة للإعراب على التعجب<sup>(٣)</sup>.

ثم ناقش بعد ذلك إعراب هذا الأسلوب، وهو عند سيوييه: (ما) مبتدأ نكرة تامة بمعنى شيء، و(أحسن) فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على (ما)، و(زيداً) مفعول به، والجملة خبر عن (ما). وفي هذا الإعراب يقول: "وهذا الإعراب كله باطل ومحض تلفيق لأتّي أسأل: كيف تكون (ما) مسنداً إليه مبتدأ؟ وأين هي الجملة الإسنادية وأين طرفاها؟ وكيف يكون (أحسن) فعلاً ماضياً ولا يشتمل على أية فكرة زمنية؟ وما معنى: الفاعل ضمير مستتر؟ ثم كيف يكون (زيداً) مفعولاً به وإن (أحسن) فعل التعجب لا يصاغ إلا من الفعل اللزوم؟<sup>(٤)</sup>. ثم يصل إلى نتيجة مؤداها أنّ التعجب أسلوب خاص لا يمكن أن يدخل في حيز الجمل الخبرية الإسنادية<sup>(٥)</sup>.

وذهب عبد السلام هارون إلى أنّ (ما) استفهامية؛ لأنّ أبلغ أساليب التعجب ما كان منقولاً عن الاستفهام، ولأنّ معنى الاستفهام يُغني عن تقدير محذوف كتقديره في عدّ (ما) موصوفة أو موصولة<sup>(٦)</sup>.

1 - السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته ٧٢

2- السامرائي، إبراهيم، النحو العربي نقد وبناء ١١٧

3 - السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته ٧٣

4- السامرائي، إبراهيم، النحو العربي نقد وبناء ١١٦

5- المصدر السابق ١١٦

6- هارون، عبد السلام(١٩٧٩)، الأساليب الإنشائية، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٢. ٨٦

وهذا ما قال به مهدي المخزومي ف(ما) التعجبية عنده ما يكنى بها عن غير العاقل، ثم ضاع الاستفهام منها باستعمالها مع (أفعل) متلازمتين في التعجب، وبناء (أفعل) فيها هو بناء الأفعال، ولكنّه باستعماله في التعجب جُمِدَ وفقد دلالة الفعل<sup>(١)</sup>.

وخلاصة القول في تحليل جملة التعجب (ما أحسنَ زيداً!) أنّ (زيداً) منصوب، والفتحة علامة المفعولية من وجهة نظر القدماء من البصريين، فإنّ (زيداً) يكون مفعولاً به، ومن ثمّ فإنّ هذا المفعول لا بدّ له من ناصب، استحقّ به علاقة المفعولية، والفتحة الظاهر عليه. ولهذا فقد لجأوا إلى البحث عن هذا العامل ضمن مكونات الجملة، وكان النمط (أحسن) مغريباً لهم ليقولوا إنّه الفعل، ولا سيّما أنّه يحتوي على بعض العلاقات الشكلية كالبناء على الفتح وشكل الصيغة الذي يشبه شكل صيغة (أفعل) مثل أكرم.

وتقتضي طبيعة التلازم الإسنادي بين الفعل والفاعل أن يكون لكلّ فعل فاعلٌ، وليس في الجملة عنصر يمكن أن يُحمَلَ دلالة الفاعلية والإسناد المؤشّر لهما بالضمّة، ومن هنا كان لا بُدّ من تقدير الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل، ولذا فقد قرّروا أنّه الضمير المستتر (هو) في مثل هذا المثال، ولما كان مقرراً أنّ الضمير يجب أن يعود على سابق ظاهر حتى يتحصّل على أعلى مراتب المعارف، قرّروا أنّ (ما) التعجبية اسم مبتدأ يعود عليه الضمير، ممّا جعل المبتدأ يحتاج إلى علاقة إسنادية أخرى، فذهبوا إلى أنّ الجملة (الفعلية) (أحسن (هو) زيداً)، خبر للمبتدأ، ولذا تراهم يقولون: إنّ التعجب يكون بلا حرف خاص به، لأنّ (ما) عندهم اسم<sup>(٢)</sup>.

أي أنّ التماس هذا التحليل التركيبي لأسلوب التعجب كان مرفوعاً بوجود الفتحة علامة إعراب لـ (زيد).

1 - المخزومي، مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبيق ٢١٥  
2 - الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ١٥، ١٣٦-١٣٧



## المنصوب على الإغراء والتحذير

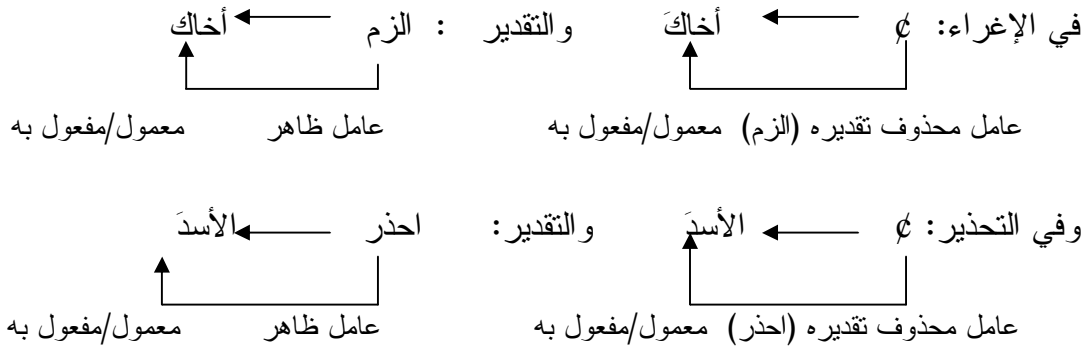
الإغراء: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه<sup>(١)</sup>. من صلة الرحم وحفظ العهد ونحوهما<sup>(٢)</sup>.

وأما التحذير فهو تنبيه المخاطب على أمر مكروه يجب الاحتراز منه<sup>(٣)</sup>. أو ما جرى مجراه<sup>(٤)</sup>.  
والاسم المغرى به والمحذر منه منصوبان، وناصبهما وفقاً لرأي النحاة فعل مضمر يقدرونه بـ(الزم) في الإغراء، و(احذر) في التحذير، يقول سيبويه: "هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، إذا علمت أنّ الرجل مستغن عن لفظك بالفعل. أما النهي فهو التحذير كقولك: الأسد الأسد، والجدار الجدار، وإنما نهيته أن يقرب الجدار المخوف المائل أو يقرب الأسد"<sup>(٥)</sup>.

وقال في باب آخر: "هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه، ومنه باب ما جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك إن كنت تحذر: إياك، كأنك قلت: إياك نحّ وإياك باعد"<sup>(٦)</sup>.

فالناصب هو فعل مضمر متروك إظهاره، فالفعل لا يجوز أن يظهر في أغلب صور الإغراء والتحذير، وجاز أن يظهر إذا لم يكرّر الاسم المغرى به أو المحذر منه أو يعطف.

ويظهر رأيهم كالاتي:



- 1- ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢/٣٠٠، ابن هشام، شرح شذور الذهب ٢٢٢
- 2- أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣/١٤٧٨
- 3- ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢/٣٠٠، السيوطي، الهمع ٢/٢٢
- 4- أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣/١٤٧٧
- 5- سيبويه، الكتاب ١/٢٥٣
- 6- المصدر السابق ١/٢٧٣

وبما أنّ الناصب هو فعل محذوف، فقد قدره النحاة في التحذير ب(احذر أو اتق) وفي الإغراء ب(الزم)، وهما فعلاّن متعديان، فالاسم المنصوب عندهم إذن مفعول به، وهكذا لجأ النحاة إلى التقدير لتسوية حالة النصب، وبيان أركان الإسناد، غير مبالين بما يطراً على المعنى من تغيير.

فقولنا: الأسدَ الأسدَ لا يساوي احذر الأسدَ. فما دام الرجل مستغنياً عن لفظك بالفعل - كما يقول سيبويه<sup>(١)</sup> - فلا داعي لتقديره حتى نحصل على جملة فعلية، فنجلب فعلاً وفاعلاً أي مسنداً ومسنداً إليه لتحقيق عناصر الإسناد، فالمعنى مفهوم دون اللجوء إلى التقدير، ولكن تبقى المشكلة في الإعراب وتسوية حركة النصب.

وقد بيّن النحاة شروط التقدير في التحذير، ومنهم محمد الخضر حسين، إذ قال: "والتقدير الصحيح المقبول ما كان مطابقاً لأصول اللغة، ملائماً للغرض الذي يرمى إليه المتكلم، غير زائد على قدر الحاجة، وإذا اختلفت عبارات النحويين في المقدّر في صيغة التحذير، فإنّ من تلك المقدّرات ما نجده مطابقاً لأصول اللغة، مؤدياً معنى التحذير، مقتصرأ فيه على قدر الحاجة"<sup>(٢)</sup>.

وما دام هذا الفعل المحذوف يقدر في الإعراب، فلماذا لا يجوز أن يظهر في كلامنا ويدلّ على الإغراء والتحذير؟ ولماذا لا نعامل الجملتين التاليتين: احذر الأسدَ والزم أخاك، كما نعامل قولنا: الأسدَ الأسدَ وأخاك أخاك؟ لنقول: إنّ (الأسد) في احذر الأسدَ اسم منصوب على التحذير، فالفعل موجود ولم يضطر إلى تقديره، ولماذا نخرجه من باب التحذير إذا ظهر فعله؟ أليس الظاهر أولى من المقدّر؟

لقد علّل سيبويه الحذف بكثرة الاستعمال ودلالة الحال، يقول: "وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل، فكأنه قال: احذر الأسدَ. ولكن لا بدّ من الواو؛ لأنّه اسم مضموم الآخر، ومن ذلك: رأسه والحائط، كأنه قال: خلّ أو دغ رأسه والحائط، فـ(الرأس) مفعول و(الحائط) مفعول معه فانتصبا جميعاً"<sup>(٣)</sup>.

1- سيبويه، الكتاب ٢٥٣/١

2- الخضر حسين (١٩٧٥). محمد، دراسات في اللغة، جمعه وحققه علي الرضا التونسي ٩٦

3- سيبويه، الكتاب ٢٧٤/١

وقال أيضاً: "وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا<sup>(١)</sup> لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل"<sup>(٢)</sup>.

وعلة الحذف عند المبرد الطول والتكرير ودلالة الحال، يقول: "وقد يحذف الفعل في التكرير والعطف، وذلك قولك: رأسك والحائط ورأسه والسيف يا فتى. فإنما حذف الفعل للإطالة والتكرير ودلّ على الفعل المحذوف بما يشاهد من الحال... فلو أفردتُ لم يجز حذف الفعل إلا وعليه دليل، نحو (زيداً)، لو قلت ذلك لم يدر ما الفعل المحذوف"<sup>(٣)</sup>.

ويُضح لنا من كلام سيبويه والمبرد أسباب حذف الفعل الناصب للاسم المغررى به والاسم المحذر منه، وتتخلص الأسباب بكثرة الاستعمال والإطالة ودلالة الحال عليها.

لقد تحدث النحاة في علة كثرة الاستعمال وقالوا: يحذف الفعل (أدعو) في النداء والفعل (الزم) في الإغراء والفعل (احذر) في التحذير لكثرة الاستعمال، فهل كثرة الاستعمال تبيح لنا الحذف؟ وإن كان الجواب بنعم فلماذا نقول: احذر السرعة والزم بيتك. ولم نحذف؟

إننا نجد المعنى مختلفاً بين حذف الفعل وإظهاره، فهناك فرقٌ بين: الزم أخاك وأخاك أخاك. ومثل ذلك: احذر السيارة والسيارة السيارة، فالإغراء والتحذير يعطيان السامع قوة تأثير أكبر؛ لأنّ الموقف يتطلب إثارة السامع ودفعه للعمل بشكل أسرع من المعتاد.

وهذا ما أشار إليه رضي الدين عندما تحدّث عن حذف العامل في قولك: الأسدَ الأسدَ، قال: إنّ تكريره دالٌّ على مقاربة المحذر منه للمحذر، بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن، وذلك بتكريره، ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر<sup>(٤)</sup>.

فضيق الوقت عند رضي الدين هو السبب في حذف العامل، فالموقف يتطلب من المتكلم أن يسرع في كلامه ولا يطيل، والتكرير يعطيه التوكيد، وأظنّ أنّ هذا ما قصده ب(أبلغ ما يمكن).

1- يعني ذكروا بعدها شيئاً ثانياً

2- سيبويه، الكتاب ٢٧٥/١

3- المبرد، المقتضب ٢١٥/٣

4- رضي الدين، شرح الكافية ٥/٢

ورأى النحاة وعلى رأسهم سيبويه أنّ أحد الاسمين المنصوبين ناب مناب الفعل المحذوف، قال سيبويه: "وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل، ومما جعل بدلاً من اللفظ قولهم: الحذرَ الحذرَ والنجاءَ النجاءَ، فإنّما انتصب هذا على الزم الحذرَ وعليك النجاءَ"<sup>(١)</sup>.

فوجه التكرير في قولهم الأسدَ الأسدَ أنّهم جعلوا أحد الاسمين قائماً مقام الفعل الذي هو (احذر)، ولهذا إذا كرروا لم يجز إظهار الفعل، وإذا حذفوا أحد الاسمين جاز إظهار الفعل، وهذا ما يدلّ على أنّ أحد الاسمين قائم مقام الفعل المحذوف<sup>(٢)</sup>.

ومن أغراض الحذف عند السامرائي الفراغ بسرعة للوصول إلى المقصود: وذلك في التحذير وفيما يقتضي الإجابة السريعة على وجه العموم، فإنّ الوقت في التحذير يضيق عن ذكر غير المحذّر، لأنّه موضع إجمال لا يحتمل تطويل الكلام، لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام<sup>(٣)</sup>.

ومّا سبق نجد ضيق الوقت والإجمال في الخبر السبب في حذف الفعل الناصب للاسم المحذّر منه، وهذا أمر يقرّره النحاة فلا بدّ من تقدير فعل ناصب، وإذا سلّمنا بما قاله النحاة بوجود فعل محذوف، فإنّنا نجد صعوبة في تقبّل نيابة الاسم عن الفعل في قولهم: الأسدَ الأسدَ، فالاسم بعيد عن الفعل، ومهما تغيّر الاسم المحذّر منه أو المغرّى به يبقى الفعل المقدر (احذر) في التحذير و(الزم) في الإغراء، فلو كان الاسم قريباً من الفعل في الاشتقاق لقلنا أنّه ناب عنه كما تنوب المشتقات عن الأفعال؛ لأنّها تؤدي معانيها، أمّا أن تنوب كلمة (الأسد) عن الفعل (احذر) فإنّه أمر محيّر ويحتاج إلى دراسة.

ولعلّ النحاة قصدوا بهذه النيابة تصحيح شكل الجملة التي لا تقوم باسم منصوب وحده من الناحية الشكلية، فرأوا أنّ الجملة ذات أطراف، وليست بذات طرف واحد، وهو أمر يخضع للناحية الشكلية المحضة.

1- سيبويه، الكتاب ٢٧٥/١

2- الأنباري، أسرار العربية ١٥٩

3- السامرائي، فاضل، الجملة العربية ١١٦

ونقد إبراهيم مصطفى مذهب النحاة في اللجوء إلى التقدير، فهم يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه فيمدّهم التقدير بما أرادوا، ومن الأمثلة التي يقدر فيها النحاة: قولهم: إياك والأسد يقولون: أحذر ك واحذر الأسد<sup>(١)</sup>.

ويعيب إبراهيم مصطفى هذا التقدير، فهو كلمات تجتلب لتصحيح الإعراب، ولتكمّل نظرية العامل، ويسمّي النحاة هذا النوع من التقدير بالتقدير الصناعي، وهو ما يراد به تسوية صناعة الإعراب، وبهذا التقدير أضاع النحاة حكم النحو، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة ولا قولاً باتّاءً، ولا يرون أنّ تقدير العامل يتبعه اختلاف في المعنى<sup>(٢)</sup>.

والأصل الذي قرّره أنّ الاسم إذا لم يكن مسنداً إليه ولا مضافاً فحقه النصب<sup>(٣)</sup>.

وبما أنّ الاسم المنصوب على الإغراء والاسم المنصوب على التحذير لا يمكن أن يقع في موقع المسند إليه أو المضاف فحقهما النصب.

ولنا أنّ نتبيّن رأيه في التحذير والإغراء من خلال قوله: وإعراب ما يحتدّ فيه الخلاف، ويكثر فيه التقدير والإضمار أمر قريب واضح، فإنها كلمات لا يُتحدّث عنها فترفع، ولا هي مضاف فتجر، فليس لها إلا أن تلزم الأصل وهو النصب<sup>(٤)</sup>.

وقد جاء رأي إبراهيم مصطفى منطلقاً من إنكاره للعامل، فالعامل هو المتكلم نفسه، كما يرفض التقدير والتأويل، فلا يريد أن يقدر شيئاً غير موجود، ولو أراد المتكلم إظهار هذا المضمر الذي يقدر لأظهره، ولكنه حذفه لأمر في نفسه.

وقد نتفق مع إبراهيم مصطفى في أنّ المتكلم هو الذي يقرّر الحذف والإظهار، مع الأخذ بعين الاعتبار قضية التداول الاستعمالي، ولكن ذلك مرتبط بالسياق الذي يُقال فيه هذا الكلام، فالمتكلم إذا كان في حالة الخوف قد لا يقول: احذر النار، وإنما يقول: النار النار، ليوصل المعنى بسرعة، وما التكرار إلا توكيداً لهذا المعنى، فالاسم الأول تنبيه والثاني توكيد.

1- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٣٤

2- المصدر السابق ٣٥-٣٦

3- المصدر السابق ٦١

4- المصدر السابق ١٠٠

بل إن الأمر قد يتعدى قضية الحذف التي أوردتها النحاة، فلا يتمكّن في حالات الانفعال الشديدة من ذكر المحذّر منه، إذ يكفي بصرخة تحذيرية عالية الانفعال.

وتبع إبراهيم مصطفى فيما ذهب إليه في هذا الباب تلميذه مهدي المخزومي، فيقول في إضمار الفعل: "وترك إظهار الفعل ظاهرة واسعة الحدود في العربية، فهناك كثير من التعبيرات لا يظهر فيها فعل، ولا يراد إلى ذكر الفعل، ولا يكون بالمتكلم حاجة إلى تقديره، لأنّه من الوضوح في منزلة لو ذكر معها لكان الكلام حشواً لا جدوى فيه"<sup>(١)</sup>.

فتقدير الكلام عنده حشو لا جدوى فيه، لأنّ المتكلم قادر على إظهاره، ولكنّ الموقف يتطلب حذفه، وفي هذا يقول عن التحذير: "وإذا رأيت إنساناً يسير في طريق، وهو غافل عن سيارة توشك أن تصدمه، فقلت له: السيارة السيارة انتبه، وأفلت من خطر كان وشيكاً، وعرف من سياق الخطاب ومن لحن القول إنّما تريد أن تحذّره من خطر السيارة، فينجو منها، ولم تكن به حاجة إلى أن يسمع منك لفظ الفعل (احذر)، ولا بك حاجة إلى أن تصرّح بلفظه"<sup>(٢)</sup>.

فسياق الخطاب ولحن القول لهما الدور الأكبر في الإغراء والتحذير، كما يقول المخزومي، أضف إلى ذلك أنّهما يميزان بين التحذير والإغراء، فإذا رأيت رجلاً غافلاً يقف في وجه سيارة مسرعة فإتّك تقول له بصوت عالٍ: السيارة السيارة، على سبيل التحذير، وإذا رأيت رجلاً ينتقل راجلاً ولا يملك سيارة، فأنت تقول له: السيارة السيارة، على سبيل الإغراء وإن كان الصوت هنا أكثر ليناً من التحذير.

وفي هذا يقول السامرائي: قد يكون للتعبير الواحد تقديران مختلفان إذا كان يقال في أكثر من موطن، ولكلّ منهما معنى، نحو قولهم: رأسك والجدار. فمن الممكن أن يُراد به التحذير، بمعنى: احفظ رأسك من الجدار. أو يُراد به خلّ رأسك، أي اضرب رأسك بالجدار، وبهذا يخرج من باب التحذير<sup>(٣)</sup>.

1- المخزومي، مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبيق ١٢٦

2- المصدر السابق ١٢٦

3- السامرائي، إبراهيم، الجملة العربية ٩٦

## الاسم المنصوب على الاختصاص

الاختصاص: اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصّه أو يشاركه فيه<sup>(١)</sup>. قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله<sup>(٢)</sup>.

ويكون بقصر حكم مسند لضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده معمول لأخص محذوفاً وجوباً، وهو على خلاف مقتضى الظاهر لأنّه خبر بلفظ النداء<sup>(٣)</sup>.

ولا يجوز أن يتقدم المنصوب على الاختصاص على الضمير، وإنّما يكون الضمير حشواً بينه وبين ما نسب إليه أو أخيراً<sup>(٤)</sup>.

أي أنّه لا يكون في بداية السياق الكلامي، ولا في نهايته، بل إنّ التداول الاستعمالي له يُوجب أن يكون حشواً في وسط الكلام أو خلاله.

والاختصاص اصطلاحاً على قسمين:

الأول: المحمول على المنادى شكلاً وتركيباً، نحو: اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة.

الثاني: ما لم يكن محمولاً على النداء ولا منقولاً عنه، وهو المحمول على المفعول مباشرة، نحو: نحنُ العربُ أقرى الناس للضيف<sup>(٥)</sup>.

ومن بواعث الاختصاص الفخر والتواضع والبيان، ويكون ذلك بتحويل الأسلوب، قال سيبويه: "رغم الخليل أنّ الاختصاص نصب على أنّك لم ترد أن تُحدّث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً وتعظيماً. وهذا أشبه بقوله: إنّ بني فلان نفع كذا، لأنّه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنّه من بني فلان، ولكنّه ذكر ذلك افتخاراً"<sup>(٦)</sup>.

1- أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢٢٤٧/٥

2- ابن هشام، شرح شذور الذهب ٢١٦

3- ابن عقيل، شرح ابن عقيل (الحاشية) ٢٩٧/٢-٢٩٨

4- أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢٢٤٩/٥

5- عباينة، يحيى، تطور المصطلح النحوي البصري ١٢٣

6- سيبويه، الكتاب ٦٥/٢-٦٦

ويشبه الاختصاص النداء لفظاً، ويخالفه في ثلاثة أوجه:

- ١- أنه لا يستعمل معه حرف نداء، لا لفظاً ولا تقديراً.
- ٢- أنه لا بدّ أن يسبقه شيء، فلا يقع في أول الكلام.
- ٣- أن تصاحبه الألف واللام<sup>(١)</sup>.

والشرط الأخير يخصّ النداء، لوجود لفظ (أي) أو (أية) فيها، وإثما هما من الناحية الصوتية كتلة لفظية جيء بها للتوصل إلى مناداة ما فيه الألف واللام.

قال سيبويه: "هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء، فيجيء لفظه على موضع النداء نصباً، لأنّ موضع النداء نصب، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء، لأنّهم لم يجروها على حروف النداء، وذلك قولك: إنّ معشر العرب نفع كذا وكذا، كأنّهم قالوا: أعني، ولكنّه فعل لا يظهر ولا يستعمل، كما لم يكن ذلك في النداء، لأنّهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنّهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكنّ ما بعده محمول على أوله<sup>(٢)</sup>. فنصبه عند سيبويه على الفعل الذي لا يظهر، كأنّهم قالوا: اذكر أهل ذلك<sup>(٣)</sup>."

وفي كلام سيبويه هذا نرى أموراً في الاختصاص، منها: أنّه يجري على ما جرى عليه النداء، وليس بنداء، وهو منصوب بفعل لم يظهر ولم يستعمل، لأنّهم اكتفوا بعلم المخاطب. وهذا الفعل الذي لم يظهر يُقدّر، ولكن لماذا لا يستعمل؟ ولماذا تُخرج قولنا: نحن، أعني العرب، أقرى الناس للضيف، من باب الاختصاص؟ فالفعل موجود ولا نحتاج إلى تقديره، ومع ذلك نعرب (العرب) هنا: مفعولاً به منصوباً، ولا نقول: إنّ اسم منصوب على الاختصاص. فالاختصاص يكون بحذف الفعل الناصب له، فهو فعل مضمّر لا يظهر ولا يستعمل.

ويرى الفراء أنّ الاسم المخصوص منصوب على الحال فهو مثل (جميعاً)<sup>(٤)</sup>.

1- ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢/٢٩٧-٢٩٨، ابن هشام، أوضح المسالك ٤/٧٤، نهر، هادي، التراكيب اللغوية ١٥٨

2- سيبويه، الكتاب ٢/٢٣٣-٢٣٤

3- المصدر السابق ٢/٦٦

4- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ). مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر ط ١٩٤٨. ٢/٣٦٤



ويذهب الزمخشري مذهب سيبويه في الاختصاص؛ فهو يجري على طريقة النداء، وهو منصوب بفعل لازم إضماره، وذلك قولهم: أمّا أنا فأفعل كذا أيها الرجل، ونحن نفعل كذا أيها القوم، واللهمّ أغفر لنا أيها العصابة، جعلوا "أيا" مع صفته دليلاً على الاختصاص والتوضيح، ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة إلا أنفسهم، وكأنتهم قالوا: أمّا أنا فأفعل كذا متخصّصاً بذلك من الرجال، ونحن نفعل متخصّصين من بين الأقوام، وأغفر لنا مخصوصين من بين العصابات<sup>(١)</sup>.

ويجري هذا المجرى قولهم: إنّما معشر العرب نفعل كذا، وسوّغوا دخول اللام هنا، فقالوا: نحن العرب أقرى الناس للضيف، وأتاني زيد الفاسق الخبيث، ومررتُ به المسكين البائس. وهذا الذي يقال فيه: نصب على المدح والشتم والترحم<sup>(٢)</sup>.

فالزمخشري يعرض للصورتين اللتين يأتي عليهما الاختصاص، ولعلّ تسويغ دخول اللام هنا يبعده عن النداء، لأنّ المنادى المعرّف بال لا تدخله حروف النداء مباشرة، إلا لفظ الجلالة (الله)، وله ظروف استعمالية وصوتية معروفة تخصّ هذا اللفظ بعينه. أمّا التركيب الأول الذي حُمّل على النداء شكلاً وتركيباً فقد حذفت منه حروف النداء وتوصّل إلى المنادى بـ (أيها).

وفي هذا يقول سيبويه: أدخلت الألف واللام في قولك: نحن العرب أقرى الناس للضيف لأتّك أجريت الكلام على ما النداء عليه، ولم تُجره مجرى الأسماء في النداء، فلا يجوز لك أن تقول: يا العرب. وإنّما دخل في هذا الباب من حروف النداء أي وحدها، فجرى في مجراها النداء<sup>(٣)</sup>.

ويقول المبرد: "وقولك: اللهمّ أغفر لنا أيها العصابة، فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة؛ لأنّ فيها الاختصاص الذي في النداء، فأنت لم تدعُ العصابة ولكنك اختصتها من غيرها كما تختص المدعو فجرى عليها اسم النداء"<sup>(٤)</sup>.

فالاختصاص جار مجرى النداء وليس نداء، فنحن في النداء نخص مخاطباً فنقول: يا زيد، وكذلك الاختصاص، فالمقصود به معيّن ومحدّد، والمعرّف بالألف واللام ليس منقولاً عن النداء، فقد أجزى على ما النداء عليه، ولم تجره مجرى الأسماء في النداء، كما قال سيبويه.

1- الزمخشري، المفصل ٥٩

2- المصدر السابق ٥٩، ٦١

3- سيبويه، الكتاب ٢/٢٣٤

4- المبرد، المقتضب ٣/٢٩٨-٢٩٩

ويقول خليل عمارة: "لا علاقة للفتحة بالاسم الذي يلي الضمير بعامل محذوف تقديره أعني أو أخص، فإذا أظهرت هذا العامل فإِنَّكَ لا تحسّ بالفخر والاعتزاز الذي تجده عند عدم إظهار هذا الفعل المقدّر، فعندما تقول: أنا أعني الجنديّ أحمي الديار، نحنُ أخصّ المسلمين أقوياء بالإيمان، لا يجد السامع من معنى الفخر والتعالي ما يجده في الجملة في حال عدم ذكر هذا العامل، فالحركة الإعرابية - الفتحة - هي تعبير عن القصد والمعنى وليست أثراً لتسليط عامل لفظي عليه<sup>(١)</sup>.

وزيادة على هذا، فإن تقدير العامل الذي ذهبوا إلى أنه محذوف وجوباً يخلخل التركيب الكلامي إلى درجة يبعده عن قصديّة المتكلم، ويقلل من جمالية النص اللغوي.

ويرى تمام حسّان أنّ إرادة المخالفة بين المعنيين هي قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أنّ هذا خبر وهذا مختص<sup>(٢)</sup>.

فمن ذلك قول الفرزدق:

ألم ترَ أنا بني دارمٍ      زُرَّارُهُ فينا أبو مَعْبَدٍ<sup>(٣)</sup>

إذ نصب (بني) على معنى المدح والفخر، ولم يشأ أن يخبر به، إذ لو أخبر لرفع، ولكنّه خالف الأسلوب الخبري بسبب ما دخله من معنى المدح والفخر ولذلك نصب<sup>(٤)</sup>. فالشاعر قام بتحويل الكلام إلى النصب ليكون وقعه أكثر.

وقال أبو عائد الهذلي:

ويأوي إلى نسوةٍ بائسات      وشُعناً مرضيعٍ مثلُ السعالي<sup>(٥)</sup>

كأنّه حين ذكر (إلى نسوةٍ عطّل) صرّحَ عنده ممن علم أنهم شعث، ولكنّه ذكر ذلك تشنيعاً لهمّ وتشويهاً<sup>(٦)</sup>، فغيّرَ من أسلوب الوصف الذي هو خبر عادي مجرد من الانفعال النفسي، إلى

1- عمارة، خليل (١٩٨٤). في نحو اللغة وتراكيبها. عالم المعرفة جده ط١، ١٦٥

2- حسّان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٠

3- الفرزدق، الديوان، ١٥٥

4- القاسم، يحيى (١٩٩٣). أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية.

أبحاث اليرموك مجلد ١١ عدد ١، ٢٢

5- ديوان الهذليين ١٨٤/٢

أسلوب الشتم والهجاء، فقام تبعاً لذلك بتغيير في إعراب (شعثاً) حيث انتقل من الجر الذي هو أصل إعراب (وشعثاً) إلى النصب ليعبر عن تغييره لأسلوبه<sup>(٢)</sup>.

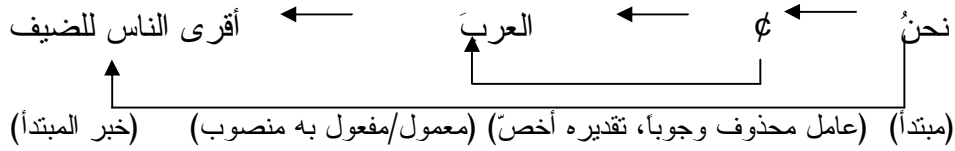
ومسألة حمل مثل هذه الأنماط على الاختصاص أمر فرغ منه القدماء، فقد ذكروا أنها ممّا يشبه "إنا بني فلان نفع"، لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنه من بني فلان ولكنه ذكر ذلك افتخاراً<sup>(٣)</sup>.

فقضية التحويلات الإسلوبية يمكن أن تكون نظرية جادة في تفسير كثير من القضايا الإعرابية مثل التي فسرها النحاة القدماء وفقاً لنظرية العامل التي تقول: إنه لا بدّ لكلّ معمول من عامل، وتطبيق هذه النظرية يُفسر بصورة معقولة بعض المنصوبات، ومنها الاختصاص<sup>(٤)</sup>.

وهذا يعني أنّ المعنى هو الذي جعل المتكلم يحول أسلوبه من الضمّ إلى الفتح ليكون ذلك أبلغ، وهو أمر بالغ الأهمية في تفسير الظاهرة اللغوية انطلاقاً من البعد التداولي الاستعمالي للغة.

وعند تحليل (نحنُ العربُ أقرى الناس للضيف)، نرى الفرق بين رأي القدماء، والرأي القائل بالتحويلات الإسلوبية:

إذ يظهر رأي القدماء كالاتي:



بمعنى أنّ رأي القدماء مرتبط بنظرية العامل، فلا بدّ لكلّ معمول عامل، والاسم المنصوب لا بدّ له من ناصب، ولهذا قدر النحاة فعلاً محذوفاً يسوّغ النصب، ويقدم تفسيراً دلاليّاً فيه شيء من التكلف لمعنى التركيب الكلامي.

1- سيبويه، الكتاب ٦٦/٢

2 - القاسم، يحيى، التحويلات الأسلوبية ٢٧

3- سيبويه، الكتاب ٦٦/٢ ، القاسم، يحيى، التحويلات الأسلوبية ٢٨

4- القاسم، يحيى، التحويلات الأسلوبية ٣٠

ويظهر الرأي القائل بالتحويل الإسلوبى كالاتي:

نحنُ العربُ أقرى الناس للضيف      تحولت إلى      نحنُ العربُ أقرى الناس للضيف.  
 (في الأصل مرفوع، لأنه خبر)      (منصوب بالتحويل الإسلوبى،

بعد تحويل المعنى من الخبر إلى المدح)

أي إنّ التحويلات الأسلوبية تقدّم الاعتماد على المعنى، فهو الذي فسّر نصب الاسم في الاختصاص، لأنه نقله من الخبر إلى المدح، وإظهار هذا النقل يتمّ باللجوء إلى الفتحة التي تناسب البعد الانفعالي الذي بُني عليه النص، وهو في هذا المثال المدح، وقد يكون في غيره ذمّاً أو ترحماً أو فخراً، وهي أمور تشترك وفقاً لما نحن بصددّه في الانفعالية أو البعد الانفعالي.

ومن المرجّح لدينا أنّ هذه القضية (التحويلات الأسلوبية) تنطلق من رأي إبراهيم مصطفى في أنّ الفتحة ليست حركة إعراب ذات معنى تركيبى، كما في الضمّة والكسرة في حالتي الرفع والجر وما هي إلا حركة خفيفة مستحبة عند العرب<sup>(١)</sup>. كما تنطلق من رأي (Ohman) الذي يرى أنّ الكثير من التحويلات الأسلوبية ذات طابع اختياري، أي أنّ التركيب اللغوي المستعمل يمكن تحويله إلى عدّة تراكيب على المستوى السطحي دون أن يُحدّث تغيير يؤثر تأثيراً كبيراً في دلالة هذا التركيب<sup>(٢)</sup>. وهذا يعني استثمار ما تتيحه اللغة من هامش حرية لأبنائها، يتصرفون ضمنه بلغتهم بما تهيئه هذه التحويلات من إمكانات اللغة نفسها.

1 - مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٥٠

2 - ليونز، جون (١٩٨٥). نظرية تشومسكي اللغوية. ترجمة حلمي خليل الاسكندرية ط١. ٣٣-٣٤

## الاشتغال

الاشتغال باب عائد النحاة قديماً قبل إبراهيم مصطفى، فحقيقة الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل، هو فعل أو وصف، وكلّ من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظاً، نحو (زيداً ضربته) أو محلاً، نحو (زيداً مررت به) أو ما لابس ضميره نحو (زيداً ضربت غلامه) أو (زيداً مررت بغلامه)<sup>(١)</sup>.

وأهمّ ما يقوم عليه الاشتغال هو اشتغال الفعل بنصب الضمير، ولا يجوز عند النحاة أن يسلب العامل على مفعولين في وقت واحد، ولذلك حاولوا تبرير نصب الاسم المتقدم فلم يجدوا إلا التقدير ليسعفهم بهذا، فقالوا: إنّ الناصب لهذا الاسم يفسّره ما بعده ففي قولك: زيداً ضربته، يكون الناصب: ضربتُ زيداً ضربته.

وهذا هو التفسير الذي نجده في كتب النحاة، فقد قال سيبويه: "المنصوب على إضمار فعل يفسّره ما بعده نحو: زيداً ضربته"<sup>(٢)</sup>.

وقال عنه المبرد: المفعول الذي شغل الفعل عنه وانتصب بالفعل المضمر، لأنّ الذي بعده تفسير له، نحو: أزيداً ضربته؟<sup>(٣)</sup>.

وقال عنه الزمخشري: "ومن المنصوب باللازم إضماره ما أضمر على شريطة التفسير في قولك: زيداً ضربته، كأنك قلت: ضربتُ زيداً ضربته، إلا أنّك لا تبرزه استغناء عنه بتفسيره"<sup>(٤)</sup>.

وقال عنه الزجاجي: "إن اشتغل الفعل عن المفعول تنصبه بفعل مضمر يدلّ عليه هذا الظاهر، فنقول: زيداً ضربته، والتقدير: ضربتُ زيداً ضربته. ولكنّه فعل لا يظهر"<sup>(٥)</sup>.

ويرى إبراهيم مصطفى أنّ باب الاشتغال باب عويص، وعَرّ النحاة فيه البحث وأكثروا الخلاف؛ فالنحاة وقفوا عند التركيب التالي: زيداً لقيته. الذي لأجله وحده خلق باب الاشتغال،

1 - ابن هشام، شرح شذور الذهب ٤٢٦

2- سيبويه، الكتاب ٨١/١

3- المبرد، المقتضب ٧٦/٢

4- الزمخشري، المفصل في علم العربية ٦٤

5- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت ٣٤٠ هـ). الجمل في النحو، تحقيق د. علي الحمد مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل إربد، ط ١، ١٩٨٤، ٣٩

فوجدوا أنّ الفعل قد نصب الضمير واستوفى بذلك عمله، فليس له أن ينصب الاسم المتقدم بعد ما شغل بضميره. واضطروا بحكم نظرية العامل وحكم فلسفتهم فيها أن يقدرُوا لنصب هذا الاسم عاملاً محذوفاً يفسّره الفعل المذكور<sup>(١)</sup>.

وهذا الرأي سبق إليه إبراهيم مصطفى، فقد رفض ابن مضاء ما قاله النحاة في ناصب الاسم المتقدم: فهو منصوب بفعل محذوف — كما يقول النحاة — فلا بدّ أن يكون هناك ناصب للاسم المتقدم إن لم يكن ظاهراً فمقدّر، فقاعدة النحاة تقول: كلّ منصوب لا بدّ له من ناصب<sup>(٢)</sup>.

وإبراهيم مصطفى في قوله: وهذا التركيب الأخير وحده، أي: زيذاً لقيته، هو موضع الاشتغال ولأجله خلق الباب وأطيلت أبحاثه<sup>(٣)</sup>. يخرج التراكيب الأخرى من باب الاشتغال، لأنّ باب الاشتغال عند النحاة أوسع من ذلك، فهناك تراكيب أخرى مثل: زيذاً مررت به، وزيذاً ضربت غلامه، وزيذاً مررت بغلامه، وزيذاً ضربته.

فالنحاة درسوا حالات الرفع وحالات النصب ووجوب كلّ منهما وجوازه، ولم يقفوا عند حالة النصب فقط.

ويرى سيبويه أنّ ناصب الاسم المتقدم لا يظهر للاستغناء بتفسيره، ف(زيذاً) في (زيذاً ضربته) نصب على إضمار فعل يفسّره، أي ضربت زيذاً ضربته<sup>(٤)</sup>. وإذا نصبت (زيذاً لقيت أخاه)، فكأنّه قلت: لا بسنتُ زيذاً لقيت أخاه. ويضيف: هذا تمثيل ولا يُتكلّم به<sup>(٥)</sup>.

ولعلّ في قول سيبويه هذا ما يفسّر هجوم ابن مضاء وإبراهيم مصطفى وغيرهم على الاشتغال، فالفعل الذي ينصب الاسم المتقدم لا يظهر، وتقديره الفعل لابس يبعد الكلام عن المعنى الذي وجد من أجله، وقوله: هذا تمثيل ولا يُتكلّم به، يبعدنا عن الاستعمال اللغوي، فما فائدة الكلام إذا لم يكن دارجاً ومستعملاً في لغة الناس؟

ولكثرة مسائل الاشتغال والحاجة إلى التقدير، جاء موقف النحاة منه في اتجاهين:

- 
- 1- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ١٥١
  - 2- ابن مضاء، الرد على النحاة ٨٩
  - 3- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ١٥١
  - 4- سيبويه، الكتاب ٨١/١
  - 5- المصدر السابق ٨٣/١

الأول: يمثله سيويوه<sup>(١)</sup> والمبرد<sup>(٢)</sup> وابن هشام<sup>(٣)</sup> وغيرهم؛ وهؤلاء درسوه وبينوا مسائله، وبينوا أحكامه وحالات نصبه ورفعته.

الثاني: يمثله ابن مضاء<sup>(٤)</sup> وإبراهيم مصطفى<sup>(٥)</sup> وشوقي ضيف<sup>(٦)</sup> وإبراهيم السامرائي<sup>(٧)</sup> وأحمد البرزة<sup>(٨)</sup> وغيرهم. وأصحاب هذا الاتجاه هاجموا الاشتغال، لكثرة فروعه وتعدّد مسائله، فمرة يأتي مرفوعاً ومرة منصوباً، ويجوز فيه الوجهان في مرة ثالثة، كما يقدر فعل محذوف هو الفعل المتأخر كما في: زيداً ضربته، فيقدرون: ضربت زيداً ضربته، أمّا في قولنا: زيداً مررت به، وزيداً ضربت أخاه فلا يجوز تقدير (مررت) في الأول و(ضربت) في الثاني؛ لأنّ المعنى يفسد بهما، بل قدروا في الأول: جاوزت زيداً مررت به، وفي الثاني: أهنت زيداً ضربت أخاه. ولهذه الأسباب رأوا أنّه باب وعر على درس اللغة والناشئة، ومن الأفضل حذفه، وإدراجه في أبواب النحو الأخرى مثل المبتدأ والمفعول به.

وبيّن الأنباري في المسألة الثانية عشرة من مسائل الإنصاف في مسائل الخلاف، قول البصريين والكوفيين في ناصب الاسم المشغول عنه؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذهب البصريون إلى أنّه منصوب بفعل مقدر. ويرى الأنباري أنّ رأي الكوفيين فاسد، فهو مع البصريين في رأيهم<sup>(٩)</sup>.

هذا رأي البصريين والكوفيين، والخلاف واضح بينهما، فالكوفيون يعملون الفعل في الضمير والاسم المشغول عنه، وهذا ما يرفضه البصريون استناداً لنظرية العامل؛ فلا يجوز أن يعمل الفعل في الضمير والاسم المتقدم في الوقت نفسه.

1- سيويوه، الكتاب ١/٨٠-٨٣

2- المبرد، المقتضب ٢/٧٦، ٢/٢٩٩، ٣/١٧٦

3- ابن هشام، شرح قطر الندى ٢١٠-٢١٤ ابن هشام، شرح شذور الذهب ٤٢٦-٤٢٨

4- ابن مضاء، الرد على النحاة ١٠٣-١٢٢

5- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ١٥١-١٥٨

6- ضيف، شوقي (١٩٨٦). تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده. دار المعارف، القاهرة.

١١٥-١١٧

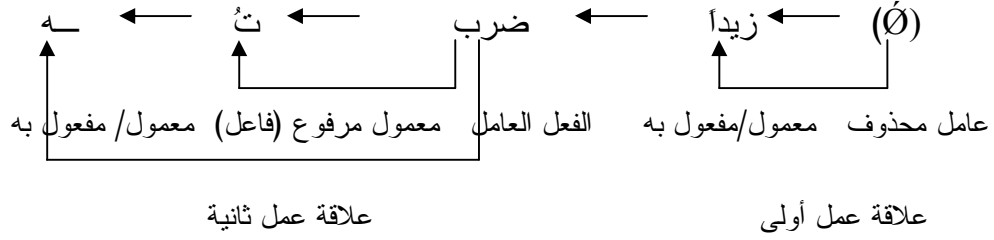
7- السامرائي، إبراهيم، النحو العربي، نقد وبناء ١٠١-١٠٤

8- البرزة، أحمد مختار (١٩٨٥). أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم. دراسة تحليلية لنموذجين: الاشتغال

صيغته وإعرابه التوكيد: "إن" النافية، مؤسسة علوم القرآن دمشق، بيروت ط ١، ١١-١٣

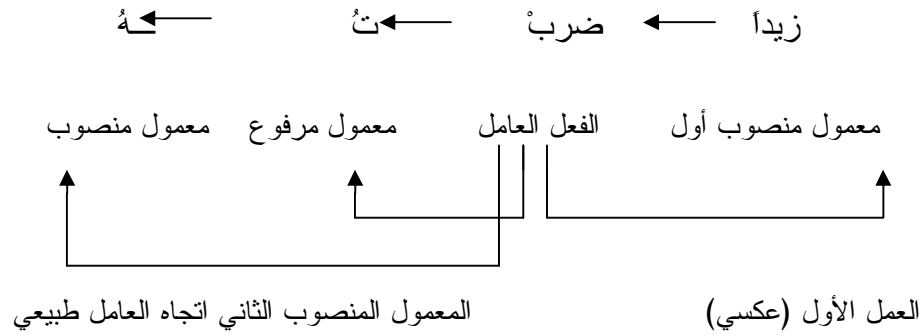
9- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٨٢

ويظهر رأي البصريين كالاتي:



فالبصريون لا يجوزون إعمال الفعل في الضمير والمفعول المتقدم في الوقت نفسه ولتسوية نصب الاسم المتقدم. قالوا: إنَّ هناك عاملاً محذوفاً لا يجوز إظهاره عمل هذا النصب، يفسره العامل الذي يليه. ففي رأيهم هناك علاقة عمل: الأولى تتكون من الفعل المحذوف والاسم المنصوب المتقدم، والثانية تتكون من الفعل العامل والضمير المنصوب.

أمّا رأي الكوفيين فيظهر بهذه الصورة:

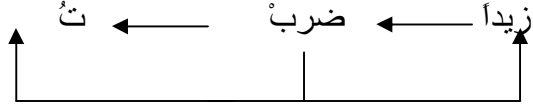


ولعلّ رأي الكوفيين يجعل الأمر أوضح وأسهل، فالفعل عمل في الاسم المتقدم وفي الضمير في الوقت نفسه، فكان عمله الأول عكسياً؛ إذ نصب الاسم المتقدم عليه ثم عمل باتجاه الطبيعي في نصب الضمير التالي له.

والكوفيون بهذا التفسير غير مضطرين لجلب عامل يعمل النصب في الاسم المتقدم، لأنّ العامل موجود في الجملة.



ويرجح رأي الكوفيين في هذه المسألة، فلو حذفنا الضمير وقلنا زيدا ضربتُ. لاتفق الفريقان على نصب الاسم المتقدم بالفعل ضرب، ويظهر كالتالي:



عمل في المتقدم وهو متأخر رتبة الفاعلية

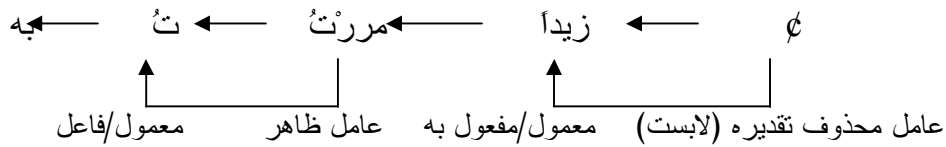
وقد كان التركيز فيما سبق على نمط واحد من الاشتعال وحده: زيدا ضربته. ورأينا ما قاله النحاة عنه.

ولنأخذ النمطين التاليين، وهما: زيدا مررت به وزيدا ضربت أخاه

\* زيدا مررت به.

لقد وقف النحاة حائرين أمام هذا التركيب، فالفعل المتأخر لا يعمل في (زيداً) النصب، لأنه فعل لازم، فأين العامل؟ والنحاة كعادتهم يلجأون إلى التأويل والتقدير، فالفعل (مر) اللازم يقدر بالفعل (لابس) المتعدي. وعليه يصبح التركيب:

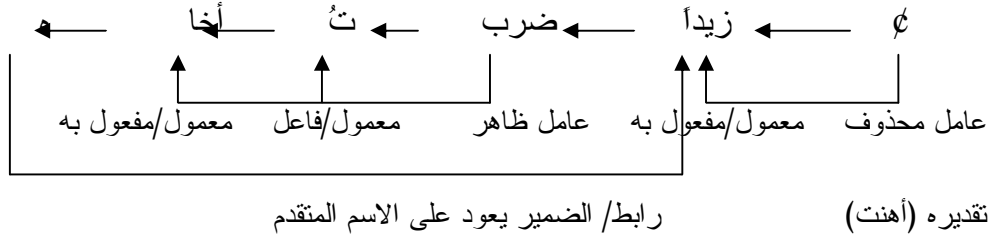
زيداً مررتُ به = لابسْتُ زيدا مررتُ به



والنحاة سوَّغوا النصب في هذا التقدير ولكنهم أفسدوا المعنى، فالعبارتان السابقتان مختلفتان.

\* زيدا ضربت أخاه.

فسر النحاة هذا النمط تفسيراً غريباً، ويظهر تفسيرهم بالمخطط التالي:



فالعامل وقع على (أخاه) و(زيداً) لم يُضرب، وإنما الذي ضربَ (أخاه)، فلو قدرنا فعلاً يفسره ما بعده لفسد المعنى، كأن نقول: ضربتُ زيدا ضربت أخاه. ولهذا حول النحاة التخلص من هذا الأمر، فقالوا: إنَّ التقدير: أهنتُ زيدا ضربتُ أخاه<sup>(١)</sup>.

وما دام الفعل (أهنت) يسوّغ النصب فلماذا لا نقول: رأيت زيدا ضربت أخاه. أو سمعت أو شاهدت؟؟

ولنعد إلى تعريف الاشتغال: وهو اشتغال الفعل بنصب الضمير عن نصب الاسم المتقدم. لنرى أنّ هذا النمط خرج عن حدّ الاشتغال فالفعل نصب (أخا) ولم ينصب الضمير الذي يربط الاسم المتقدم بما يليه. والفعل لم يعمل في الضمير حتى تقدّر فعلاً مثله، كما أنّ رأي الكوفيين لا يصلح هنا: فلا يجوز أن يعمل الفعل (ضرب) في الضمير وفي (زيداً) لأنّه عمل في (أخا)، ولا يمكن أن يعمل في (زيداً).

وللخروج من هذه المسألة وضع النحاة الذين هاجموا الاشتغال حلاً لها:

ونبدأ بابن مضاء الذي رأى أنّ العامل هو المتكلم، والحلّ في رأيه هو: "إن كان العائد على الاسم المقدم قبل الرفع ضمير رفع، فإنّ الاسم يرتفع، كما أنّ ضميره في موضع رفع، ولا يضمّر رافع كما لا يضمّر ناصب، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اثباعاً لكلام العرب"<sup>(٢)</sup>.

وقد وضع إبراهيم مصطفى تفسيراً للاشتغال بعيداً عن نظرية العامل، يقول: "إنّك إذا أردت بالاسم المتقدم على الفعل في مثل (زيداً رأيت) أن يكون مُتحدّثاً عنه مسنداً إليه، فليس إلا الرفع،

1 - رضي الدين، شرح الكافية ١/٣٩٨-٣٩٩

2- ابن مضاء، الرد على النحاة ١٠٥-١٠٦

والاسم أت في موضعه من الكلام، وإذا أردت أن هذا الاسم إنما سيق تنمة للحديث وبياناً له لا مُتحدثاً عنه فالحكم النصب، تقول: (زيداً رأيتُه). وقد تقدّم الاسم عن موضعه، وخولف به ترتيبه لغرض أو لمعنى قصد إليه المتكلم من معاني التقديم<sup>(١)</sup>. فذكر الضمير، عنده، في (زيداً رأيتُه) زيادة في البيان<sup>(٢)</sup>.

فالاسم المتقدم في حالة النصب عند إبراهيم مصطفى سيق تنمة للحديث وبياناً له لا مُتحدثاً عنه، لأنّ الفتحة عنده ليست علامة إعراب، أمّا إذا كان مسنداً إليه فحقه الرفع لأنّ الضمة علامة الإسناد.

أمّا شوقي ضيف فقد طالب بإلغاء باب الاشتغال من كتب النحو، يقول: "وحرريّ أن يلغى الباب من كتب النحو وأن تعرض أمثلة النصب في باب الحذف المقترح لبيان أنّ الفعل قد يحذف إذا دلّ عليه دليل"<sup>(٣)</sup>.

وقال: إنّ وجه وجوب الرفع لا يدخل في باب الاشتغال، لأنّ أمثلته من صنع النحاة، وبالمثل ينبغي أن يحذف وجه وجوب النصب، لأنّ أمثلته من صنع النحاة ليقابلوا بين أحوال وجوب الرفع وأحوال وجوب النصب، وهكذا يبقى ثلاثة وجوه وهي جواز النصب والرفع ورجحان النصب ورجحان الرفع، وهذه الوجوه الثلاثة عربية فصيحة ومن حقّ المتكلم أن يرفع الاسم المشغول عنه أو ينصبه فيها جميعاً، وعند الرفع يكون مبتدأ خبره الجملة التالية، فينتقل إلى الباب المبتدأ والخبر، وحين النصب يكون مفعولاً به لفعل محذوف يدلّ عليه الفعل التالي، فينتقل إلى باب المفعول به<sup>(٤)</sup>.

وما يراه شوقي ضيف يصلح في النحو التعليمي للناشئة، لنبتعد بهم عن التفريعات والمسائل التي تبعد النحو التعليمي عن الهدف الذي وضع لأجله، ولكننا لا يمكن أن نطبّق هذا الرأي في الدراسات المتخصصة والمتعمقة في النحو، فالاشتغال باب موجود لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يلغى.

1- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ١٥٣-١٥٤

2- المصدر السابق ١٥٤

3- ضيف، شوقي، تيسير النحو التعليمي ١١٧

4- المصدر السابق ١١٦-١١٧

وتبع إبراهيم مصطفى في إنكار العامل تلميذه مهدي المخزومي، وأنكر أن يكون هناك إضمار أو تقدير في قولك: هلا زيدا رأيتَه، لأنَّ الاسم المنصوب بعد هلا - كما يرى - مفعول مقدم للفعل المتأخر، ولا يمنع من كونه مفعولاً له اتصاله بضميره، أو اشتغاله عنه بضميره<sup>(١)</sup>.

وطالب إبراهيم السامرائي أن يُلغى باب الاشتغال، يقول: "لا خيرَ يرجى من أفراد باب في النحو لما أَسْمَوْه الاشتغال، فهو باب ملقّ مجمّع على هذا النحو غير العلمي، وكان حقّه أن يفرّق على ما هو خاصّ به"<sup>(٢)</sup>.

وهذا الباب ملقّ - كما يرى - بسبب من رأي البصريين الذي يقول: إنّ الاسم المتقدم مشغول بفعل مقدّر، في حين أنّ الكوفيين أصحّ وجهاً والاسم المتقدم ليس إلا مفعولاً به مقدماً<sup>(٣)</sup>. فالاسم المتقدم عنده هو المفعول الحقيقي، وأنّ الضمير تفسير له وكناية عنه، ومتى وجد الاسم الحقيقي فليس لضميره من فائدة غير العدد والبيان<sup>(٤)</sup>.

لا يمكن لنا أن نوافق إبراهيم السامرائي في إلغاء باب الاشتغال، فالغاؤه يعني إنكاراً لنظرية العامل التي قام عليها النحو العربي ووضعت قواعده وأصوله. كما أنه استثناء لشريحة لغوية مستعملة بالفعل في التداول اللغوي العربي.

وأسلوب الاشتغال عند خليل عمارة أسلوب من أساليب التوكيد، فالاسم المشغول عنه هو المفعول به الحقيقي، وقد تقدّم للأهمية والضمير العائد عليه مؤكّد له<sup>(٥)</sup>.

ووافق أحمد البرزة خليل عمارة في مسألة التوكيد، يقول: "إذا نصبت هذا الاسم فقلت: (الهلالَ رأيتَه)، فقد أخبرت أنّك خصصت الهلال بالرؤيا على وجه من وجوه التأكيد فأنت تؤكّد رؤيتك له دون استعمال ألفاظ التوكيد وأدواته، وإن رفعت ذلك الاسم فقلت: (الهلالُ رأيتَه) لم يعد قولك أن أخبرت برؤيتك الهلال إخباراً عارياً من التوكيد"<sup>(٦)</sup>.

ومن ينظر في الآراء التي جاءت بعد إبراهيم مصطفى يجدها تدور في فلكه، فتقوم على إنكار العامل الذي أوجد الاشتغال، فإبراهيم مصطفى باتباعه ابن مضاء في هجومه على النحاة

1- المخزومي، مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبيق ١٢٨-١٢٩

2- السامرائي، إبراهيم، النحو العربي نقد وبناء ١٠٤

3- المصدر السابق ٥٥

4- المصدر السابق ١٠٢

5- عمارة، خليل(د.ت). أساليب التوكيد اللغوي. دار الفكر للنشر عمان، ٥٦.

6- البرزة، أحمد، أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم ١٣

الذين تمسكوا بنظرية العامل، فتح الباب واسعاً أمام الذين جاءوا بعده ليعيبيوا على القدماء تمسكهم بالعامل الذي أفسد النحو من وجهة نظرهم.

ولعل الخروج من هذا الأمر يكون بالأخذ بالجملة غير الإسنادية فما دام هذا التركيب يعطي معنى يحسن السكوت عليه فعلياً أن تقبل به وتقول إنّ (زيداً) في (زيداً مررت به) و (زيداً ضربت أخاه) اسم منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

### الفصل الثالث:

#### المشبه بالمفعول في اللفظ:

- الحال
- التمييز
- اسم إن
- خير كان
- المستثنى في الاستثناء التام الموجب
- اسم لا النافية للجنس

## الحال

الحال من المنصوبات التي تشتمل على علم المفعوليّة<sup>(١)</sup>، والحال عند النحاة كلّ اسم أو ما هو في تقديره منصوب لفظاً أو نية، مفسر لما انبهم من الهيئات أو مؤكد لما انطوى عليه الكلام<sup>(٢)</sup>. وهو اسم نكرة جاء بعد معرفة، وقد تمّ الكلام دونه<sup>(٣)</sup>، صالح لجواب كيف<sup>(٤)</sup>.

وربط النحاة الحال بالمفعول، قال الزمخشري: "شُبّه الحال بالمفعول به حيث إنّها فضلة مثله، جاءت بعد مضي الجملة، ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنّها مفعول فيها<sup>(٥)</sup>. لأنّ الحال يقع فيه الفعل، إذ المجيء في وقت الضحك في: "جاء زيدٌ ضاحكاً" فأشبهت ظرف الزمان<sup>(٦)</sup>.

والحال انتصبت انتصاب الظرف ولهذا شبهت بالمفعول فيه، قال ابن شقير: "صار الحال نصباً لأن الفعل يقع فيه تقول: قدمت ركباً، وانطلقت ماشياً، وليس بمفعول في قولك: لبستُ الثوبَ، لأن الثوب ليس بحال وقع فيه الفعل، فانتصب انتصاب الظرف حين وقع فيه الفعل"<sup>(٧)</sup>، فالحال ليس بظرف ولكنه مشبّه بالظرف، فقيل مفعولاً فيه على التشبيه بالظروف<sup>(٨)</sup>.

وقد عقد سيبويه باباً للحال سمّاه "باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنّه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنّه مفعول به. وذلك قولك: كلمته فاهٌ إلى فيّ، وبايعته يداً بيد، كأثّه قال: كلمته مشافهة، وبايعته نقداً، أي كلمته في هذه الحال. فانتصب لأنّه حال وقع فيه الفعل"<sup>(٩)</sup>.

فالحال مشبّه بالمفعول من جهتين: الأولى أنّه فضلة جاءت بعد تمام الكلام والثانية أنّ الحال يقع فيه الفعل مثل المفعول فيه.

1 - رضي الدين، شرح الكافية ٢٦٤/١

2 - ابن عصفور، المقرب ٢١١

3 - الزجاجي، الجمل في النحو ٣٥

4 - أبو حيان، ارتشاف الضرب ١٥٥٧/٣

5 - الزمخشري، المفصل ٧٨

6 - السيوطي، الهمع ٢٩٤/٢

7 - ابن شقير، المطى في وجوه النصب ١٠

8 - الوراق، علل النحو ٥٠

9 - سيبويه، الكتاب ٣٩١/١

وما دام الحال منصوباً فلا بدّ له من ناصب، لأنّ الإعراب أثر يجلبه العامل، فكلّ حركة من حركاته وكلّ علاقة من علاقاته إنّما تجيء تبعاً لعامل في الجملة إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً فهو مقدّر ملحوظ<sup>(١)</sup>.

والعامل في الحال كما – يرى النحاة – إما فعل وشبهه من الصفات أو معنى الفعل<sup>(٢)</sup>. وقالوا: معنى الفعل لتسويغ نصب أحوال لم يتقدمها فعل أو شبهه كقولك: هذا المعلم مقبلاً.

ويرى أبو جناح أنّ النحاة وضعوا أنفسهم في مأزق عندما قالوا بالعامل، والتزامهم بتقديره لتفسير ظاهرة النصب، يقول: ولعلّ أطرف ما تواجهه نظرية العامل من مأزق ورود أحوال منصوبة في كلام العرب الفصحاء، دون أن يتقدمها ما يصلح أن يكون عاملاً للنصب. من ذلك قول العرب: هذا الخليفة قادماً، وهذا ابن أوى مقبلاً، فالجملتان تخلوان تماماً من الفعل أو أحد المشتقات ممّا يصلح أن يكون عاملاً للنصب، ولكن النحاة لا يعدمون الحيلة لتفسير هذه الظاهرة كي تطرد نظريتهم في العامل<sup>(٣)</sup>.

ويرى أنّ الخروج من هذا المأزق أن يسلموا بمقولة: إنّ الفتحة ليست علامة إعراب وليست أثراً لعامل<sup>(٤)</sup>.

واضطراب النحاة ظاهر في تفسير العامل في الحال في قولهم "ضربي العبدَ مسيئاً".

وقد فصلها عبد الرحمن أيوب وبين رأي النحاة فيها، قال: مثلّ النحاة لحذف الخبر وجوباً لوجود حال تسدّ مسدّ الخبر بالمثل "ضربي العبدَ مسيئاً" ثم أعربوا هذا التقدير زاعمين أنهم يعربون المثال المذكور مع أنّ الواقع أنهما مختلفان عن بعضهما<sup>(٥)</sup>.

والتقدير لهذا المثال هو: ضربي العبدَ حاصلٌ إذا كان مسيئاً.

وأعربوا التقدير كما يأتي: (ضرب) : مبتدأ و(الياء) فاعل لضرب مضاف إليه و(العقد) مفعول. و(حاصل) خبر المبتدأ و(إذا) ظرف للزمان المستقبل و(كان) فعل ماض تام، والفاعل ضمير مسند جوازاً تقديره (هو) يعود على العبد، (مسيئاً) حال من هذا الضمير<sup>(١)</sup>.

1 - مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٢٢

2 - الزمخشري، المفصل ٧٩

3 - أبو جناح، صاحب، دراسات في نظرية ٣٢

4 - المصدر السابق ٣٣

5 - أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي ١٦١



وقد قال النحاة بأنّ (مسيئاً) ليست حالاً من (العبد) بل من الضمير العائد عليه، المسند في (كان) المحذوفة. وعلتهم لهذا أنها لو كانت حالاً من (العبد) لكانت من مكملات المبتدأ، إذ إنّها تكمل معموله، ومن ثم لا تصلح أن تكون سادّة مسدّ الخبر، لأنّ الخبر ركن من أركان الجملة الاسمية ولا يصلح أن يسدّ ما يكمل أحد مكملات الركنين مسدّ الركن الآخر<sup>(٢)</sup>.

والنحاة يتحرّجون من إعراب (مسيئاً) حالاً من (العبد) خشية أن تكون من معمولات المبتدأ فلا تسدّ مسدّ خبره. وهم هنا خاضعون لاعتبار فلسفي، وذلك أنّهم يجعلون المبتدأ ركناً للجملة، مغايراً للخبر، ويجعلون مكملات المبتدأ بناء على هذا مغايرة للخبر، فلا تسدّ مسدّه لأنّ مكمل الشيء جزء منه، ومن ثم لا يصحّ أن يسدّ مسدّ نقبضه<sup>(٣)</sup>.

ويرى عبد الرحمن أيوب أن ليس أمام النحاة من مخرج سوى إعراب "مسيئاً" حالاً من "العبد" وعدم قولهم بالتقدير الذي رأيت أنّهم به ينقضون قاعدتهم<sup>(٤)</sup>.

وإذ ننقل رأي عبد الرحمن أيوب فإننا نعدّه رأياً لإبراهيم مصطفى، لأنّ عبد الرحمن أيوب تلميذ إبراهيم مصطفى ومتأثر بأرائه، وقد قدّم إبراهيم مصطفى لهذا الكتاب وأشاد به.

كما نلاحظ أنّ عبد الرحمن أيوب عاب على النحاة التقدير والتأويل الذي يبعد الكلام عن معناه. وذلك بجلب جمل وكلمات لا يقصدها المتكلم، وإثما جلبها النحاة لتستقيم لهم القواعد التي وضعوها.

ومن الأمثلة على هذه التقديرات ما قدره النحاة في الحال المؤكدة لمضمون الجملة نحو: زيدٌ أخوك عطوفاً. أي أحقه عطوفاً، ومن شروطها كون جزأها معرفتين لأنّ التأكيد إنّما يكون للمعارف وكونهما جامدتين لا مشتقتين، وقالوا في عاملها:

١. إنّهُ مضمّر تقديره (أحقّه) أو (أعرفه).

٢. إنّهُ المبتدأ متضمناً معنى التثبيّه.

٣. إنّهُ الخبر مؤولاً بمسمّى، ولظهور تكلف القولين كان الراجح الأول<sup>(٥)</sup>.

1 - أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي ١٦١

2 - المصدر السابق ١٦٢

3 - المصدر السابق ١٦٣

4 - المصدر السابق ١٦٤

فلا يوجد هنا ظاهر، ولذلك لجأ النحاة إلى تقدير عامل محذوف، وذلك لأن الحال المؤكدة للجملة لم ترد عن العرب إلا بهذه الصورة، أي أن العامل لم يكن له وجود. ولكن النحاة في سبيل تسوية حركة النصب تصوروا أنّ هذه الحركة لها عامل. وإن لم يكن موجوداً في الجملة قدر.

وورد عن العرب جمل غير تامة من جهة الإسناد إلا أنّها تفيد معنى يحسن السكوت عليه، من ذلك قولهم: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى.

ولكي تتحقق لهم عناصر الإسناد، قدرّوا الفعل (تحوّل) وبهذا أصبحت الجملة كالاتي:

أتحول تميمياً مرة وقيسياً أخرى<sup>(٢)</sup>.

ومع تحقيق عناصر الجملة فإنّهم أخرجوها عن الغرض الذي قيلت لأجله، ففي هذه الجملة تحوّل أسلوبياً لجأ إليه القائل ليعبر عن التوبيخ.

وفي هذا يقول إبراهيم مصطفى: لقد اضطرّ النحاة في سبيل تسوية مذهبهم وطرّد قواعدهم إلى التقدير وأكثروا منه، يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه فيمدّهم التقدير بما أرادوا<sup>(٣)</sup>.

ولذا علينا أن نقبل بوجود الجمل غير الإسنادية التي تؤدي معنى يحسن السكوت عليه، وبهذا لا نحتاج إلى تقدير محذوف لم يكن في ذهن المتكلم أصلاً.

1 - السيوطي، الهمع ٣١٨/٢

2 - سيبويه، الكتاب ٣٤٥/١

3 - مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٣٤

## التمييز

تلمس النحويون وجه الشبه بين التمييز والمفعول، لأنه منصوب وكل منصوب لا بد أن يكون مما تفضي إليه دلالة الفتحة وهي المفعولية، ولذا فإننا نجد أن سيبويه يسمي التمييز مفعولاً، قال: "وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقوَ قوة غيره مما تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماءً وتفتأت شحمًا، ولا نقول: امتلأته ولا تفتأته"<sup>(١)</sup>.

فوجه الشبه - كما يرى سيبويه - بين المفعول والتمييز هو عمل الفعل فيهما، فالفعل تعدى إلى المفعول به وعمل به كما تعدى في التمييز إلا إنه لم يقوَ قوة غيره. وهو شبه يستند إلى الشكل الذي يجمع بينهما انطلاقاً من فكرة العامل، لا من جهة الدلالة على علاقة المفعولية.

وقال النحاة أيضاً: يكون موقع التمييز آخرًا كما أن المفعول كذلك، فإنه فضلة أي بعد استقلال الكلام بفاعله، ولذلك وجب أن يكون منصوباً<sup>(٢)</sup>.

وقد نفسر كلمة (فضلة) بـ (زائد) وهذا ما قاله الزمخشري في تفسيره نصب التمييز، إذ قال: ألحق التمييز بالمفاعيل لأنه زائد في الكلام كالمفعول<sup>(٣)</sup>.

والتمييز شاهد على حيرة النحويين واختلافهم في تفسير ظاهرة النصب فيه، فبعد أن استقروا على القول بأن كل منصوب لا بد له من ناصب، وواجههم قول القائل: عندي عشرون درهماً. وجدوا أن درهماً منصوب وليس له ناصب، لا مذكور ولا محذوف، فالظرف لا يعمل، والمبتدأ الذي هو عدد جامد لا يعمل أيضاً، والجملة لا تحتمل تقدير عامل محذوف، لأن المعنى لا يقتضي مثل هذا التقدير<sup>(٤)</sup>.

فالذي أوقع النحاة في هذه الحيرة بحثهم عن العامل، فكل معمول لا بد له من عامل، وقالوا: عرَضُ حادث لا بد له من مُحدث. وأثر لا بد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم مُحدث هذا الأثر، لأنه ليس حرّاً فيه يحدثه متى شاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً، وعلّة موجبة<sup>(٥)</sup>.

1 - سيبويه، الكتاب ١/٢٠٤

2 - البكري، أحمد، في علم النحو ٢٣٨

3 - الزمخشري، شرح الأنموذج، ٥١

4 - أبو جناح، صاحب، دراسات في نظرية النحو ٢٧

5 - مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٣١

ووجد النحاة في بحثهم عن عامل النصب في التمييز أنفسهم في مأزق لم يكونوا سعداء بانتظاره — كما يرى صاحب أبو جناح — فحاولوا التهرب منه، بأن قالوا: درهماً منصوب على تمام الكلام كما انتصب (غدوة) بعد لدن في قول الشاعر:

وما زال مُهري مزجرَ الكلبِ منهم      لُدُنْ غدوةٌ حتى دنت لغروب<sup>(١)</sup>

فـ "لدن" ليس صالحاً لأن يكون عامل نصب عندهم، بل هو ظرف من الأسماء الملازمة للإضافة وحقه أن يجرّ كلمة غدوة، قالوا: إنّ "غدوة" انتصبَ بعد (لدن) كما انتصب درهماً بعد (عشرون) وجعلوا المشبّه به هذه المرة مشبهاً، فأوقعوا أنفسهم في دوامة لا يعرفون لهم منها مخرجاً<sup>(٢)</sup>، لأنّهم قالوا: إنّ (لُدُنْ) هنا بمعنى (مُنْدُ)، كقولك: ما لقيته من لدن يومين، تريد منذ يومين<sup>(٣)</sup>.

ورأي (أبو جناح) هذا راجع إلى نظرته إلى العامل، فهو ينكر العامل الذي أتعب النحاة أنفسهم في البحث عنه، ويرى الخروج من هذا الأمر بالأخذ برأي إبراهيم مصطفى في الفتحة، يقول أبو جناح: ولو أنّ النحاة أعفوا أنفسهم من قيد الالتزام بنظرية العامل لما وجدوا أنفسهم في مثل هذا المأزق، وكان ممكناً أن يفسّروا ظاهرة النصب هنا بمثل ما فسّرها به الأستاذ إبراهيم مصطفى حين قرّر أنّ كلّ اسم يجاوز دائرة المسند إليه أو دائرة المضاف إليه فهو منصوب، لأنّ الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة، وهي ليست علامة إعراب أصلاً<sup>(٤)</sup>.

وقال إبراهيم مصطفى: في نقده مذهب النحاة في الإعراب وبحثهم عن العامل، إنّ النحاة لم يفوا بمذهبهم، ولم تف نظريتهم بكلّ حاجاتهم في الإعراب، لأنّهم بعدما شرطوا أن يكون العامل متكلماً به أو مقدراً في الكلام، اضطروا إلى الاعتراف بالعامل المعنوي، وفي باب التمييز قالوا: إنّ الاسم نصب عن تمام الكلام، ولم يذكروا عاملاً لفظياً ولا معنوياً. وهذا ينقض نظرية النحاة في العامل — كما يرى — أو ينقصها على الأقل<sup>(٥)</sup>.

1 - هذا البيت في شرح ابن عقيل بلا نسبة والشاهد فيه قوله (لدن غدوة) حيث نصب (غدوة) بعد (لدن) على التمييز ولم يجره بالإضافة. ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٦٨/٢، السيوطي، الهمع ٢٢١/٢، الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (٣٤٠هـ). كتاب حروف المعاني، حققه وقدم له علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٤. ٢٦

2 - أبو جناح، صاحب، دراسات في نظرية النحو ٢٨، وانظر سيبويه، الكتاب ٢١٠/١

3- الزجاجي، حروف المعاني ٢٦

4 - أبو جناح، صاحب، دراسات في نظرية النحو ٢٨، مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٧٨

5 - مصطفى، إبراهيم/ ٤٠-٤١

وفي بحثنا عن معنى (تمام الاسم) وجدنا رضي الدين يفسره، بقوله: "ومعنى (تمام الاسم): أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التتوين ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة؛ لأنّ المضاف لا يضاف ثانية؛ فإذا تمّ الاسم بهذه الأشياء، شابه الفعل إذا تمّ بالفاعل، وصار به كلاماً تاماً، فيشابه التمييز الآتي بعده: المفعول، لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أنّ المفعول حقّه أن يكون بعد تمام الكلام، فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملاً؛ لمشابهته الفعل التام بفاعله"<sup>(١)</sup>.

ولعلّ هذا الرأي يؤيد ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى في النصب، فقول رضي الدين: إنّ الاسم مستحيل الإضافة شابه المفعول يعني - على ما أرى - أن التمييز نصب لأنّه ليس بمضاف، ولا بمسند إليه.

ويبيّن المخزومي الفرق بين تمييز النسبة وتمييز الذات، بأنّ والتمييز الذي يعدّ من متعلقات الأفعال، هو ما كان تمييزاً للنسبة لأنّه يُجاء به لبيان إيهام يتعلّق بنسبة الفعل إلى المسند إليه أو إلى المفعول، أمّا ما عداه من تمييز المقدار، أو تمييز العدد. فليس من متعلقات الفعل، وإن شارك ما كان من متعلقاته في وظيفته، أعني تبيين المبهم وتوضيحه<sup>(٢)</sup>.

ويفسّر المخزومي النصب في التمييز عن تمام الاسم، يقول: وإثما ينصب ما ينصب من تمييز المفرد، أو تمييز النسبة، لأنّه ليس من اسم ما قبله، ولا من صفته، فحقّه أن ينصب، نحو: عندي عشرون درهماً، فقد نصب الدرهم لأنّه ليس هو العشرين، ولا من صفته.

وبحكم كون التمييز مبنياً مبهماً سابقاً كان موضعه في الكلام بعد المميّز ولا يجيء التمييز متقدّماً إلا في الاطراد، كقول الشاعر:

أتهجّر ليلي بالفراق حبيبها      وما كان نفساً بالفراق تطيب<sup>(٣)</sup>

فالأصل أن يأتي التمييز بعد المميّز، وبعد تمام الكلام. وفي هذا الشاهد نرى أنّ الاضطراب هو الذي جعل التمييز يتقدّم.

1 - رضي الدين، شرح الكافية ٩٥/٢

2 - المخزومي، مهدي، في النحو العربي ١١٠

3 - المخزومي، مهدي، في النحو العربي ١١٠، والبيت للمخبل السعدي، انظر المبرد، المقتضب ٣٧/٣

وقد تكرر هذا الشاهد في كتب النحو، فقد تقدّم عد التمييز على المميز وعلل النحاة هذا التقدم بالضرورة<sup>(١)</sup>.

وقد أجاز المبرد تقدّم التمييز إذا كان العامل فعلاً، وقاس ذلك على الحال، لأننا نقول: ركباً جاء زيدٌ لأنّ العامل فيه فعل، فلذلك أجاز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً. وهذا رأي المازني واستشهد بالشاهد السابق<sup>(٢)</sup>.

وقبّح ابن جني تقديم التمييز على الاسم المميّز، وإن كان ناصبه فعلاً متصرفاً. فلا يجيز شحماً تفتأتٌ ولا عرقاً تصببتٌ، ويردّ ما قاله أبو عثمان المازني وتلاه فيه المبرد من قول المخبل السابق. فالشاهد برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق:

وكان نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ

ويضيف: فراوية برواية، فكما وردت كلمة "نفساً" منصوبة، وردت (نفسِي)، والرواية الثانية لا شاهد فيها.

والذي جعل ابن جني يقبّح تقدّم التمييز على المميّز في هذه الحالة، هو أنّه محوّل عن الفاعل، والفاعل لا يتقدم على فعله<sup>(٣)</sup>.

وربط سيبويه عامل النصب في التمييز بالعامل في الاستثناء، قال: هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً، لأنّه مخرج ممّا أدخلت فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم، حين قلت: له عشرون درهماً. وذلك قولك: أتاني القومُ إلا أباك..... وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام؛ كما أنّ الدرهم ليست بصفة للعشرين ولا محمول على ما حُمِلت عليه وعمل فيها<sup>(٤)</sup>.

1 - المبرد، المقتضب ٣/٣٦، الزمخشري، المفصل ٨٥، ابن عقيل، شرح ابن عقيل ١/٦٧١

2 - المبرد، المقتضب ٣/٣٦

3 - ابن جني، الخصائص ٢/٣٨٦

4 - سيبويه، الكتاب ٢/٣٣٠-٣٣١

وواضح أنّ (عشرون) لا تصلح أن تكون عاملاً لفظياً للنصب في (درهماً)؛ لأنّها ليست فعلاً ولا ما يشبه الفعل من العوامل التي تواضع النحويون على إثبات العمل لها، وأنّ الخليل كان يقصد إلى العامل اللغوي الذي سُمّي في موضع آخر (تمام الكلام)<sup>(١)</sup>.

فسيبويه وأستاذه الخليل يربطان عامل النصب في التمييز بعامل النصب في الاستثناء، وهو عامل معنوي هو (تمام الكلام).

ويرى الجوّاري أنّ تعليل نصب التمييز عند النحاة من أعجب التعليقات؛ فهم يقدّرونه منصوباً بأيّ عاملٍ قادر على مباشرة النصب، صحّ المعنى أم لم يصح<sup>(٢)</sup>.

والتمييز — كما يرى الجوّاري — بيان لا يطابق حقيقة ما يبيّنه أو لا يبيّنها كلها، فهو كالحال التي لا تطابق موصوفها، ولا تصفه كلّها وإثما تصف هيئته فحسب.

ومن أجل ذلك يستحقان — الحال والتمييز — مرتبة النصب. وهذا المعنى في النصب يأخذ بطرف من قول بعض الكوفيين بالنصب على الخلاف<sup>(٣)</sup>.

وقالوا: إنّ التمييز منصوب لأنّه فضلة، والعامل فيه ما قبله من الكلام. أو ما سمّاه سيبويه (تمام الكلام)، ولكنّ الكلام لم يتم. ففي قولنا: معي عشرون درهماً، حقّقنا عناصر الإسناد في (معي عشرون) لكنّ المعنى لم يكتمل وبقي مبهماً، فلا نعرف ما هذه الـ (عشرون). فلا يتمّ الكلام دون التمييز، لأنّه يزيل الإبهام والغموض عن اسم تقدمه.

وإذا طبقنا رأي إبراهيم مصطفى في النصب، لوجدناه قريباً من واقع اللغة، فـ (درهماً) منصوب لأنّه لم يقع في إسناد أو إضافة فحقّه النصب.

1 - أبو جناح، صاحب، دراسات في نظرية النحو العربي ٤١

2 - الجوّاري، نحو المعاني ٤٨

3 - المصدر السابق ٤٨

## اسم إن

عاند اسم إن إبراهيم مصطفى في الأصل الذي وضعه، وهو أن الاسم المُتحدّث عنه حقه الرفع، لأنّه جاء منصوباً باتفاق النحاة. وللخروج من هذا المأزق حاول تسويغ هذا النصب بأنّه خطأ النحاة؛ "فالنحاة أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه، ثم تجرأوا على تغليب العرب في بعض أحكامه"<sup>(١)</sup>؛ فالمشكلة في رأيه خطأ النحاة، حتى سيبويه أخطأ وخطأ صواباً عندما قال: "وأعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون، وإنّي وزيد ذاهبان"<sup>(٢)</sup>.

وبعد أن خطأ النحاة، ومنهم سيبويه، حاول تسويغ مجيء اسم إن منصوباً فقال: "إنّه منصوب على التوهّم، لأنّ النحاة لما أكثروا من إبتاع (إنّ) بالضمير جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أنّ الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً، وهذا موضع دقيق في العربية ولكنّه مطردّ عند الاختبار أثبتته النحاة وسمّوه الإعراب على التوهّم"<sup>(٣)</sup>.

وحاول إبراهيم مصطفى إثبات رأيه القائل بأنّ حق اسم (إنّ) الرفع؛ لأنّه مُتحدّث عنه بآيات من القرآن الكريم وشواهد شعرية.

فاستشهد بقوله تعالى: (إنّ هذان لساحران)<sup>(٤)</sup> إذ جاء اسم إنّ مرفوعاً ولكنّ النحاة - في

رأيه - ذهبوا يتأولون أعسف تأويل ليمضي حكمهم في أنّ اسم (إنّ) لا يكون إلا منصوباً<sup>(٥)</sup>.

فقد قال ابن زنجلة: هذا الحرف في كتاب الله مشكل على أهل اللغة، وقد كثر اختلافهم في تفسيره، فحكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب، وهو رأس رؤساء الرواة: أنّها لغة كنانة يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد<sup>(٦)</sup>.

1 - مصطفى، إبراهيم ، إحياء النحو، ٦٤

2 - مصطفى، إبراهيم ، إحياء النحو ٦٦ وانظر سيبويه، الكتاب ١٥٥/٢

3 - مصطفى، إبراهيم ، إحياء النحو ٧٠

4 - طه ٦٣

5 - مصطفى، إبراهيم ، إحياء النحو ٦٥

6- ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات. تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٢، ٤٥٥



وفي هذه الآية أكثر من قراءة، فقد قرأ حمزة والكسائي ونافع وابن عامر وابن كثير (إنّ) بالتشديد، و(هذان) بالرفع، وهي قراءة أبي بكر عن عاصم ويعقوب العاشر وغيرهم من غير العشرة. وقرأ أبو عمرو بن العلاء (إنّ هذين) على طريقة العرب المعيارية، بنصب اسم (إنّ) بالياء، وقرأ حفص عن عاصم (إنّ هذان لساحران) بتخفيف (إنّ)<sup>(١)</sup>.

وقال مجدي حسين في قراءة أبي عمرو "إنّ هذين لساحران": "إنها موافقة لقواعد العربية، ولكنها مخالفة في نفس الوقت لرسم المصحف، إذ إنّ (هذان) رسمت هكذا في جميع المصاحف"<sup>(٢)</sup>.

وهي لا تخالف رسم المصحف العثماني كما يقول، بل تتفق مع مصحف أهل البصرة، وشرط رسم المصحف أن توافق رسم أحد المصاحف العثمانية.

وقال في قراءة باقي القراء "إنّ" بالتشديد و(هذان) بالرفع وتخفيف النون: "وهذه القراءة توافق رسم المصحف وتخالف قواعد العربية"<sup>(٣)</sup>. والصحيح أنّها لا تخالف قواعد العربية، بل جاءت على لغة بلحراث بن كعب، لأنهم يجعلون التثنية بالألف في كل وجه<sup>(٤)</sup>.

واستشهد كذلك بقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى)<sup>(٥)</sup>. فالصابئون جاءت مرفوعة لأنها عطفت على اسم (إنّ) المرفوع، فيراها إبراهيم مصطفى قراءة صحيحة وموافقة لقواعد العربية وأنّ النحاة تعسقوا في تخريج هذه الآية<sup>(٦)</sup>، ليبينوا علة الرفع، فالصابئون عند النحاة حقها النصب.

1- الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت ٣٨١هـ). المبسوط في القراءات العشر، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٦، ٢٩٦، الأندلسي، أبو طاهر (ت ٤٥٥هـ). العنوان في القراءات السبع، تحقيق زهير غازي زاهد وخليل عطية، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦، ١٢٩، أبوحيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ). البحر المحيط، مطابع النصر الحديثة، الرياض ١٩٧٣، ٢٥٥/٦، القيسي، مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ). الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨١، ٩٩/٢

2- حسين، مجدي (٢٠٠٢). القاعدة النحوية والقراءات المخالفة، جامعة الإسكندرية، ٤٠

3 - المصدر السابق ٤٠

4- ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ). الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥، ١٩٩٠، ٢٤٢

5 - المائدة ٦٩

6 - مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ٦٥

ووقف سيبويه عند هذه الآية وخرجها على التقديم والتأخير، قال: "كأنه ابتداء على قوله والصابئون بعدما مضى الخبر"<sup>(١)</sup> فالصابئون مبتدأ مرفوع عنده والواو استئنافية.

ويرى الكوفيون أن (الصابئون) عطفت على موضع (إن) واسمها قبل تمام الخبر<sup>(٢)</sup>.

ومع ورود اسم إن مرفوعاً في الآيات القرآنية إلا أننا لا نسلم بما قاله إبراهيم مصطفى، فالعرب لا يقيسون على القليل النادر، فإذا جاء بشاهدين أو ثلاثة فإنّ هناك مئات الشواهد على نصب اسم إن.

والنحاة ينصبون اسم إن تشبيهاً بالمفعول، فإنّ أشبهت الفعل فنصبت الاسم تشبيهاً بالمفعول ورفعت الخبر تشبيهاً بالفاعل<sup>(٣)</sup>، فالنصب بأنّ وأخواتها قولهم: إنّ زيدا في الدار، شبهوه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول، كقولهم: ضرب زيدا عمرو<sup>(٤)</sup>.

وذكر الأنباري أوجه الشبه بين إنّ وأخواتها والفعل، وهي :

أنّها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

أنّها على ثلاثة أحرف كما أنّ الفعل على ثلاثة أحرف.

أنّها تلزم الأسماء كما أنّ الفعل يلزم الأسماء.

أنّها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل، نحو: إنّني وكأنّني.

أنّ فيها معاني الأفعال، فمعنى إنّ وأنّ حَقَّقْتُ، ومعنى كأنّ شَبَّهْتُ، ومعنى لكنّ استدركت، ومعنى ليت تمنييت، ومعنى لعلّ ترجييت، فلما أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الجهة وجب أن تعمل عمله<sup>(٥)</sup>.

1 - سيبويه، الكتاب ١٥٥/٢

2- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٦/١

3 - ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ). كتاب اللع في العربية، حققه فائز فارس، دار الكتب الثقافية، ١٩٧٢. ٦٢، الأنباري، أسرار العربية ١٤٤

4- ابن شقير، المحلى في وجوه النصب ١٤

5 - الأنباري، أسرار العربية ١٤٣

ولعلّ الوجه الخامس هو الوجه الغالب عند النحاة، قال الزمخشري: "ألحق الاسم في باب (إنّ) بالمفعول لأنّ كلا من هذه الحروف متضمّنة لمعنى فعل، فأسمؤها مفاعيل في الحقيقة"<sup>(١)</sup>.

ويرى السهيلي أنّ (إنّ) عملت في الاسم المبتدأ إظهاراً لتشبيهاً بالجملة، وكَيْلاً يتوهم انقطاعها عنها. وكان عملها نصباً؛ لأنّ المعاني التي تضمّنها لو لفظ بها لنصبت نحو: التوكيد والترجيّ والتمنيّ. فإنّها معان في نفس المتكلم تقديرها: أوكد وأتمنيّ. وليست هذه المعاني مضافة إلى الاسم المخبر عنه، فإنّ زيّداً من قوله: إنّ زيّداً وليت زيّداً، لم يؤكّد شيئاً ولا تمّناه، ولكنّ الحديث هو المؤكّد أو التمنيّ فكان عملها نصباً بهذا<sup>(٢)</sup>.

وهكذا نرى أنّ (إنّ) وأخواتها نصبت الاسم لتضمّنها معنى الفعل من التوكيد والترجيّ والتمنيّ والتشبيه.

ولعلّ إبراهيم مصطفى أول من قال: بأنّ اسم إنّ مرفوع لأنّه مُتحدّث عنه، وإمّا نصب على التوهم ولكّنه لم يكن الأخير؛ فقد تبنى هذا الرأي بعض النحاة مثل: مهدي المخزومي وأحمد عبد الستار الجوّاري .

فقد رأى المخزومي أنّ تسمية النحاة (إنّ) بالحروف المشبهة بالفعل تسمية تقوم على توهم أنّ، هذه الأدلة إنّما جيء بها لتتسخ حكم المبتدأ أو أكثر، ولتعمل فيما بعدها نصباً أو رفعاً<sup>(٣)</sup>.

ويعلل ورود اسم (إنّ) منصوباً بأنّه مركب معها، والعرب يستريحون إلى الفتح في المركبات. ففتحوا المبتدأ بعدها، ففتح على هذا مبني على أساس صوتي لا على أساس من عمل موضوع<sup>(٤)</sup>.

وبقوله هذا يوافق إبراهيم مصطفى في رفع اسم (إنّ) لكّنه يخالفه في النصب على التوهم، فالمخزومي يرى أنّ (إنّ) والمسند إليه بمنزلة الاسم الواحد. وحقّها الرفع، وقد ذكر الأيتين اللتين ذكرهما إبراهيم مصطفى وجاء بهما اسم إنّ مرفوعاً<sup>(٥)</sup>.

1 - الزمخشري، شرح الأنموذج ٥٧

2 - السهيلي، نتائج الفكر ٣٤٢

3 - المخزومي، مهدي، في النحو العربي ١٥٦

4 - المصدر السابق ١٥٧

5 - المصدر السابق ١٥٧

ويدلّل المخزومي على ما ذهب إليه في تركيب (إنّ) مع المبتدأ بقوله: "ومّا يؤيد القول بتركيبها مع المبتدأ أنّ المبتدأ إذا فصل عنها جاز رفعه، وقد ورد الاسم المفصول عنها مرفوعاً، فيما رواه الخليل من "أنّ ناساً يقولون: إنّ بك زيداً مأخوذاً"<sup>(١)</sup>. وفيما حكاه الفراء من قولهم: "إنّ فيك زيداً لراغب" وكان يرى أنّ (زيداً) رفع لأنه بعد عن (إنّ)، وأكبر الظنّ أنّ ارتفاع المبتدأ المفصول عن إنّ بفصل، فيما رواه الخليل وحكاه الفراء وفي أمثالهما ينبني على ذهاب التركيب بالفصل فيرتفع المبتدأ على الأصل"<sup>(٢)</sup>.

ويوافق الجوّاري المخزومي في أنّ واسمها في محل رفع، فيرى الجوّاري أنّ المسند إليه يدخله قيد التوكيد في هذه الحالة فيصير المسند إليه والحرف كأنّهما شيء واحد يؤدبان المعنى الإسنادي معاً<sup>(٣)</sup>.

ولهذا اعترض الجوّاري على النصب على التوهّم في اسم (إنّ) إذ قال: "ولعلّ ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في نصب اسم (إنّ) أبعد من أن يسلم به أو يركن إليه. فقد ذهب إلى أنّه منصوب على التوهّم"<sup>(٤)</sup>.

فالمخزومي والجوّاري من النحاة الذين تأثروا تأثراً كبيراً بأراء إبراهيم مصطفى ولكنّهما خالفاه في نصب اسم (إنّ) على التوهّم، فاسم إنّ والمسند إليه تركيب واحد، عندهما، وإنّ كان الاسم منصوباً إلاّ أنّه في محل رفع.

أمّا المعارضون لهذا الرأي فكثيرون؛ فقد ردّ محمد عرفة نصب اسم (إنّ) على التوهّم من وجهين:

أولها: أنّه لو كان الموضع لضمير الرفع وناب عنه ضمير النصب لسمع ضمير الرفع ولو قليلاً بعدها، مع أنّه لم يسمع بعدها إلاّ ضمير النصب.

ثانيها: أنّ الإعراب على التوهّم يأتي قليلاً ويكون الإعراب على الأصل كثيراً، أمّا هنا فالقليل الإعراب على الأصل. فلم يسمع مرفوعاً إلاّ نادراً، وأمّا النصب فهو الكثير الغالب<sup>(١)</sup>.

1- سيبويه، الكتاب ١٣٤/٢

2- المخزومي، مهدي، في النحو العربي ١٥٧

3- الجوّاري، أحمد عبد الستار، نحو التيسير ٨٠

4- المصدر السابق ٨٢

ويرى عبد الله خليل أنّ القول بالنصب على التوهّم كان يمكن أن يبعث على الإعجاب لو أنّ صاحبه حصّن رأيه بدلائل يقينية تؤكد أنّ لغة الضاد في تاريخها الطويل قد باشرت النواسخ الحرفية فيها الضمائر المتصلة أولاً، ثمّ في مرحلة أخرى باشرت الألفاظ فجاءت منصوبة قياساً على ما شاع في اتصالها بضمائر النصب<sup>(٢)</sup>.

ويخرج إبراهيم السامرائي برأي جديد يفسّر فيه مجيء (الصائبون) بالواو والنون، ومجيء "هذان" بالألف والنون، فبعد أن ينكر قول النحاة بأنّها من لغات العرب كما ينكر أن تأويل النحاة (الصائبون) بأنّها عطف على ما هو أصل اسم (إنّ)، يقول: "إنّ تاريخ القرآن يثبت أنّ العربية في تلك الحقيقة كانت تمر بمرحلة لم تستقر فيها وحدة القول وأنّ القرآن عمل على توحيد هذه اللغة، ولكنّ هذا التوحيد لم يأت على كل ما تركته العصور من آثار لغوية<sup>(٣)</sup>".

وهذا الرأي يتعارض — كما أرى — مع الأدب الجاهلي الناضج الذي وصل إلينا قبل القرآن بمئة وخمسين سنة، وقد استعان العلماء بالشعر الجاهلي في تفسير القرآن، وأرى أنّ قوله: "لم تستقر فيها وجوه القول"، ما هي إلا لغات العرب التي أنكرها.

ومما سبق نرى أنّ القول بالنصب على التوهّم فيه تعسف وهو محاولة من إبراهيم مصطفى لطرده القاعدة على وتيرة واحدة، لأنّ اسم إنّ مسند إليه فحقه — كما يقول — الرفع — وعندما وجد بعض الشواهد التي تؤيد مقولته تمسك بها ناسياً الكم الكبير من الشواهد التي جاء بها اسم إنّ منصوباً.

وإذا كان رأيه صحيحاً في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى)<sup>(٤)</sup>، فقد وردت آيات أخرى مشابهة لهذه الآية، وجاءت كلمة (الصائبين) منصوبة، كما في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ)<sup>(٥)</sup>. وقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى)<sup>(٦)</sup> فإذا علل الرفع في الآية الأولى فكيف يعلل النصب في الآيتين السابقتين؟

1 - عرفة، محمد، النحو والنحاة، ١٢٩، ١٣٠.

2 - خليل، عبد الله، إحياء النحو وتجديده ٣٠.

3 - السامرائي، إبراهيم (١٩٩٤). من سعة العربية، دار الجيل، بيروت ط١. ١٩١ - ١٩٢.

4 - المائدة ٦٩.

5 - البقرة ٦٢.

6 - الحج ١٧.

## خبر كان

اتفق النحاة على نصب خبر كان، ولكنهم اختلفوا في علة هذا النصب؛ فالبصريون ذهبوا إلى أنّ خبر كان منصوب نصب المفعول، في حين ذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب على الحال<sup>(١)</sup>.

فالنصب في خبر كان وأخواتها قولهم: كان زيداً قائماً، وهو في التمثيل بمنزلة المفعول به الذي تقدّم فاعله مثل قولهم: ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا<sup>(٢)</sup>.

وقياس (كان) ألا تعمل شيئاً، لأنها ليست بأفعال صحيحة<sup>(٣)</sup>، كما يرى السيوطي إذ دخلت للدلالة على تغيّر الخبر بالزمان الذي يثبت فيه، وإثما عملت تشبيهاً لها بما يطلب من الأمثال الصحيحة اسمين نحو: (ضَرَبَ) ترفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو مُحَدَّث عنه، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول. وهو مذهب سيويوه<sup>(٤)</sup>. فقد قال: "تقول: كان عبدُ الله أخاك، فإن أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى<sup>(٥)</sup>."

ويرى السهيلي أنّ (كان) تامة في الأصل، وعندما خلع منها معنى الحدث بقي فيها معنى الزمان، وأعملت لترتبط بالجملة التي بعدها ولا تكون غريبة عنها. يقول: "إنّ أصل كان أن ترفع فاعلاً واحداً نحو: كان الأمر أي حدث، فلمّا خلعوا منها معنى الحدث ولم يبقَ فيها إلا معنى الزمان، ثم أرادوا أن يخبروا بها عن الحديث الذي هو زيدٌ قائمٌ، أي إنّ زمان هذا الحديث ماضٍ أو مستقبل أعملوها في الجملة ليظهر تشبيهاً بها ولا يتوهم انقطاعها عنها، لأنّ الجملة قائمة بنفسها وكان كلمة قد يوقف عليها أو تكون خبراً عما قبلها، فكان عملها في الجملة دليلاً على تشبيهاً بها"<sup>(٦)</sup>.

وقال الكوفيون: إنّ خبر كان منصوب على الحال، لأنّ كان فعل غير متعدٍ، والدليل على ذلك أنّ فعل الاثنين إذا كان متعدياً، فإنّه يتعدى للواحد وللجمع نحو: ضرباً رجلاً وضرباً رجالاتاً، ولا يجوز في كان فلا تقول: كانا قائماً وكانا قياماً، كما أنّنا نكني عن الفعل المتعدي نحو:

1- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٨٢١

2- ابن شقير، المحلى في وجوه النصب ١٤، وانظر ابن جني، اللمع ٢٦

3- المقصود بالأفعال الصحيحة هي الأفعال التامة وغير الصحيحة هي الأفعال الناقصة.

4- السيوطي، الهمع ١/٤٠٨

5- سيويوه، الكتاب ١/٤٥

6- السهيلي، نتائج الفكر ٣٤١

ضربت زيدا فنقول: فعلت بزيد ولا نقول في: كُنْتُ أَخَاكَ: فعلتُ بأخيك، وإذا لم يكن متعدياً  
وجب أن يكون منصوباً نصب الحال، لا نصب المفعول<sup>(١)</sup>.

هذا رأي الكوفيين في نصب خبر كان، وهذه العلة التي فسروا بها هذا النصب، وتمّ عرض  
رأي الكوفيين؛ لأنّ إبراهيم مصطفى وافقهم في هذا الرأي، لأنّ خبر كان منصوب، فلذلك لا  
يمكن أن يكون واقعا في الإسناد، لأنّ علامة الإسناد الضمّة، وإنّما جاء منصوباً، والفتحة ليست  
علامة إعراب، ولو كان خبر كان مسنداً لوجب رفعه.

والخبر عند إبراهيم مصطفى من التوابع، فيرى أنّ الخبر أهمّ الأقسام في باب التوابع  
وأولها أن يذكر، ذلك أنّهم إذا أرادوا أن يدلّوا على أنّ الكلمة هي عين الأولى، وأنّها صفة  
متحققة لها أشاروا إلى ذلك بالموافقة في الإعراب وفي التذكير والتأنيث<sup>(٢)</sup>.

أمّا السبب الذي منع النحاة أن يقولوا بالاتباع في باب الخبر، فهو أنّهم رأوا المبتدأ يكون  
مرفوعاً والخبر منصوباً في باب كان.

ولا يرضى إبراهيم مصطفى بما قاله النحاة من أنّ قائماً في (كان زيداً قائماً) خبر لكان،  
وإنّما الخبر عنده هو (كان قائماً) فالمُتحدّث عنه هو الذي سمّوه اسم كان. والمُتحدّث به أو الخبر  
هو (كان قائماً)<sup>(٣)</sup>.

ونرى أنّ إبراهيم مصطفى لم يعلل نصب خبر كان، وقال: إنّ (قائماً) ليس خبر (كان) وأنّ  
الخبر هو (كان قائماً)، وقد حاول الجوّاري تفسير هذا الرأي، إذ قال في تفسيره المعنى السلبي:  
هو وقوع الاسم في مكان يستحقّ به الرفع، لو انفرد بالإسناد، ولكنّه إذا لم ينفرد بوقوعه موقع  
المسند أو المسند إليه لم يستحقّ الرفع، وإنّما تدنت مرتبته إلى المرتبة الوسطى<sup>(٤)</sup>.

وينصب الخبر إذا دخلت على الجملة الاسمية (كان) أو إحدى أخواتها، ويبدو أنّ المسند في  
هذه الحال ليس (قائماً) وحده وإنّما هو (كان قائماً) كلاهما، بدليل أنّنا لو قدّمنا المسند إليه

1 - الأنباري، الإنصاف ٨٢١/٢

2 - مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ١٢٦

3 - المصدر السابق ١٢٧

4 - الجوّاري، أحمد عبد الستار، نحو التيسير، ٨٨ وأنظر خليل، عبد الله، إحياء النحو وتجديده ٤٥

الموصوف لقلنا زيد كان قائماً، والمسند في هذه الحالة لم يستقل بموقعه ولم ينفرد بوظيفته، وإنما استعان عليها بهذا الذي يسميه النحاة الفعل الناقص<sup>(١)</sup>.

ووقف الجوارى عند الرأي القائل بأنّ خبر كان حال منصوب، وقال: يبدو مذهب نحاة الكوفة مقبولاً سهل الفهم، فعندما زعموا أنّ خبر كان منصوب على الحال، ووافقهم في هذا المذهب أستاذنا إبراهيم مصطفى ووجد فيه مخرجاً من الاعتراض على الأصل الذي أقرّه وهو أنّ الضمّة علم الإسناد، على أنّ هذا المذهب تنقصه ملاحظة الدقة في التعبير، لأنّ الحال غير الخبر، فالحال متحوّل، والخبر ثابت لازم. ولأنّ معنى الفعل الناقص أو الفعل المساعد ذو قيمة كبيرة في التعبير وفي تركيب الكلام، لأنّه في الحقيقة يفقد دلالاته على معنى الحدث، ولا يبقى فيه إلا مدلوله اللغوي ومعنى الزمن ليس غير<sup>(٢)</sup>.

ونرى من هذا القول أنّ الجوارى لا يوافق إبراهيم مصطفى فيما ذهب إليه في نصب خبر كان على الحال، لأنّ كان فعل فقد دلالاته على معنى الحدث وبقي فيه مدلوله على الزمن فقط.

ويتابع مهدي المخزومي أستاذه إبراهيم مصطفى في ما ذهب إليه، فخير كان حال منصوب، يقول: إنّ الإخبار بأفعال الكينونة والكائنات إخبار لا يصح السكوت عليه غالباً، لأنّها تدل على الوجود، والإخبار عن أصل الوجود ضئيل الفائدة أو معدومها، لذلك يستكمل الإخبار بها ببيان حال خاصة بالكائن المتحدّث عنه يجهلها المخاطب<sup>(٣)</sup>.

ويجئ ما بيّن الحال منصوباً، لأنّه خارج عن الإسناد، لأنّ الإسناد قد تم بين فعل الوجود والموجود نفسه، ويسأل المخزومي: فماذا يعرب المنصوب؟ يقول: إذا قلت: كان المطر غزيراً، فالإسناد قد تم بين فعل الوجود والموجود نفسه أي بين (كان) و(المطر) أمّا المنصوب فحال يبين هيئة الموجود نفسه سواء أكان وجوده مطلقاً كالمسكوت عنه بكان أم مقيداً بحال زمني خاص كالصباح في أصبح<sup>(٤)</sup>.

ويضيف: إن خبر كان لا يأتي دائماً نكرة، فقد يأتي معرفة مثل: كان محمدٌ الأول. وهذا لا يغيّر من الأمر شيئاً لأنّ الحال قد جاءت معرفة في استعمالات واسعة وفي نصوص صحيحة

1 - الجوارى، أحمد عبد الستار، نحو التيسير ٨٠

2 - المصدر السابق ٨١، ٨٢

3 - المخزومي، مهدي، في النحو العربي ١٣٢

4 - المصدر السابق ١٣٢



ولا يمسّ ورود الحال معرفة ما اعترض به النحاة وما تكلفوه من تأويلها بالنكرة. فقد جاءت معرفة بال نحو: ادخلوا الأول فالأول. وجاءت معرفة بالإضافة نحو: جلس زيدٌ وحده<sup>(١)</sup>.

والمخزومي كما هو معروف تلميذ إبراهيم مصطفى تبني أفكاره في كتبه، وهذا الرأي رأي إبراهيم مصطفى ويتماشي مع نظرتَه إلى الفتحة، فقال: إنّ خبر كان حال. كي لا يأتي المسند منصوباً فنتخير القواعد التي وضعها إبراهيم مصطفى من أن الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة والفتحة ليست علامة إعراب.

ويوافق شوقي ضيف الكوفيين وإبراهيم مصطفى في خبر كان، إذ يقول: "والواقع أنه ليس خبراً لها — إذا أخذنا أنفسنا بالدقة في الإعراب — إنّما هو خبر للاسم المرفوع بعدها. ورأي الكوفيين أدقّ من الوجهة العلمية الخالصة؛ لأنّ قاعدة (كان) عندهم مطّردة، فهي دائماً تامة ويليهما فاعل مرفوع ويليهما منصوب. وحينئذ يعرب حالاً وبذلك لا تتوزع بين تامة وناقصة<sup>(٢)</sup>.

ورأي شوقي ضيف هذا جاء من نظرتَه في تيسير النحو، فهو يريد قواعد مطّردة وثابتة تعين الطلاب على تعلم النحو بعيداً عن التشعبات والتفريعات التي يتوه طالبو العلم فيها.

ورأي إبراهيم مصطفى في خبر كان بأنّه منصوب على الحال. فقد حاول بهذا الرأي إيجاد مخرج لما ذهب إليه من أنّ الضمة علم الإسناد، ولكنّ (كان) فعل ناقص يحتاج إلى خبر لإتمام معناه وجاء للدلالة على اقتران الجملة بالزمن.

وإذا أردنا التيسير في خبر (كان) نقول في إعرابه: خبر كان منصوب دون اللجوء إلى التعليل في نصبه، فيكفي أن يكون خبراً لكان لينصب، وعلينا أن نقبل مجيء المسند منصوباً، كما في اسم إن وخبر كان.

1- المخزومي، مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبيق. ١٣٢

2- ضيف، شوقي، تيسير النحو التعليمي ٩١

## المستثنى في الاستثناء التام الموجب<sup>(١)</sup>

قال ابن فارس في الاستثناء: "أصل الاستثناء أن تستثنى شيئاً من جملة اشتملت عليه في أول ما لفظ به، وهو قولهم: خرج الناس إلا زيداً، فقد كان (زيد) في جملة الناس ثم أخرج منهم، ولذلك سُمِّي استثناء لأنه نُثِّي ذكره مرة في الجملة ومرة في التفصيل. ولذلك قال بعض النحويين: المستثنى خرج مما دخل فيه، وهذا مأخوذ من (الثنا) والثنا الأمر يثنى مرتين: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا ثنا في الصدقة"، يعني لا تؤخذ في السنة مرتين"<sup>(٢)</sup>.

فالاستثناء إخراج شيء من جملة اشتملت عليه، فزيد في قولنا: خرج الناس إلا زيداً، مستثنى من الخروج.

والاستثناء أنواع، وسوف تقتصر هذه الدراسة على الاستثناء التام الموجب؛ لأنّ المستثنى في هذا النوع من الاستثناء واجب النصب، لأنه مُخْرَجٌ مما دخل فيه غيره، قال سيبويه: "هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم، حين قلت: له عشرون درهماً. وهذا قول الخليل رحمه الله، وذلك قولك: أتاني القومُ إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، والعامل فيه ما قبله من الكلام"<sup>(٣)</sup>.

وهو واجب النصب أيضاً عند المبرد، يقول: "هذا باب ما لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً، وذلك قولك: جاءني إخوتك إلا زيداً. ومررت بإخوتك إلا زيداً، ولا يكون البديل هاهنا"<sup>(٤)</sup>.

ووافقهما الزمخشري بقوله: المستثنى بإلا من كلام موجب منصوب أبداً، وذلك: جاءني القوم إلا زيداً<sup>(٥)</sup>.

وبما أنّ المستثنى في الاستثناء التام الموجب واجب النصب بإجماع النحاة، فإننا نطرح السؤال التالي: لم كان المستثنى في هذا النوع من الاستثناء واجب النصب؟

1- سماه الجوهري المفعول دونه وذكر هذا ابن هشام في شرح قطر الندى ٢١٩  
 2- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت٣٩٥هـ). الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. تصنيف عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت ط١ ١٩٩٣. ١٣٨  
 3- سيبويه، الكتاب ٢/٣٣٠-٣٣١  
 4- المبرد، المقتضب ٤/٤٠١  
 5- الزمخشري، المفصل ٨٦

وقبل الخوض في عامل نصب المستثنى، نتوقف عند الحوار الذي دار بين عضد الدولة وأبي علي الفارسي في تعليل نصب المستثنى؛ فقد سأل عضد الدولة فتأخسرو البويهى الإمام أبا علي الفارسي، لماذا ينصب المستثنى في نحو: قام القوم إلا زيدا؟ فقال أبو علي: بتقدير أستثني زيدا، فقال عضد الدولة: لمَ قدرت أستثني؟ هلا قدرت امتنع زيد فرفعت! فلم يحر الفارسي جواباً، وقال: هذا الذي قدرته لك جواب ميداني، فإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح<sup>(١)</sup>.

فالنحاة قدرّوا جملة مكونة من فعل وفاعل (أستثني) لتسويغ النصب، لأنّ المستثنى في هذه الحالة مفعول به. وعليه يصبح الاستثناء كالاتي: قام القوم أستثني زيدا.

وهذا ما قاله ابن السراج؛ فالمستثنى يشبه المفعول إذا أتى بعد استغناء الفعل بالفاعل بعد تمام الكلام<sup>(٢)</sup>.

وقد عاب إبراهيم مصطفى مثل هذا التقدير، لأننا نجلب كلمات لتصحيح الإعراب، ولتكتمل نظرية العامل ويراد به تسوية صناعة الإعراب<sup>(٣)</sup>.

ويرى السهيلي أنّ (إلا) غير عاملة بل هي موصلة إلى العمل في الاسم بعدها، يقول: "وأما إلا" في الاستثناء فقد زعم بعضهم أنّها عاملة، وقد نقض ذلك عليه ما لا قبل له به، من قولهم "ما قام أحدٌ إلا زيدٌ وما جاني إلا عمرو والصحيح أنّها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها"<sup>(٤)</sup>.

وللوقوف على آراء النحاة في عامل النصب في المستثنى، نذكر هذه الآراء باختصار مع النقد الذي وجّه لكلّ رأي من هذه الآراء، دون الخوض في أصحاب هذه الآراء؛ لأنّ الهدف من هذا العرض، التعرف إلى كثرة الآراء التي حاولت جاهدة تسويغ نصب المستثنى في الاستثناء التام الموجب.

1 - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ٣٧، انظر، الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت٥٧٧هـ). نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٥٩. ٢١٧  
2 - ابن السراج، الأصول في النحو ٣٤٢/١  
3 - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ٣٥  
4 - السهيلي، نتائج الفكر ٧٩

وأخذت هذه الآراء من كتابين في الاستثناء الأول هو الاستغناء في أحكام الاستثناء لشهاب الدين القرافي المتوفى سنة (٦٨٢هـ) والكتاب الثاني هو الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي لكازم إبراهيم كاظم، وهذه الآراء هي<sup>(١)</sup>:

١. العامل الفعل بواسطة (إلا)، لأن الأصل في العمل للأفعال<sup>(٢)</sup>.

وحرف (إلا) يعدّي الفعل فينصب ما لم يكن ينصبه وإن كان الفعل قبلها لازماً.

ونُقِضَ هذا الرأي بوجود حالات لا يوجد فيها فعل نحو: القوم إخوتك إلا زيداً. فليس هنا فعل ولا ما يعمل فيه حتى تعديه (إلا).

٢. العامل ما قبله من الكلام، فهو منصوب عن تمام الكلام، بدليل قولهم: القوم إخوتك إلا زيداً. وليس هنا فعل ولا ما يعمل حتى تعديه (إلا) وهو مذهب سيبويه<sup>(٣)</sup>، فيجعل انتصابه كانتصاب التمييز بعد تمام الكلام.

٣. العامل (إلا) لأنه لا يوجد غيرها. فيضاف الحكم لها، وتكون العرب قد وضعتها لعمل النصب في هذا التركيب الخاص. كما نصبوا بـ (إن) وأخواتها من غير واسطة.

ويُردّ عليه أنّ الضمير لا يتصل بها، والناصب شأنه أن يتصل به الضمير المنصوب، نحو؛ إنّه وليته ولعله. ونقول: قام القوم غير زيدٍ، فتتصب غير وما ثمّ (إلا)، والناصب من الحروف يدخل على المبتدأ والخبر.

٤. انتصب على أنّه اسم (إن) وخبرها محذوف تقديره: إن زيداً لم يقم بناء على أنّ (إلا) مركبة من حرفين (إن) و(لا) وأنّ (إن) خفت وأدغمت النون في اللام، فالنفي لحرف (لا) والنصب لـ (إن).

٥. العامل فيه " إلا " غير أنّها نائبة عن (أستثني)، لأنّ هذا الفعل هو معنى الكلام.

1 - انظر تفصيل هذه العوامل في: القرافي، شهاب الدين (٦٨٢ هـ). الاستغناء في أحكام الاستثناء. تحقيق طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٤، ١٩٨٢، ١٤٧، كاظم، كاظم إبراهيم (١٩٩٨). الاستثناء في التراث

النحوي والبلاغي، عالم الكتب، بيروت ط ١، ٢٥١-٢٦٧

2- ابن السراج، الأصول في النحو ٣٤٢/١

3 - سيبويه، الكتاب ٣٣٠/٢

ويُرد عليه بأن الأصل في العمل للفعل أو نائبه، كما في اسم الفاعل وغيره، قال ابن الدهان في شرح الإيضاح: لو جاز أن تعمل (إلا) لأن معناها (أستثني) لعملت همزة الاستفهام لأن معناها (أستفهم).

٦. الناصب ما قبل (إلا) من الفعل أو معنى الفعل و(إلا) قوت العامل المتقدم فوصلته لما بعده. ومعنى الفعل كقولهم: القوم في الدار إلا زيدا فزيد مستثنى من الضمير الذي في الظرف. والضمير مرفوع بالظرف، والظرف ناصب المستثنى.

وفي قولنا القوم إخوتك إلا زيدا، ما في الأخوة من معنى الشفقة، أو الصداقة أو النسب. كأنه قال: مشفقون إلا زيدا أو منتسبون إلا زيدا.

ونرى ما في هذا التخريج من بعد عن منطق اللغة. ويحث عن تسويغ للنصب يبدو غريباً وضعيفاً.

٧. الناصب (استثنى) مضمرة.

وهو باطل، لأنه يلزم أن ينصب في النفي المقرغ.

٨. الناصب (إنّ) تقديره: إلا أنّ زيدا لم يجيء.

وهو باطل لأنّ (إنّ) لا تضر وتعمل. ويلزمه أن يجيز: ما جاءني إلا زيدا بالنصب وهو لا يجيزه.

وبعد هذا العرض للآراء نرجح رأي سيبويه القائل بأنّ المستثنى في الاستثناء التام الموجب لا يكون إلا نصباً لأنّه مخرج مما أدخلت فيه غيره... إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفةً والعامل فيه ما قيل من الكلام<sup>(١)</sup>. ورجح مؤلفا الكتابين هذا الرأي. فقد نقل القرافي عن الجزولي قوله: "والصحيح مذهب سيبويه"<sup>(٢)</sup>. كما يرحّحه كاظم إبراهيم كاظم بقوله: "ولذا يمكن القول بأنّ المستثنى نصب بمعنى الإخراج"<sup>(٣)</sup>.

1 - سيبويه، الكتاب ٢/٣٣٠-٣٣١

2 - القرافي، الاستثناء في الاستثناء ١٤٥

3 - كاظم، كاظم إبراهيم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي ٢٦٦

وفي هذه الآراء يقول السامرائي: "وقد ألحق النحويون المستثنى بالمنصوبات كالمفاعيل، وكأنهم قدّروا أنّ الناصب للاسم الواقع بعد (إلا) هو الفعل (أستثني) فكأنّ التقدير في قولهم: جاء القوم إلا زيدا، جاء القوم أستثني منهم زيدا. والنحوي حين يلجأ إلى التقدير يقدر ما يتفق ليجيء رأيه مستقيماً. ولكننا نقول: لم لم يقدروا فعلاً آخر غير (أستثني)، ولم لا يستقيم تقديرنا لو قلنا: جاء القوم وتخلف زيد، وبذلك يكون الاسم مرفوعاً.

ولعلمهم رأوا أنّ التقدير بالفعل (أستثني) غير مستقيم ولذلك قالوا: إنّ الناصب لما بعد (إلا) وهو أداة الاستثناء نفسها. ثم ماذا يقولون في الحالة التي يكون فيها ما بعد (إلا) مرفوعاً نحو: ما جاء القوم إلا زيدا، فكأنّ المنصوب عندهم هو المستثنى والمرفوع على الاتباع بدل من الاسم المستثنى منه. وهل الاسم المرفوع بعد إلا يعتبر مستثنى؟ ثم كيف تكون (إلا) ناصبة للاسم المنصوب ولا تعمل العمل نفسه في المرفوع؟<sup>(١)</sup>.

وهكذا نرى أنّ المستثنى نصب لأنّه مخرج ممّا قبله ومخالف له في الحكم الوظيفي الذي يؤديه. وكان من اللازم تبعاً لذلك أن يخالفه في الشكل الإعرابي، وهذا التفسير – كما يرى صاحب أبو جناح – يجنبنا الاضطراب الذي آلت إليه آراء النحويين في تعليل ظاهرة النصب في الاستثناء التام<sup>(٢)</sup>.

ويقول أحمد الجوّاري: "إنّ معنى النصب في المستثنى المنصوب هو الخلف"<sup>(٣)</sup>، وهو بهذا ينكر ما جاء به النحاة من عوامل، يقول: والنحاة حين يتكلمون عن نصب المستثنى يتشبثون بأيّ قادر على العمل من فعل أو ما هو بمنزلة، فينسبون إليه عمل النصب فيهما، وذلك بين التهافت واضح البطلان. فكيف يصح في قول القائل: حضر القوم إلا زيدا أن يكون الاسم المستثنى منصوباً بالفعل وهو لا يصح أن يسلط عليه، لأنّه مخرج من معمول الفعل، ولأنّ بينه وبين الفعل أداة أسست معنى الاستثناء، وهو حقيقة بأن يظهر أثره في التركيب، وهو بهذا يؤيد إبراهيم مصطفى في موقفه من الفتحة، فأبراهيم مصطفى وقف على هذه الحقيقة أو على الجزء الأكبر منها.

1 - السامرائي، النحو العربي نقد وبناء ١٠٧

2 - أبو جناح، صاحب، دراسات في نظرية النحو العربي ٥٢٠

3 - الجوّاري، أحمد عبد الستار، نحو المعاني ٥١

فلم يشأ أن يتابع مذهب الجمهور في اعتداد النصب علم المفعولية، ولما رأى أن ليس ثمة ما يجمع الأسماء المنصوبة في معنى واحد ذهب إلى أنّ الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة<sup>(١)</sup>.

ويرى محمد خضير أنّ المستثنى ليس مفعولاً به، وأنّ المذاهب في عامله خطأ. فالنحاة أجهدوا أنفسهم في البحث عن عامل لنصب المستثنى لأنهم لا يريدون المنصوب إلا أن يكون مفعولاً أو مشبهاً بالمفعول ولا يريدون للجملة إلا أن تكون اسمية أو فعلية<sup>(٢)</sup>.

ويخلص إلى أنّ الاستثناء أسلوب خاص، له تركيب ينفرد به ليعبر عن معنى يقصده المتكلم، فالاستثناء - عنده - أسلوب يمكن أن يضيف إليه مبدأً كوفياً هو مبدأً الخلاف. والمستثنى منصوب لا لأنّه مفعول أو مشبّه بالمفعول، بل لأنّه مستثنى خالف ما قبله في المعنى، وأريد أن يعبر عن هذا الخلاف فجاء بعلامة إعرابية هي علامة النصب<sup>(٣)</sup>.

وهكذا نجد أنفسنا نوافق سيبويه في تعليقه نصب المستثنى في الاستثناء التام الموجب وهو إخراج ما دخل فيه غيره، وهو بهذا أصل لرأي إبراهيم مصطفى، فخرجه لما دخل فيه غيره يخرج من الإسناد ولعدم وجود جر أو إضافة، فإنّه استحق النصب لأنّه خارج من الإسناد والإضافة.

1 - الجوّاري، أحمد عبد الستار، نحو المعاني ٤٥

2 - خضير، محمد أحمد، قضايا المفعول به عند النحاة العرب ٥٦

3 - المصدر السابق ٥٦

## اسم لا النافية للجنس

نادى عدد غير قليل من دعاة التجديد بإلغاء باب لا النافية للجنس، وعلى رأسهم شوقي ضيف، الذي عدّه من الزوائد الضارة التي ينبغي استئصالها<sup>(١)</sup>.

ويرى إبراهيم مصطفى باب لا النافية للجنس مثلاً للجهاد النحوي العنيف الذي يعتمد على الفلسفة النظرية، وبخاصة فلسفة العامل؛ تكثر فيه فروض القول، على أنه ليس باليد من أقوال العرب إلا النزر اليسير، ومن أجل هذا يكثر الخلاف ويطول الجدل ولا فيصل ولا حكم<sup>(٢)</sup>.

والذي عوّص الأمر على النحاة - كما يرى إبراهيم مصطفى - ما قرّره من أن كلّ جملة يجب أن تشمل مبتدأ وخبراً، أو فعلاً وفاعلاً. ولم يعرفوا الجملة ناقصة، فالنحاة يقدّرون لتتمّ أركان الجملة، ويرى أنّ جملة "لا بأس" جملة ناقصة، والاسم استعمل عن الفعل فصار منصوباً. ومنه لا بأس ولا ضير<sup>(٣)</sup>.

وعليه فإنّ اسم "لا" ليس بمسندٍ إليه، ولا بمُتحدّث عنه، وإن بدا أول الأمر أنّه مُتحدّث عنه وأثّه صدر جملة اسمية تامة، وإثما هو مع "لا" جملة ناقصة لا تحتاج إلى خبر بعدها، والظرف الذي يليها ليس إلا تكملة، والدليل على ذلك أنّ المعنى يتمّ بدونه، تقول: لا ريب، ولا فوت، ولا بأس<sup>(٤)</sup>. وهذا ما قاله المبرد، فـ (لا)، مع اسمها كالاسم الواحد<sup>(٥)</sup>.

ويبين محمد برانق الصعوبة التي تواجه النحاة في إعراب اسم "لا"، ويرجعها إلى أمرين:

الأول: اعتبار اسم (لا) مرةً مبنياً حين يكون مفرداً، ومرةً معرباً حين يكون مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، وهي تفرقة لا مبرر لها مادام المعنى في الحالتين واحداً، كلّ ما هنالك من فرق، هو سقوط التنوين من المفرد، والحلّ - في رأيه - أن يكون اسم "لا" منصوباً أي معرباً في جميع الحالات.

1- شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي، ٥٦

2- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ١٣٣، ١٣٤

3- المصدر السابق ١٤٢

4- المصدر السابق ١٤٠

5- المبرد، المقتضب ٤/٣٥٧



الثاني: أنّ مصطلحات المفرد والشبيه بالمضاف في هذا الباب ممّا يصعب على الدارس، خاصة وأنّهم عرّفوا المفرد دائماً مقابلاً للمثنى والجمع<sup>(١)</sup>.

ويرى عبد الرحمن أيوب أنّ مشكلة العامل في ركني الإسناد في حالة لا النافية للجنس أثارت مشكلة، لأنّ اسم (لا) المفرد يبني على الفتح عندهم، وجعلوا علة ذلك أنّه مركب مع (لا) تركيب خمسة عشر. وقد رأى سيبويه تمثيلاً مع هذا المنطق أن يلتزم بما يستتجبه اعتبار لا مركبة مع اسمها في كلمة واحدة، وبما أنّهما توحدتا في التركيب كما في (خمسة عشر). قال سيبويه: إنّ (لا رجل) في المثال (لا رجل في الدار) مبتدأ وان (في الدار) خبر لهذا المبتدأ<sup>(٢)</sup>.

والمشكلة - كما يرى عبد الرحمن أيوب - أنّ الأمر لم ينته عند هذا. فهناك حالة إضافة اسم (لا) أو عمله. ويكون فيه منصوباً وهنا يكون مركباً مع (لا) لأنّه لو ركب لبني، وإذا كان هذا الاسم منصوباً فلن يكون له ناصب سوى "لا" ولهذا قال سيبويه بأنّ (لا) عاملة في الاسم المنصوب، ولكنّه وقد قرر أنّ (لا) عاملة في الاسم هنا اضطر إلى القول بأنّها عاملة في الاسم المفرد المركب معها كذلك، وقد علل ذلك بأنّ اسم (لا) قريب منها ولهذا عملت فيه، أمّا الخبر فليس في الواقع خيراً لـ (لا) بل هو خبر للمبتدأ من (لا) والاسم<sup>(٣)</sup>.

ونرى أنّ إبراهيم مصطفى وافق سيبويه في بعض ما ذهب إليه، وهو اعتبار لا مركبة مع اسمها في كلمة واحدة ولكن الخلاف يكمن في إعرابها، فسيبويه يعربها منفصلين؟ ثم يقول: إنّ (لا) واسمها في محل رفع مبتدأ<sup>(٤)</sup>. أمّا إبراهيم مصطفى فيرى أنّ (لا) واسمها جملة ناقصة تؤدي معنى يحسن السكوت عليه ولا تحتاج إلى خبر. ويرى أنّ هذه دعوى لا دليل عليها، بل إنّها لا وجه للشبه بين هذا التركيب وذلك، وتركيب (لا) مع اسمها من العلامات الإعرابية التي يعمل فيها أحد الطرفين في الآخر. بدليل أنّ الاسم إذا كان مضافاً نصب ولم يبين، وأنّ اسمها المفرد المبني في محل نصب، وليست علاقة "خمسة" "بعشرة" في تركيب "خمسة عشر" من علاقة العامل بالمعمول<sup>(٥)</sup>.

1- برانق، محمد أحمد (١٩٥٩). النحو المنهجي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ط ٢. ٩٨

2- سيبويه، الكتاب ٢/٢٧٥، أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية ٤٦

3- أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية ٤٦

4- سيبويه، الكتاب ٢/٢٧٥، أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية ٤٦

5- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ١٤٠، أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية ٤٦

وقد سُميت لا النافية للجنس كما سميت لا التبرئة، لأنها تدلّ على نفي الجنس فكأنّها تدلّ على البراءة منه<sup>(١)</sup>. ويفسّر هادي نهر هذا الكلام بقوله: " تسمّى لا التبرئة لدلالاتها على نفي الجنس من مدلول الخبر على سبيل الاستقصاء، فهي لنفي الكينونة، التي هي صفة الجنس، بعبارة أخرى، إنّها لنفي الكون المطلق ممّا كان له أفراد في الخارج يلحظها العقل مستقلة فيه متمايزة لبعضها عن بعض كرجل وامرأة"<sup>(٢)</sup>.

وقد رأى النحاة أنّ لا النافية للجنس أعملت حملاً لها على (إنّ) لموافقها لها في أمور:

١. التصدير.
٢. الدخول على المبتدأ والخبر.
٣. مشابهتها لأنّ إذا خفت في تضمن متحرك بعد ساكن<sup>(٣)</sup>.

ولتعمل لا النافية للجنس عمل (إنّ) لا بدّ من توافر شروط وضعها النحاة: وهي:

- ١- أن لا تُكرّر، فإن تكررت جاز إهمالها وإلغاؤها
- ٢- أن يُقصد بها خلوص النفي العام، فإن لم يقصد لم تعمل إلا عمل ليس.
- ٣- أن يليها اسم، فإن فصل بينهما رفع ولم تعمل.
- ٤- أن تدخل على نكرة<sup>(٤)</sup>.

وقد ترد بعض الأمثلة يكون الاسم أو الخبر فيها من المعارف، فيؤوّل النحاة هذه المعارف بنكرات مثل: قضية ولا أبا الحسن لها، ومن الواضح- كما يرى عبد الرحمن أيوب - أنّ " أبا الحسن " تعني قاضياً في مثل كفاعته أي أنّ هذا الاسم المعرفة بمعنى النكرة. ولهذا نصب اسماً (لا)<sup>(٥)</sup>.

---

1 - رضي الدين، شرح الكافية ٢٥٥/١  
 2 - نهر، هادي، التراكيب اللغوية، ٢٧٣  
 3 - الأشموني، شرح الأشموني على الألفية ٣/٢  
 4 - أبو حيان، ارتشاف الضرب ١٢٩٥/٣، وانظر الأشموني، شرح الأشموني ١٤٩/١  
 5 - أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي ٤٦

ونرى أنّ النحاة يحاولون تطويع اللغة لتنسجم مع القواعد التي وضعوها، فعندما وجدوا اسم (لا) معرفة وهو ما يخالف الشروط التي وضعوها، قاموا بتأويل هذه المعرفة نكرة لتستقيم لهم القاعدة. مع أنّ البصريين أجمعوا على أن لا تعمل (لا) في الاسم إذا كان معرفة<sup>(١)</sup>.

أمّا علّة حذف التنوين من اسم لا النافية للجنس فهو الثقل، فتركيب (لا) مع اسمها منوناً تركيب ثقيل فلذلك حذف التنوين للاستخفاف - كما يرى سيبويه<sup>(٢)</sup> - في قول الشاعر:

أبي الإسلام لا أب لي سواه  
إذا اقتخروا بقيس أو تميم<sup>(٣)</sup>

وقال رضي الدين: "حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة"<sup>(٤)</sup>.

وهكذا نجد النحاة يحاولون تسويغ عمل لا النافية للجنس وشروط عملها وتأويل الحالات التي لا تنسجم مع الشروط ويعطلون حذف التنوين.

ويرى محمود شرف الدين أن الفتح في (لا رجل) بديل (لا من رجل)، أو على تضمّن معنى (من)، وهذا شبه حرفي من وجوه الشبه التي يستحق الاسم بسببها البناء. ولعدم تحقق هذا الشبه في المضاف أو شبهه، أي عدم تضمّنها معنى (من) أعربا ونصبا<sup>(٥)</sup>.

ويصف محاولته هذه بأنّها محاولة طيبة لتفسير بناء اسم لا عامة، وتفسّر سرّ بنائه على الفتح خاصة، وسبب إعراب اسمها غير مفرد<sup>(٦)</sup>.  
لعلّه يقصد الشبه بالنصب على نزع الخافض.

إنّ من النتائج التي برزت من القواعد التي وضعها النحاة في إعراب اسم (لا) تعدّد الأوجه الإعرابية لهذا الاسم. وسنكتفي بذكر مثال واحد، ذكره إبراهيم مصطفى وهو<sup>(٧)</sup>:

(لا حول ولا قوة إلا بالله). فقد أجاز النحاة فيها خمسة أوجه من الإعراب، فقالوا: يجوز:

- 1 - أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٣٠٦/٣
- 2 - سيبويه، الكتاب ٢/٢٧٨، ٢/٢٨٣
- 3- البيت (نهار بن توسة الشكري) سيبويه، الكتاب ٢/٢٨٢، الزمخشري، المفصل ٩٩، السيوطي، الهمع ٥٢٥/١
- 4 - رضي الدين، شرح الكافية ١/٢٥٥
- 5- شرف الدين، محمود عبد السلام (١٩٨٤). الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة. دار مرجان للطباعة، القاهرة، ط ١. ١٨٢-١٨٣
- 6- المصدر السابق ١٨٣
- 7- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ١٣١

لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.

لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.

لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.

لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.

لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.

ويصف شوقي ضيف هذه الأوجه باللغز، ويقول: معروف أنّ الاسمين في صفة لا حول ولا قوة إلا بالله مبنيان على الفتح باعتبار (لا) نافية للجنس في لغتنا الدارجة وعلى ألسنة الخطباء والعوام، ففيه هذه الوجوه لإعرابها بتلك الصور المتكلفة التي لا ينطق بها أحد. إنّ هذا اللغز ينبغي أن يلغى من كتب النحو التعليمي ولا يذكر للناشئة إلا الوجه الطبيعي. وهو وجه بناء الاسمين على أنّ (لا) الأولى والثانية نافيتان للجنس<sup>(١)</sup>.

## الخاتمة

تُعدّ الآراء والنظرات الواردة في كتاب إحياء النحو الصادر عام ١٩٣٧ نوعاً من الثورة على النص النحوي العربي في وقت صدور الكتاب، إذ كان طرح مثل هذه الآراء يلاقى معارضة شديدة من أعلام النحو العربي في ذلك الوقت، وقد فسّرت كثيراً من العلاقات القائمة بين أجزاء التراكيب الكلامية، ولكئنه لم يتمكن من حلها، مثل باب المثني، حين ذكر أنه ليس لديه ما يقوله فيها، وهو أمر يمكن أن نلتمس له العذر فيه، لأنه لم يتمكن من تطوير آرائه لتصبح نظرية كاملة، وقد قامت هذه الدراسة بتتبع الكتاب وتأثيره في باب المنصوبات وخرجت بالنتائج الآتية:

- ١- يُعدّ كتاب إحياء النحو من الكتب ذات الامتداد والتأثير في الفكر النحوي العربي، إذ كان من الممكن أن يشكّل هذا الكتاب مع الجهود التي تابعتها كجهود مهدي المخزومي وأحمد عبد الستار الجوّاري وصاحب أبو جناح، بدايةً لنظرية عربية حديثة في النظر النحوي، غير أنّ هذا الأمر قد بدا محصوراً في قضايا قليلة بسبب التفرّج الذي تعرّضت له الدراسة العربية بعيد ظهور التأثير بالنظريات اللغوية الغربية الذي بدأ مع توجّه العلماء العرب إلى الدراسة في الغرب، أمثال: إبراهيم أنيس وعبد الرحمن أيوب ومحمود السعران وتلامذتهم الذين تأثروا بهم.
- ٢- تُعدّ نظرة إبراهيم مصطفى إلى الفتحة أهم نتاج في كتاب إحياء النحو، إذ أبرز أنّ الفتحة ليست بحركة إعراب، ممّا دفع إلى إخراج كثير من المنصوبات من باب المفاعيل، ولا سيّما تلك الأبواب التي لا تتضح بها علاقة المفعوليّة تماماً، كالإختصاص والنداء والإغراء والتحذير والتعجب والاشتغال. ومن الممكن أن نعدّ هذه المحاولة من أجراً للمحاولات التي أدّت إلى خلخلة الفكر اللغوي العربي الذي كان يُظنّ أنّه ثابت حتى صدوره تقريباً، باستثناء بعض المحاولات، مثل محاولة ابن صابر في تقسيم الكلام، ومحاولة ابن مضاء في الطعن في العلل والعامل والقياس.
- ٣- من أهم النتائج أنّ نظرة إبراهيم مصطفى أدّت إلى إنهاء التقسيم التقليدي للمنصوبات، فبعد أن كان التقسيم يقوم على تصنيفها في ثلاثة أقسام وهي: المفاعيل وتشمل (المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه) والمحمول على المفعول به، ويشمل (المنادى والتعجب والإغراء والتحذير والإختصاص والاشتغال) والمشبّه بالمفعول في اللفظ ويشمل (الحال والتمييز واسم إنّ وخبر كان والمستثنى واسم

(لا). أصبح وفقاً لكتاب إحياء النحو يقسمها قسمين صريحين يستشفان من خلال عرض أفكار الكتاب، وهما المفعول الذي يستند إلى قيم دلالية واضحة في التعبير عن علاقة المفعولية، ومنصوبات نصبت نصباً استعمالياً تداولياً صوتياً طلباً للخفة، ويشمل الأبواب الانفعالية، كالاختصاص والإغراء والتحذير والنداء، ويأتي هذا التقسيم انطلاقاً من الدعوة إلى إلغاء المعنى الإعرابي للفتحة.

٤- تمثل الردود التي تعرّضت لها آراء إبراهيم مصطفى نوعاً من الحجج على تأصيل القاعدة القديمة وتأييدها، إذ إن ردود محمد عرفة ومحمد حماسة عبد اللطيف وأحمد ياقوت وغيرهم لم تأتِ بنظرات جديدة مضادة، بل انطلقوا من الآراء التي انتقدوها إبراهيم مصطفى للرد عليه.

٥- إن تقرير إبراهيم مصطفى بأنّ الفتحة أخفّ الحركات لم يكن أمراً جديداً، فقد سبق إليه بأحقاب طويلة، إذ ورد الأمر في كتاب سيبويه. غير أنّ الذي اختلف فيه عن النحاة بعدم الاعتداد بالمعنى الإعراب للفتحة وهي ليست علامة الإعراب.

٦- من أهم الأمور التي استند إليها في ثورته على المنصوبات قضية العامل المحذوف في النداء والاختصاص والاشتغال وغيرها من المنصوبات، وهو رأي له وجاهته. وسبق به إبراهيم مصطفى أتباع المنهج الوصفي الذين يرفضون قضية حذف العامل وجوباً في اللغة، ومن هنا يمكن القول: إنّ إبراهيم مصطفى قد كان نزاعاً إلى المنهج الوصفي دون أن يشير إلى هذا.

٧- ركّز إبراهيم مصطفى في نقده للعامل المقدّر على الفصل بين الواقع اللغوي الاستعمالي والقاعدة النحوية، إذ إنّ القاعدة النحوية تستدعي هذا الحذف أحياناً من أجل تصحيح الإعراب، غير أن الواقع الاستعمالي لا يُعني بتصحيح الإعراب، ولا سيّما الإعراب التعليمي الذي لا يقوم على الواقع الاستعمالي ووعي أبناء اللغة بالعلاقات القائمة بين عناصر الاستعمال اللغوي والتركيب النحوي.

٨- تمسك إبراهيم مصطفى بتقسيم عناصر التركيب الكلامي إلى عمدة وفضلة، ومن ثمّ فإنّه لم يخرج على أنّ الكلام العربي المفيد يجب أن يكون مكوناً من مسند ومسند إليه، غير أنّ الذين تأثروا به قاموا بتقسيم الكلام المفيد إلى نوعين: الكلام الإسنادي المفيد والكلام غير الإسنادي المفيد ويشمل الاشتغال والاختصاص والنداء والإغراء والتحذير....

٩- ركزَ إبراهيم مصطفى على إبراز ما يراه من نقص وخلل في القاعدة النحوية، غير أنَّه لم يتوسَّع في معالجة الاستعمال اللغوي ذاته، إذ إننا لا نلاحظ اهتماماً بقضايا المنصوبات السماعية إلا في بعض المواطن.

١٠- لم يُعنَ إبراهيم مصطفى بالحركة الإعرابية التي يرى النحاة أنَّها مسببة عن إنَّ وأخواتها أو كان وأخواتها فهو لا يعتقد بأنَّ حركة النصب في هذه الأبواب تؤدي إلى انتقاء الإسناد، بل يرى أنَّها تظل تدور في فلك الإسناد على الرغم من أنَّ الفتحة ليست علم إعراب.

## المراجع

- إبراهيم، إبراهيم حسن، (١٩٧٨). أسرار النداء في لغة القرآن الكريم، مطبعة الفجالة الجديدة.
- الإسكافي، الخطيب أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٤٢١هـ). مبادئ اللغة، حققه وعلق حواشيه يحيى عابنة وعبد القادر الخليل، وزارة الثقافة ط ١ ١٩٩٧.
- الأشموني، نور الدين أبو الحسن بن محمد (ت ٩٠٠هـ). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٥.
- الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت ٣٨١هـ). المبسوط في القراءات العشر، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٨٦.
- الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر، بيروت ١٩٦٨.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت ٥٧٧هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي ط ٤ ١٩٦١.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت ٥٧٧هـ). أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت ط ١ ١٩٩٥.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت ٥٧٧هـ). نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٥٩.
- الأندلسي، أبو طاهر (ت ٤٥٥هـ). العنوان في القراءات السبع، تحقيق زهير غازي زاهد وخليل عطية، عالم الكتب، بيروت ط ٢ ١٩٨٦.
- الأنطاكي، محمد (د.ت). الوجيز في فقه اللغة، دار الشرق ط ٣.
- الأنطاكي، محمد (١٩٧١). المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت ط ٣.
- أنيس، إبراهيم (١٩٦٦). من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط ٣.
- أيوب، عبد الرحمن (١٩٥٧). دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت.
- برانق، محمد أحمد (١٩٥٩). النحو المنهجي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ط ٢.



البرزة، أحمد مختار (١٩٨٥). أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم. دراسة تحليلية  
لنموذجين: الاشتغال صيغه وإعرابه التوكيد: "إن" النافية، مؤسسة علوم القرآن دمشق،  
بيروت ط١.

البقري، أحمد (١٩٨١). في علم النحو، دراسة ومحاوره، مطبعة فينوس.

ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت ١٩٦٩.

التهانوي، محمد، كشاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه أحمد حسن بسج دار الكتب  
العلمية، بيروت ١٩٩٨.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ). مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام  
هارون، دار المعارف، مصر ط٢ ١٩٤٨.

الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ) المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان  
دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية ١٩٨٢.

أبو جناح، صاحب (١٩٩٨). دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها. دار الفكر  
للطباعة، عمان، ط١.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ). سر صناعة الإعراب، تحقيق أحمد فريد أحمد،  
المكتبة التوفيقية (د.ت).

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ). الخصائص. تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون  
الثقافة العامة، بغداد، ط٤ ١٩٩٠.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ). كتاب اللمع في العربية، حققه فائز فارس، دار  
الكتب الثقافية، ١٩٧٢.

الجواري، أحمد عبد الستار (١٩٨٤). نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع  
العلمي العراقي.

الجواري، أحمد عبد الستار (١٩٨٧). نحو المعاني، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

الجواري، أحمد عبد الستار (١٩٧٤). نحو القرآن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد.

حسان، تمام (١٩٧٩). اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٢.

حسين، مجدي (٢٠٠٢). القاعدة النحوية والقراءات المخالفة، جامعة الإسكندرية.

أبو حيان، الأندلسي (ت ٧٤٥هـ). البحر المحيط، مطابع النصر الحديثة، الرياض ١٩٨٣.

أبو حيان، الأندلسي (ت ٧٤٥هـ). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق ودراسة رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة ط ١ ١٩٩٨.

الخضر حسين (١٩٧٥). محمد، دراسات في اللغة، جمعه وحقه علي الرضا التونسي.

خضير، محمد أحمد (د.ت). قضايا المفعول به عند النحاة العرب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

الخطيب، عبد اللطيف (٢٠٠٢). معجم القراءات. دار سعد الدين دمشق.

ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ). الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥ ١٩٩٠.

خليل، حلمي (د.ت). العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

خليل، عبدالله أحمد (١٩٩٤). إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء ط ١.

الداني، أبو عمر، المحكم في نقط المصحف. تحقيق عزة حسن، دار الفكر، دمشق ط ٢ ١٩٨٦.

ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٥.

ذو الرمة، الديوان، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت ٢٠٠٦.

الراجحي، عبده (١٩٨٨). التطبيق النحوي، دار النهضة، بيروت.

رضي الدين، محمد بن حسن الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ). شرح كافية ابن الحاجب، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١ ١٩٩٨.

الرمّاني، علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ). معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٣.

زبيدة، إبراهيم (٢٠٠٤). حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث دراسة تحليلية تقويمية، المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس، ليبيا ط ١.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت ٣٤٠هـ). إعراب القرآن، تحقيق إبراهيم الأبياري، مؤسسة المصرية العامة، القاهرة ١٩٦٣.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت ٣٣٧هـ). الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة ١٩٥٩.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (٣٤٠هـ). كتاب حروف المعاني، حققه وقدم له علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٤.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت ٣٤٠ هـ). الجمل في النحو، تحقيق د. علي الحمد مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل إربد، ط ١ ١٩٨٤.

الزمخشري، أبو القاسم محمد بن عمر (ت ٥٣٨ هـ). المفصل في علم العربية، تحقيق سعيد محمود عقيل دار الخليل، بيروت ط ١ ٢٠٠٣.

الزمخشري، أبو القاسم محمد بن عمر (ت ٥٣٨ هـ). شرح الأنموذج في النحو، بشرح الأردبيلي جمال الدين محمد بن عبد الغني، حققه وعلق عليه حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٩٠.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات. تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣ ١٩٨٢.

السامرائي، إبراهيم (١٩٩٧). النحو العربي نقد وبناء، دار عمار، عمان ط ١.

السامرائي، إبراهيم (١٩٨٣). الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة ط ٣.

السامرائي، إبراهيم (١٩٩٤). من سعة العربية، دار الجيل، بيروت ط ١.

السامرائي، فاضل صالح (١٩٩٨). الجملة العربية تأليفها وأقسامها، منشورات المجمع العلمي بغداد.

السامرائي، فاضل صالح (١٩٨٨). المفعول له بين شروط النحاة وواقع اللغة، مجلة آداب المستنصرية، العدد ١٦ .

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦ هـ). الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ٢ ١٩٨٧.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١ هـ). نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام ط ٢ ١٩٨٤.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ) الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط ٤ ٢٠٠٤.

السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١ هـ). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة (د.ت).

السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١ هـ). الإتيقان في علوم القرآن. دار الفكر (د.ت).

شحاتة، قباري محمد عبده (١٩٩٠). أسلوب النداء بين اللغة العربية واللغات السامية الشمالية الغربية، رسالة ماجستير، جامعة عين الشمس.

شرف الدين، محمود عبد السلام (١٩٨٤). الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة. دار مرجان للطباعة، القاهرة، ط١.

ابن شقير البغدادي، أبو بكر أحمد بن الحسين ت (٣١٧ هـ). المحلى في وجوه النصب، تحقيق فائز فارس مؤسسة الرسالة، بيروت دار الأمل إربد ط١ ١٩٨٧.

الصالح، صبحي (١٩٨٦). دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت ط١١.

الصعيدى، عبد المتعال (د.ت). النحو الجديد. دار الفكر العربي، المطبعة النموذجية، القاهرة.

ضيف، شوقي (١٩٨٦). تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده؟ دار المعارف، القاهرة.

عبابنة، يحيى (٢٠٠٦). تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري. جدارا للكتاب العالمي عمان ط١.

عبد التواب، رمضان (١٩٩٤). فصول في فقه اللغة. مكتبة الخانجي القاهرة ط٣.

عبد اللطيف، محمد حماسة (١٩٨٣). العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. كلية دار العلوم، القاهرة.

عبده، داود عطية (١٩٧٣). أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت.

عرفة، محمد أحمد (د.ت). النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. مطبعة السعادة.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩ هـ). المقرّب. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، (ت ٦٦٩ هـ). شرح جمل الزجاجي. تحقيق صاحب أبو جناح، العراق ١٩٨٠.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت ٧٦٩ هـ). شرح ابن عقيل. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

العكبري، أبو البقاء (ت ٦١٦ هـ). إعراب الحديث النبوي. تحقيق حسن الشاعر (د.ن) ط١ ١٩٨٠.

العكبري، أبو البقاء (ت ٦١٦ هـ). اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق غازي مختار طليعات، دار الفكر المعاصر، بيروت ط ١ ١٩٩٥.

علوش، جميل (٢٠٠٠). التعجب، صيغه وأبنيته، دراسة لغوية نحوية مقارنة. أزمنة للنشر، ط ١.

العلولا، منيرة بنت سليمان (١٩٩٣). الإعراب وأثره في ضبط المعنى. دراسة نحوية قرآنية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

عميرة، إسماعيل أحمد (١٩٩٢). المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية، دار حنين. عمان

عميرة، إسماعيل أحمد (٢٠٠٥). نحو آفاق أفضل للعربية، بحوث ومشروعات، دار وائل للنشر، عمان.

عميرة، خليل (د.ت). أساليب التوكيد اللغوي. دار الفكر للنشر عمان.

عميرة، خليل (١٩٨٤). في نحو اللغة وتراكيبها. عالم المعرفة جدة ط ١.

عوّاد، محمد حسن (١٩٨١). رأي في المفعول المطلق. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني عدد مزدوج ١٣، ١٤ كانون أول.

عون، حسن (١٩٥٢). اللغة والنحو، دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة نصية. مطبعة رويال، الإسكندرية ط ١.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت ٣٩٥ هـ). الصحابي في فقه اللغة العربية ومساائلها وسنن العرب في كلامها. تصنيف عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت ط ١ ١٩٩٣.

الفرزدق، الديوان. شرحه وضبطه وقدم له علي الفاعوري، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١ ١٩٨٧.

القاسم، يحيى (١٩٩٣). أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية. أبحاث اليرموك مجلد ١١ عدد ١.

القرافي، شهاب الدين (٦٨٢ هـ). الاستغناء في أحكام الاستثناء. تحقيق طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٨٢.

القيسي، مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ). الكشف عن وجوه القراءات السبع. تحقيق محي الدين رمضان مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨١.

كاظم، كاظم إبراهيم (١٩٩٨). الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، عالم الكتب، بيروت ط١.

الكناعنة، عبد الله محمد (٢٠٠٧). الصراع بين التراكيب النحوية، دراسة في كتاب سيبويه، دار الكتاب الثقافي، إربد.

ليونز، جون (١٩٨٥). نظرية تشومسكي اللغوية. ترجمة حلمي خليل الاسكندرية ط١.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ). المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ١٩٦٣.

مجدوب، عز الدين (١٩٩٨). المنوال النحوي، قراءة لسانية جديدة. دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، تونس ط١.

المخزومي، مهدي (١٩٦٦). في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١.

المخزومي، مهدي (١٩٥٨). مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. مكتبة مصطفى البابي الحلبي ط٢.

مرعي، عبد القادر (١٩٩٣). المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر. جامعة مؤتة ط١.

مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو. مطبعة لجنة التأليف والترجمة القاهرة ١٩٥٩.

ابن مضاء، القرطبي (ت ٥٩٢ هـ). الرد على النحاة. تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف ط٣

الميداني، أبو الفضل أحمد محمد النيسابوري، مجمع الأمثال، حققه وفصله وضبط غرائبه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجبل، بيروت ط٢ ١٩٨٧.

النايعة الذيباني، الديوان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة ط٢ (د.ت).

نهر، هادي (٢٠٠٤). التراكيب اللغوية، دار اليازوري العلمية.

نولدكه، ثيودور (١٩٦٣). اللغات السامية. ترجمة عن الألمانية رمضان عبد التواب، مكتبة دار النهضة العربية.

هارون، عبد السلام (١٩٧٩)، الأساليب الإنشائية، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٢.

ابن هشام، عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت ٧٦١ هـ). شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة العصرية صيدا، بيروت ١٩٨٨.

ابن هشام، عبد الله جمال الدين الأنصاري، (ت ٧٦١ هـ). **مغنى اللبيب عن كتب الأعراب**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة العصرية صيدا، بيروت ١٩٨٧.

ابن هشام، عبد الله جمال الدين الأنصاري، (ت ٧٦١ هـ). **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

ابن هشام، عبد الله جمال الدين الأنصاري، (ت ٧٦١ هـ). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت ط ١٩٨٠.

الورّاق، أبو الحسن محمد عبد الله (ت ٣٨١ هـ) **علل النحو** تحقيق محمود محمد محمود نصار دار الكتب العلمية، بيروت ط ٢٠٠٢.

ياقوت، أحمد سليمان (١٩٩٤). **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

**ACCUSATIVES IN THE LIGHT OF EHYA ANNAHIW ( SYNTAX  
RIVIVING WRITTEN BY IBRAHIM MUSTAFA,  
ANALYTIC AND DESCRIPTIVE STUDY**

BY

**Ammar Elias Al Bawalseh**

Supervisor

**Professor Mohammad Hassan Awwad**

**ABSTRACT**

This study addresses the issue of accusatives in the light of Ibrahim's Mustafa *Recovery of Syntax* 1937. The study aims at highlighting his point of view regarding the accusatives based on his opinion regarding the accusative inflectional mark. He argues that this inflectional mark is not novel in parsing. Rather, it is a well known and a familiar mark used by Arabs. This view has had an influence on his view regarding the accusatives, which forced him to exclude many of them from the object category. This study deals with these accusatives in connection to views of old grammarians and following the view of this book regarding the views of those who came after.

These views have had their influence in the Arab syntactic ideology. Some argued for the same view such as Mahdi Al Makhzomi, Ahmad Abdel Sattar Al Jawari and Sahib Abu Jannah etc. Others, however, argued against this view such as Ahmad Arafah, and Mohammad Hammasah Abdel Latief.

The study followed the interpretive descriptive method that is based on collecting, categorizing and then analyzing the material. The study highlights the revolutionary view of Ibrahim Mustafa regarding the obligatory deleted element in accusatives. Doing so, he annulled the traditional categorization of the accusatives. The traditional categorization of the accusatives used to divide them into three parts: the objects, the adjacent objects and the pseudo-objects. However, according to *Recovery of Syntax*, these are two main categories for the accusatives; namely the object that is based on abstract evidence in expressing



the objective relationship and accusatives that have this feature for ease of articulation.